جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة.

بعنوان:

أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية قي تحسين جودة القرارات المالية في المؤسسة.

- دراسة حالة مؤسسة بوفال ولاية المدية –

للفترة (2014-2018).

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة.

تخصص: محاسبة.

من إعداد الطالبتين:

- خولة العبادي.
- سعاد طيب الرحماني.

تحت إشراف الاستاذ:

د/ شبوطي حكيم.

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ غزازي عماد	جامعة المدية	رئيسا
د/ باصور رضوان	جامعة المدية	مناقشا
د/ شبوطي حكيم	جامعة المدية	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2019/ 2020.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي منّ علينا بنعمة العلم فله الشكر أولا وأخيرا، وأن هدانا من

الظلمات إلى النور ولتوفيقه لنا لإتمام هذا العمل

ومن بعده يطيب لنا أن نتقدم بأخلص كلمات الشكر والعرفان وبأصدق معان التقدير والإحترام

إلى **الأستاذ شبوطي حكيم**

الذي أشرف على رسالتنا ولم يبخل بجهده أو وقته في المتابعة المستمرة لنا وفي تقديم النصائح التي

كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل وعلى جميل صبره وعظيم جهده كما نحيي فيه

روح التواضع والمعاملة الجيدة فجزاه الله عنا كل خير.

كما نتقدم بالشكر والإمتنان **إلى الأستاذ سعيدي أحمد يوسف** على ما بذله من جهد ووفر لنا وقتا

ونصح لنا قولا، نسأل الله أن يجزيه عنا الجزاء الأوفى.

والشكر الموصول إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بمناقشة هذا العمل بغرض

تقويمه وتحسينه.

ونتوجه بجزيل الشكر إلى كل إطارات وعمال مؤسسة بوفال مصلحة المحاسبة والمالية على ما قدموه

لنا من مساعدة لإتمام هذا العمل المتواضع.

وأخيرا التقدير والعرفان لكل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد على إتمام هذه الدراسة.

الإهداء

إلي من يعجز لساني وقلمي عن وصفهما؛ الي اللذان قال فيهما سبحانه وتعالى: "**واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا**"

إلي من ربتني وانارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات الي أغلي انسانة في هذا الوجود

إلي من لا يمكن للكلمات أن توفيها حقها.

إلي "**أمي الحبيبة**"

إلي من أفتخر بحمل اسمه طول العمر

إلي من تعلمت منه حب العلم

إلي نور العيون وضوء الكون وعنوان البسمة الحنون

إلي تاج رأسي "**أبي الغالي**" أطال الله في عمره.

إلي من ليس لي سواهم سند في هذه الدنيا "أخواتي واخوتي"

إلي جميع عائلة "**العبادي**"

إلى من عملت معي بكد بغية إتمام هذا العمل،

توأم روحي ورفيقة دربي الغالية "**سعاد**".

إلي اخواتي التي لم تلدهن أمي " **أميرة؛ سارة** "

إلي جميع أساتذتي الكرام، ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي طيلة مشواري الجامعي.

أهدي لهم هذا العمل المتواضع.

خولة

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من تخجل كلماتي حين أذكرها وتستحي عباراتي حين أشكرها، إلى من دعت الله

لي بالتوفيق وألحت في الدعاء

إلى **أمي الغالية**.

أطال الله في عمرها وقدرني على رد جزء من جميلها.

إلى الذي حثني على العلم والعمل كل هذه السنين، وكان لي سنداً ودعماً

أبي الكريم – حفظه الله –

إلى من هم أقرب إلى من روحي وبهم أستمد قوتي وإسراري **إخوتي وأخواتي**

وإلى جميع عائلة **طيب الرحماني**.

إلى من عملت معي بكد بغية إتمام هذا العمل، رفيقة دربي الغالية **خولة**.

إلى معنى الصداقة والوفاء رفيقات دربي: **أميرة، سارة، رميلة**.

إلى كل أساتذتي الذين حظيت بشرف تدريسهم لي خلال مشواري الجامعي.

سعاد

1. المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الإضافات التي قدمتها قائمة التدفقات النقدية بالنسبة إلى القوائم المالية الأخرى ومدى أهمية تحليلها في تحسين جودة القرارات المالية، وذلك من أجل تقديم معلومات عن التغيرات التي تحدث في النقدية للمؤسسة وذلك بإستعمال قائمة التدفقات النقدية التي تبوب إلى تدفقات تشغيلية، إستثمارية وتمويلية.

ولتحقيق هذا الهدف قمنا في الجانب النظري بدراسة كل من قائمة التدفقات والقرارات المالية على حدى من أجل إعطاء نظرة عامة حول هذين المتغيرين مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، أما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة ميدانية في مؤسسة بوفال لدراسة العلاقة بين المتغيرين مستخدمين منهج دراسة الحالة، وتم تحليل النتائج باستخدام المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة (2014-2018)، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن قائمة التدفقات النقدية تغطي النقص الموجود في القوائم المالية التقليدية أي أنها مكملة لها، وكذلك إلى أن وضعية مؤسسة بوفال سيئة لعدم توفرها على نقدية كافية لتغطية العجز وهوما ما أظهرته القوائم المالية والنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.

كما توصلت الدراسة أيضا إلى مجموعة من الإقتراحات نذكر أهمها ضرورية استخدام النسب المالية في تحليل قائمة التدفقات النقدية في توفر درجة عالية من الثقة في القرارات التي تتخذها المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: قائمة التدفقات النقدية، تحليل قائمة التدفقات النقدية، النسب المالية، التدفقات النقدية، القرارات المالية، جودة القرارات المالية.

2. Abstract:

This study aims to identify the most important additions made by the statement of cash flows in relation to other financial statements and the importance of their analysis in improving the quality of financial decisions, in order to provide information on the changes that occur in the cash of the institution by using the list of cash flows that are classified into operational flows, Investment and financing.

To achieve this goal, we studied in the theoretical side each of the financial flows and decisions list separately in order to give an overview about these two variables using that descriptive and analytical approach. On the practical side, we conducted a field study in the Bauval Foundation to study the relationship between the two variables using the case study approach. The results were analyzed using the financial indicators derived from the list of cash flows during the period (2014-2018), and the study reached a number of results, the most important of which are: The list of cash flows covers the deficiency in the traditional financial statements, that is, they complement them, as well as that the status of the Bauval Foundation Bad because it does not have enough cash to cover the deficit, which is what the financial statements and the financial ratios derived from the statement of cash flows showed.

The study also reached a set of suggestions, the most important of which is the necessity of using financial ratios in analyzing the list of cash flows in order to provide a high degree of confidence in the decisions taken by the institution.

Key words: cash flow statement, cash flow statement analysis, financial ratios, cash flows, financial decisions, quality of financial decisions**.**

فهرس المحتويات.

المحتوى.	الصفحة
شكر وعرفان.	
الإهداء.	
المستخلص.	I–II
فهرس المحتويات.	IV–VII
قائمة الأشكال والجداول.	IX–XII
قائمة الملاحق.	XIV–XV
مقدمة عامة.	أ–د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لقائمة التدفقات النقدية.	
تمهيد.	02
المبحث الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية.	03
المطلب الأول: مفهوم قائمة التدفقات النقدية وخصائصها.	05–03
المطلب الثاني: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية.	07–06
المطلب الثالث: استخدامات قائمة التدفقات النقدية.	08
المبحث الثاني: هيكلة قائمة التدفقات النقدية.	09

المطلب الأول: مصادر وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية.	10-09
المطلب الثاني: تصنيف قائمة التدفقات النقدية.	15-10
المطلب الثالث: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية.	24-15
المطلب الرابع: أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية.	25-24
المبحث الثالث: الحالات الإستثنائية الخاصة بقائمة التدفقات النقدية.	**25**
المطلب الأول: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية والتدفقات الغير العادية.	28-25
المطلب الثاني: الفوائد وتوزيع الأرباح وضرائب الدخل.	29-28
المطلب الثالث: الاستثمار في شركات تابعة وشركات شقيقة.	31-30
المطلب الرابع: المعاملات غير النقدية والافصاحات الأخرى.	32-31
خلاصة الفصل الأول.	**33**
الفصل الثاني: مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تحسين جودة القرارات المالية.	
تمهيد.	**35**
المبحث الأول: ماهية القرارات المالية.	**36**
المطلب الأول: مفهوم القرارات المالية وخصائصها.	37-36
المطلب الثاني: أهداف القرارات المالية ومراحل اتخاذها.	42-37
المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه عملية اتخاذ القرارات المالية.	43-42
المطلب الرابع: جودة القرارات المالية.	45-43
المبحث الثاني: تصنيف القرارات المالية.	**46**

المطلب الأول: قرار الاستثمار.	**49-46**
المطلب الثاني: قرار التمويل.	**55-49**
المطلب الثالث: قرار توزيع الأرباح.	**57-55**
المبحث الثالث: دور تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحسين جودة القرارات المالية.	**57**
المطلب الأول: مؤشرات تحليل قائمة التدفقات النقدية.	**62-57**
المطلب الثاني: دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية.	**63-62**
المطلب الثالث: دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية.	**66-63**
خلاصة الفصل الثاني.	**67**
الفصل الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية في مؤسسة بوفال للفترة 2018/2014.	
تمهيد.	**69**
المبحث الأول: تقديم مؤسسة بوفال.	**70**
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة بوفال.	**71-70**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة بوفال وتحليله.	**72-71**
المطلب الثالث: أهداف ووظائف مؤسسة بوفال.	**73**
المطلب الرابع: وحدات مؤسسة بوفال.	**75-74**
المبحث الثاني: إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية وتحليل أرصدتها.	**75**
المطلب الأول: مصادر المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية.	**83-75**
المطلب الثاني: عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال بالطريقة المباشرة.	**87-83**

المطلب الثالث: تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية ودورها في صنع القرارات في مؤسسة بوفال.	**97-87**
المبحث الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية كآلية لاتخاذ القرارات المالية في مؤسسة بوفال.	**97**
المطلب الأول: تحليل قائمة التدفقات النقدية باستخدام التحليل العمودي للقائمة.	**97-102**
المطلب الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية باستخدام النسب المالية.	**103-117**
المطلب الثالث: إتخاذ القرارات المالية لمؤسسة بوفال إعتمادا على النسب المالية.	**117-118**
خلاصة الفصل الثالث.	**119**
خاتمة عامة.	**121-124**
قائمة المرجع.	**126-132**
الملاحق.	

قائمة الأشكال والجداول.

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الهيكل العام لقائمة التدفقات النقدية.	**14**
2-1	التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مصنفة على أساس الأنشطة.	**15**
3-1	التحويل من أساس الإستحقاق إلى الأساس النقدي.	**16**
4-1	الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.	**23**
1-3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة بوفال (paval).	**72**
2-3	تطور تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية لمؤسسة بوفال للفترة (2014-2018).	**89**
3-3	تطور تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية لمؤسسة بوفال للفترة (2014-2018).	**92**
4-3	تطور تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية لمؤسسة بوفال للفترة (2014-2018).	**94**
5-3	تطور التغير في الخزينة الإجمالية لمؤسسة بوفال للفترة (2014-2018).	**96**
6-3	تطور التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة للفترة (2014-2018).	**99-98**
7-3	تطور التدفقات النقدية الخارجة للمؤسسة للفترة (2014-2018).	**-101 102**
8-3	تطور نسبة تغطية النقدية للمؤسسة للفترة (2014-2018).	**104**
9-3	تطور نسبة تغطية التدفقات النقدية الضرورية للمؤسسة للفترة (2014-	**105**

	.(2018	
10-3	تطور نسبة تغطية الفوائد المدفوعة للمؤسسة للفترة (2014-2018).	**106**
11-3	تطور نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية للمؤسسة للفترة (2014-2018).	**108**
12-3	تطور نسبة النقدية التشغيلية للمؤسسة للفترة (2014-2018).	**109**
13-3	تطور نسبة التدفق النقدي للمبيعات للمؤسسة للفترة (2014-2018).	**110**
14-3	تطور نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للفترة (2014-2018).	**112**
15-3	تطور نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات للمؤسسة للفترة (2014-2018).	**114**
16-3	تطور نسبة الإنفاق الرأسمالي للمؤسسة للفترة (2014-2018).	**115**

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة).	**18-17**
2-1	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة).	**21-20**
3-1	أوجه الإختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.	**22**
4-1	كيفية الإفصاح عن البنود غير العادية بقائمة التدفقات النقدية.	**28-27**
1-3	جانب الأصول لميزانية مؤسسة بوفال خلال الفترة (2014-2018).	**77-76**
2-3	جانب الخصوم لميزانية مؤسسة بوفال خلال الفترة (2014-2018).	**79-78**
3-3	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول خلال الفترة (2014-2018).	**79**
4-3	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم خلال الفترة (2014-2018).	**80**
5-3	جدول حسابات النتائج لمؤسسة بوفال خلال الفترة (2014-2018).	**83-82**
6-3	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال للفترة (2014-2018).	**87-84**
7-3	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية للفترة (2014-2018).	**89-88**
8-3	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية للفترة (2014-2018).	**91-90**
9-3	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية للفترة (2014-2018).	**94-93**
10-3	تغيرات أموال الخزينة للفترة (2014-2018).	**95**
11-3	التدفقات النقدية الداخلة لمؤسسة بوفال لمختلف الأنشطة للفترة (2014-2018).	**98**

12-3	التدفقات النقدية الخارجة لمؤسسة بوفال لمختلف الأنشطة للفترة (2014-2018).	**100-101**
13-3	نسبة تغطية النقدية للفترة (2014-2018).	**103**
14-3	نسبة التدفقات النقدية الضرورية للفترة (2014-2018).	**105**
15-3	نسبة تغطية الفوائد المدفوعة للفترة (2014-2018).	**106**
16-3	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية للفترة (2014-2018).	**107**
17-3	نسبة النقدية التشغيلية للفترة (2014-2018).	**109**
18-3	نسبة التدفق النقدي للمبيعات للفترة (2014-2018).	**110**
19-3	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للفترة (2014-2018).	**111**
20-3	نسبة تغطية التوزيعات النقدية للفترة (2014-2018).	**113**
21-3	نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات للفترة (2014-2018).	**113**
22-3	نسبة الإنفاق الرأسمالي للفترة (2014-2018).	**115**

قائمة الملاحق.

الرقم	اسم الملحق
01	الميزانية المالية لسنة 2014 جانب الأصول.
02	الميزانية المالية لسنة 2014 جانب الخصوم.
03	جدول حسابات النتائج لسنة 2014.
04	قائمة التدفقات النقدية لسنة 2014.
05	الميزانية المالية لسنة 2015 جانب الأصول.
06	الميزانية المالية لسنة 2015 جانب الخصوم.
07	جدول حسابات النتائج لسنة 2015.
08	قائمة التدفقات النقدية لسنة 2015.
09	الميزانية المالية لسنة 2016 جانب الأصول.
10	الميزانية المالية لسنة 2016 جانب الخصوم.
11	جدول حسابات النتائج لسنة 2016.
12	قائمة التدفقات النقدية لسنة 2016.
13	الميزانية المالية لسنة 2017 جانب الأصول.
14	الميزانية المالية لسنة 2017 جانب الخصوم.
15	جدول حسابات النتائج لسنة 2017.
16	قائمة التدفقات النقدية لسنة 2017.
17	الميزانية المالية لسنة 2018 جانب الأصول.

18	الميزانية المالية لسنة 2018 جانب الخصوم.
19	جدول حسابات النتائج لسنة 2018.
20	قائمة التدفقات النقدية لسنة 2018.

مقدمة عامة.

يعتبر التحليل المالي موضوعا هاما استقطب اهتمام الباحثين والمختصين، حيث شهد عدة تطورات كبيرة وإدخال أدوات تحليلية متعددة ومتنوعة تتماشى مع التقدم الذي شهدته الساحة الاقتصادية، والذي أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث الإقتصادية بالمؤسسات وصياغة التوصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات تمويلية واستثمارية رشيدة. ومن هذا المنطلق لم يعد التحليل المالي وسيلة تقتصر فقط على القوائم المالية التقليدية المعدة وفقا لمبدأ الاستحقاق، وإنما أصبح من الضروري استخدام قوائم مالية أخرى تعتمد على الأساس النقدي.

ونظرا لأن القوائم المالية التقليدية والمتمثلة في قائمتي المركز المالي والدخل تعدان على أساس مبدأ الاستحقاق لم تعد قادرة على الإستجابة لمتطلبات البيئة المعاصرة، فصارت محل انتقاد العديد من المستخدمين لاعتمادها على أساس الاستحقاق الذي لا يكشف عن العديد من المعلومات الهامة مما قد يظلل المستخدمين ويضر بمصالحهم، وهنا ظهرت الحاجة إلى قائمة مالية جديدة تهتم بالبعد النقدي، فجاءت قائمة التدفقات النقدية لتكون قائمة مكملة للقائمتين السابقتين، ولأهميتها قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي السابع الخاص بها، والتي تتميز بتحديد صافي التدفقات النقدية لكل من الاستغلال، الإستثمار والتمويل على حدا.

يتم التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المشتقة منها كغيرها من القوائم المالية، ورغم أن تطور هذه المؤشرات كان بطيئا وضعيفا مقارنة بالمؤشرات المالية التقليدية إلا أنها تعتبر من أهم أساليب التحليل المالي، لما توفره من رؤية شاملة حول تقييم السياسة المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على توليد النقدية وتقييم جودة ربحيتها وسيولتها من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

ويستعمل تحليل قائمة التدفقات النقدية للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة حسب الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تعد القرارات المالية من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية للإدارة المالية، فمقدار النجاح الذي تحققه أية مؤسسة إنما يتوقف في المقام الأول على قدرة وكفاءة متخذ القرار وفهمه للقرارات المالية وأساليب اتخاذها، وبما لديه من مفاهيم تضمن جودة القرارات وفاعليتها، فهو لا يستطيع اتخاذ أي قرار مالي إلا بعد إجراء دراسة معمقة للقوائم المالية وتحليلها باستخدام النسب المالية، فالقرارات المالية ترتبط إرتباطا وثيقا ببعضها البعض فلا تستطيع المؤسسة الإستثمار دون وجود مصدر تمويلي كافي، كما أنها لا تستطيع التطور في نشاطها والنمو دون زيادة الإستثمارات وتوسيعها، ولا تستطيع توزيع الأرباح دون وجود أرباح كافية تحققها من خلال استثماراتها.

فمؤسسة بوفال كغيرها من المؤسسات الاقتصادية، تعمل جاهدة على معرفة حقيقة وضعيتها المالية من أجل الحفاظ على بقائها واستمراريتها، وهي على دراية تامة بأنها لا يمكنها تحقيق ذلك إلا باتخاذ جملة من القرارات المناسبة التي تمكنها من تحقيق مختلف الأهداف التي تطمح لها كل المؤسسات التي تعمل في محيط غير مستقل تسوده الكثير من التغيرات التي تهدد واقعها ومستقبلها، وهي بذلك تحتاج إلى أساليب مالية تحليلية تزودها بمختلف البيانات والمعلومات الضرورية، ومن أهم هذه الأساليب قائمة التدفقات النقدية التي تولى لها مؤسسة بوفال إهتمام واسع، لأنها تساعدها في بناء قراراتها المالية المناسبة والتحسين من جودتها.

إشكالية الدراسة:

ومما سبق تظهر معالم الإشكالية التي نسعى إلى دراستها والمتمثلة في التساؤل التالي:

كيف يمكن أن يساهم تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحسين جودة القرارات المالية للمؤسسة ؟

1. الأسئلة الفرعية:

ويندرج تحت إشكالية الدراسة التساؤلات الفرعية التالية:

–ما هي الإضافة التي جاءت بها قائمة التدفقات النقدية مقارنة مع باقي القوائم المالية؟

–فيما تكمن العلاقة بين القرارات المالية الثلاث؟

–إلى أي مدى تساهم النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين جودة عملية اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة بوفال؟

2. فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات السابقة حددت الفرضيات التالية كنقطة انطلاق هذه الدراسة:

ـ قائمة التدفقات النقدية هي قائمة مكملة للقوائم المالية الأخرى وتعتبر من أهمها ولا يمكن الإستغناء عنها، من خلال ما تقدمه من معلومات نقدية تهتم بإعطاء الصورة الحقيقية للمؤسسة.

ـ تعتبر القرارات المالية المتمثلة في قرارات الاستثمار، قرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح متداخلة ومتكاملة وترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها البعض.

ـ تساهم النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة المؤسسة وجودة أرباحها وتقييم سياستها المالية وبذلك توفر معلومات مفيدة للمؤسسة تساعدها في اتخاذ قرارات مالية مناسبة.

3. أسباب اختيار الموضوع:

لا شك أن الرغبة في انجاز عمل ما له أسباب معينة، فاختيارنا لهذا الموضوع يرجع لاعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية.

ـ أسباب ذاتية:

– ملاءمة الموضوع مع التخصص ما يسمح لنا بتوسيع معارفنا الذاتية وتطويرها وهذا من خلال معرفة مدى استعمال المعلومات النظرية في الميدان العملي حتى تكون سندا لنا في الحياة المهنية.

– ميولنا الشخصي نحو مواضيع المحاسبة والتحليل المالي.

ـ أسباب موضوعية:

ـ أهمية الموضوع لدى مسيري المؤسسات الإقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية.

ـ الأهمية البالغة لقائمة التدفقات النقدية والرغبة في التعرف على هذه الأداة، وإبراز أهميتها الكبيرة في تحسين جودة القرارات المالية للمؤسسة.

ـ محاولة التقريب بين الجانب النظري للموضوع وواقع المؤسسات الاقتصادية.

4. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في كونها محاولة لإظهار الأثر الذي تؤديه قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الإقتصادية، من خلال المعلومات التي تقدمها لمستخدمي القوائم المالية والتي على أساسها يتم اختيار القرار الملائم والمناسب، كما تتبع أهمية الدراسة في التعرف على أهم الجوانب النظرية لقائمة التدفقات النقدية واتخاذ القرارات المالية، ودراسة الأثر بينهما من خلال الدراسة التطبيقية.

5. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

ـ التعرف على قائمة التدفقات النقدية الذي أصبح من الضروري تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية خصوصا بعد تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي.

ـ محاولة إبراز أهم الإضافات والمعلومات التي قدمتها قائمة التدفقات النقدية لمستعملي القوائم المالية من أجل اتخاذ القرارات.

ـ عرض مختلف النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وإبراز أهميتها في تقييم سيولة المؤسسة وجودة أرباحها.

ـ توضيح أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

6. حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع تم تحديد الإطار العام وحدود الدراسة كالآتي:

ـ الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية لدراستنا التطبيقية في إحدى المؤسسات الاقتصادية وهي مؤسسة بوفال بالبرواقية ولاية المدية.

ـ الحدود الزمانية:

تم الاعتماد على بيانات ومعلومات مقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في القوائم المالية للسنوات 2014،2015،2016،2017 و2018 أي على مدى 5 سنوات.

7. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري باعتباره منهجا مناسبا وملائما لموضوعنا، أما الجانب الميداني فقد اعتمدنا منهج دراسة حالة (منهج تجريبي) بإسقاط الدراسة النظرية على ميدان الدراسة ممثلا في مؤسسة بوفال بالبرواقية المدية.

أما فيما يخص الأدوات المستعملة في الدراسة، فقد تم الإعتماد على المسح المكتبي وذلك بغرض الوقوف على المراجع والمصادر المختلفة التي لها علاقة بالدراسة، بالإضافة إلى الرسائل الجامعية من رسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه، المجلات العلمية، مواقع الإنترنت، وكذلك الدراسات والبحوث المنشورة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة وتمثلت في القوائم المالية للفترة (2014-2018).

8. صعوبات الدراسة:

أما بخصوص الصعوبات التي واجهناها عند إنجاز هذا البحث فنلخصها على العموم في أنها:

تمثلت بالدرجة الأولى في الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة والتي أخذت الجزء الأكبر، حيث بسبب جائحة كورونا التي عرفتها البلاد وفترة الحجر الصحي المفروض الذي سبب في التأخر إنجاز الدراسة التطبيقية نتيجة غلق المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى الصعوبات التي تلقيناها في ميدان التربص من جهة تقديم المعلومات الحديثة.

9. الدراسات السابقة:

1-**دراسة:** أمال نوري محمد، **مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية**، دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق،2013.

هدفت هذه الدراسة: إلى تحديد المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية وطبيعتها من حيث نشأتها، أهدافها، مضمونها، طرق إعدادها، كما تهدف إلى التعرف على علاقة قائمة التدفقات النقدية مع القوائم الأخرى الأساسية (قائمة المركز المالي والدخل) والتعرف على أدوات التحليل المالي المتمثلة في المؤشرات الخاصة بالقوائم المالية الثلاثة السابقة الذكر. حيث جاءت هذه الدراسة لتعالج مشكلة مدى توافق وانسجام القوائم المالية الثلاث الرئيسية ومدى أبعاد ذلك الترابط؟

وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

ـ أنه على الرغم من أن الأساس النقدي المتبع في إعداد قائمة التدفقات النقدية قد يسبب اختلافا مع الأسس الذي تبنى عليه القوائم الأخرى المالية (قائمتي الدخل والمركز المالي) إلا أن هناك انسجام وترابط ما بين القوائم المالية وعليه فإن الأساس المتبع لا يحول دون وجود ذلك الرابط.

ـ إن استخدام نتائج التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية يدل على إمكانية تعزيز نتائج التحليل المالي لمؤشرات السيولة والربحية لقائمتي المركز المالي والدخل تكاملا مع مؤشرات السيولة لقائمة التدفقات النقدية.

ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أننا ركزنا على قائمة التدفقات النقدية دون القوائم المالية الأخرى.

2-**دراسة:** سليماني عبد الحكيم، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية**، حالة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر،2012-2013.

هدفت هذه الدراسة إلى: تحديد أهم أنواع القرارات المالية والعلاقة الموجودة بينهم، كما تهدف إلى إبراز دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات المالية، حيث قام الباحث بدراسة الإشكالية التالية: ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية؟

وتمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في: ـ تعتبر القرارات المالية وبالأخص قرارات الاستثمار والتمويل من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تواجه إدارة المؤسسة لارتباطها بأهم أهدافها وهو زيادة القيمة السوقية.

ـ تتمتع المؤسسة محل الدراسة بوضعية مالية مريحة تسمح لها باغتنام الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها.

ـ يعتمد الهيكل التمويلي للمؤسسة بالدرجة الأولى على الأموال الخاصة وبصفة ضئيلة على الديون مما يعني أن المؤسسة تتمتع بطاقة إقتراضية مستقبلية.

ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أننا ربطنا اتخاذ القرارات المالية بقائمة التدفقات النقدية.

3. دراسة: محمود جمام، أميرة دباش، **أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية**، حالة البنوك التجارية بولاية جيجل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، جامعة أم بواقي، الجزائر،2015.

هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على قائمة التدفقات النقدية وأهميتها، وبيان أثرها على عملية اتخاذ القرارات المالية بالبنوك التجارية محل الدراسة، حيث جاءت هذه الدراسة لتعالج مشكلة ما أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية في البنوك التجارية بولاية جيجل؟

وتمثلت أهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة في:

ـ تساعد قائمة التدفقات النقدية بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال تقييم التدفقات النقدية، ومن ثم المساهمة في التأثير على القرار المالي.

ـ تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية، نظرا لكونها توفر معلومات مالية وذلك لاعتمادها على الأساس النقدي.

ـ يؤدي الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية إلى توفير معلومات ذات جودة عالية، وبالتالي مساعدة المستثمرين والمساهمين في ترشيد مختلف قراراتهم المالية.

ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أننا ركزنا على النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وأهميتها في تحسين جودة القرارات المالية.

4- دراسة: لزعر محمد سامي، **التحليل المالي لقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي**، دراسة حالة مؤسسة صيدال، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2011-2012.

هدفت هذه الدراسة إلى: التركيز على دراسة القوائم المالية بما في ذلك قائمة التدفقات النقدية والذي يعد من مخرجات النظام المالي المحاسبي إلى جانب القوائم المالية الأخرى، وكذا دراسة النسب والمعدلات والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية تحليل القوائم المالية، حيث جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التي تدور حول مدى تأثير تطبيق النظام المالي المحاسبي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى: أن تحليل القوائم المالية بما في ذلك قائمة التدفقات النقدية يساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار.

وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أننا ركزنا على قائمة التدفقات النقدية والنسب المشتقة منها دون القوائم الأخرى مع دراسة أثر هذه القائمة على جودة القرارات المالية.

10. أوجه الاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة:

معظم الدراسات السابقة لم تجمع بين المتغيرين المتمثلين في قائمة التدفقات النقدية وجودة القرارات المالية حيث ركزت على إحداها، وجاءت دراستنا هذه مختلفة عن الدراسات السابقة من حيث الهدف وطرق المعالجة وهيكل البحث أي كل باحث اعتمد على هيكل خاص به، وكذا من حيث الدراسة الميدانية التي أجريناها في إحدى المؤسسات الاقتصادية وهي مؤسسة بوفال بالبرواقية المدية، حيث تمت دراستنا على المدى الطويل لمدة 5 سنوات فيما يخص القوائم المالية مقارنة ببعض الدراسات التي تمت على المدى القصير.

ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى إظهار مدى أهمية قائمة التدفقات النقدية مقارنة بالقوائم المالية الأخرى، وكذا أهمية تحليلها من خلال المؤشرات المالية المشتقة منها، إضافة إلى تبيان ضرورة العناية بقائمة التدفقات النقدية لما تتضمنه من معلومات تعزز من جودة هذه المعلومات وترشيد القرارات المالية والتحسين من جودتها.

وعلى الرغم من اختلاف هذه الدراسات عن دراستنا إلا أنها أفادتنا في بناء الإطار النظري والتطبيقي وأعطتنا تصورا أوليا لكيفية معالجة مثل هذه المواضيع.

11. هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، ولإثبات صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول وخصص لتقديم الإطار المفاهيمي لقائمة التدفقات النقدية حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، الأول بعنوان ماهية قائمة التدفقات النقدية تناولنا فيه مفهوم وخصائص قائمة التدفقات النقدية وأهميتها وأهدافها، واستخداماتها، وتناولنا في المبحث الثاني هيكلة قائمة التدفقات النقدية حيث قمنا بعرض مصادر وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية، تصنيف القائمة وطرق إعدادها، أهمية تحليلها، وتناولنا في المبحث الثالث الحالات الإستثنائية الخاصة بقائمة التدفقات النقدية.

أما **الفصل الثاني** فكان بعنوان مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تحسين جودة القرارات المالية قسم إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية القرارات المالية تناولنا فيه مفهوم وخصائص القرارات المالية، أهدافها ومراحل اتخاذها، الصعوبات التي تواجه عملية اتخاذها وجودة القرارات المالية ،وفي المبحث الثاني منه تناولنا تصنيف القرارات المالية، وفي المبحث الثالث دور تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحسين جودة القرارات المالية حيث قمنا بدراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية ودورها في اتخاذ القرارات المالية ودور المؤشرات المشتقة منها في اتخاذ القرارات المالية.

وخصص **الفصل الثالث** الذي يحتوي على دراسة تطبيقية بإسقاط الإطار النظري على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهي مؤسسة بوفال، حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى تقديم مؤسسة بوفال، وفي المبحث الثاني إلى إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية وتحليل أرصدتها أما المبحث الثالث فكان حول تحليل قائمة التدفقات النقدية كآلية لاتخاذ القرارات المالية في مؤسسة بوفال.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لقائمة التدفقات النقدية.

تمهيد:

ظلت المحاسبة لفترة طويلة تعتمد بشكل كامل علي القوائم المالية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق المحاسبي والمتمثلة في قائمتي الدخل والمركز المالي ،ورغم ما تعرفه هاتين القائمتين من أهمية لدي مستخدمي القوائم المالية وما تقدمه من بيانات ومعلومات مساعدة، إلا أنهما لم تعد تلبيان وتكفيان احتياجات المهتمين ،مما وجهت لهما الكثير من الانتقادات ،ومن هذا كما أن الاعتراف بأهمية استخدام الأساس النقدي في المحاسبة لإعداد جزء هام من معلومات المحاسبة ، وإصدار المعايير المحاسبية الدولية التي تلزم باستخدامه من خلال ظهور قائمة التدفقات النقدية المتضمنة في المعيار المحاسبي السابع الذي بين طريقة إعدادها وكيفية عرضها ،وأوضح المعالجات الخاصة ببعض البنود الاستثنائية .

وتمثل هذه القائمة إضافة هامة إلى القوائم المالية الإلزامية لما تقدمه من معلومات أكثر تفصيلا عن مصادر التمويل والتدفقات النقدية المتأتية من مختلف الأنشطة، وهو ما يساعد على اتخاذ قرارات أكثر أمانا.

ومنه ارتأينا تقسيم هذا الفصل ألي ثلاث مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الثاني: هيكلة قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الثالث: الحالات الاستثنائية الخاصة بقائمة التدفقات النقدية.

المبحث الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية.

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية المهمة والتي نصت المعايير المحاسبية الدولية على ضرورة إعدادها ونشرها ضمن القوائم المالية في نهاية كل فترة محاسبية: بالإضافة إلى إجبارية أعدادها ونشرها ضمن النظام المالي الجزائري، وذلك بغية توفير معلومات لاتخاذ القرارات، ويتم إعداد هذه القائمة وفق مبدأ السيولة حيث توفر معلومات تفيد المستعملين في تحديد قدرة المؤسسة على توليد الخزينة أو أشباه الخزينة والتنبؤ بها.

من هنا فقد ركزنا اهتمامنا في هذا المبحث على مفهوم وخصائص قائمة التدفقات النقدية، وكذلك أهداف وأهمية القائمة.

المطلب الأول: مفهوم قائمة التدفقات النقدية وخصائصها.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم التعاريف لقائمة التدفقات النقدية، وكذا أهم الخصائص التي تتميز وتنفرد بها هذه القائمة عن باقي القوائم المالية الأخرى.

الفرع الأول: مفهوم قائمة التدفقات النقدية.

أولا: تعريف قائمة التدفقات النقدية.

قبل التطرق إلى مفهوم قائمة التدفقات النقدية لابد وأن يتم تعريف بعض المصطلحات المتعلقة بهذه القائمة حتى يتم فهم المقصود من قائمة التدفقات النقدية وهذه المصطلحات تتمثل في[1]:

التدفقات: مجمل العمليات الجارية التي تقوم بها المؤسسة عند مزاولتها لنشاطها، ولها علاقة وثيقة بهذا النشاط أي مرتبط ارتباطا وثيقا بالعملية الإنتاجية وتنقسم إلى تدفقات داخلة وتدفقات خارجة.

النقدية: هي السيولة المتوفرة في الخزينة أو الصندوق، بالإضافة الي الودائع التي في البنوك والمؤسسات المالية.

التدفقات النقدية: وتتمثل في التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها.

النقدية المعادلة: وهي الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة المرتفعة والتي تكون قابلة للتحول إلى سيولة نقدية وغير خاضعة لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها نتيجة أسعار الفائدة أو العوامل الأخرى.

ولقد تعددت التعاريف لقائمة التدفقات النقدية، ولو أن في مجملها تدور حول نفس المفهوم إلا انها اختلفت من مؤلف لآخر، ونذكر منها ما يلي:

[1] -شريط صلاح الدين، حفاصة أمينة، **دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد5، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018، ص-ص:81-82.

التعريف الأول: تعرف قائمة التدفقات النقدية على أنها: جدول يهتم بعرض التحصيلات والتسديدات النقدية وصافي التغير في النقدية، لأنشطة الاستغلال والاستثمار والتمويل للمؤسسة خلال الدورة.[1]

التعريف الثاني: هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال فترة مالية معينة وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية المؤسسات بإعداد هذه القائمة من خلال إصدارها للمعيار الدولي المحاسبي رقم 7.[2]

التعريف الثالث: وتعرف أيضا بأنها:" القائمة التي تقوم بعرض التدفقات النقدية للمؤسسة من كل أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، بحيث توفر المعلومات لمستخدميها بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وعلى أرصدتها النقدية."[3]

التعريف الرابع: وقد عرف النظام المحاسبي المالي scf حسب السنة المالية من خلال هدفه "يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء صورة صادقة لمستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ويقدم المداخل والمخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء سنة المالية حسب منشئتها (مصدرها).[4]

وبالتالي يمكن أن نتوصل إلى تعريف شامل: قائمة التدفقات النقدية تبين المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية الناتج عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة في صيغة تتضمن تسوية للأرصدة النقدية أول واخر الفترة.[5]

---

[1] – مختاري رزيقة، **دور الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2013-2014،ص:35.

[2] –مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح الطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة 3، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص:49.

[3] –محمود جمام، أميرة دباش، **أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015، ص:69.

[4] – الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار المؤرخ في جويلية 2008، **الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيره**، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص:26.

[5] –الأرقط مروة، رقيبي حدة، **مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**،مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر،2018-2019،ص:9.

ثانيا: هدف ونطاق معيار قائمة التدفقات النقدية (IAS7).

1. **هدف المعيار**: يهدف IAS7 إلى الإفصاح وتوفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة جدول التدفقات النقدية.[1]
2. **نطاق المعيار**: يركز هذا المعيار على كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية، فقد أصبحت جميع المؤسسات الان مطالبة بتقديم قائمة التدفقات النقدية كأحد التقارير المالية الإلزامية عن الفترة المحاسبية، ويهتم مستخدمو القوائم المالية لمؤسسة ما على الكيفية التي تعتمد عليها المؤسسة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها وذلك بغض النظر علي طبيعة أنشطة المؤسسة وبصرف النظر عما إذا كانت النقدية يمكن أن ينظر إليها كمنتج نهائي للمؤسسة أم لا ،كما هو الحال في المؤسسات المالية وتحتاج المؤسسات أساسا لنفس الأسباب مهما كان التباين في أنشطتها الرئيسية الخاصة بإنتاج الإيراد وتحتاج المؤسسات المالية القيام بعملياتها ولسداد التزاماتها ولتوفير عائد الاستثمار في تلك المؤسسات ومن ثم فأن هذا المعيار يتطلب من جميع المؤسسات عرض قائمة التدفق النقدي.[2]

الفرع الثاني: خصائص قائمة التدفقات النقدية.

تتميز قائمة التدفقات النقدية بمجموعة من الخصائص تنفرد بها عن باقي القوائم المالية لما لها أهمية في تقييم مدى اليسر المالي والسيولة المالية في المؤسسة، هذه الخصائص تجعلها أكثر شمولا نوجزها فيما يلي:[3]

- مؤشر جيد عن صدق ربحية المؤسسة.
- مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المشروع.
- توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات في فترة محدودة.
- توفير معلومات وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة الثلاث (تمويل، استثمار وتشغيل).
- تقييم مقدرة المؤسسة الفعلية على توليد نقدية موجبة في المستقبل.

---

[1] -شريط صلاح الدين، حفاصة أمينة، مرجع سابق، ص:81.

[2] -بن خليفة حمزة، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،2012-2013،ص:11.

[3] -نسرين فرحات، **أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية** ،مذكرة ماستر في العلوم التجارية ،تخصص محاسبة ومالية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،الجزائر،2015-2016،ص- ص:48-47.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية.

قائمة التدفقات النقدية مثلها مثل أي قائمة من القوائم المالية في المؤسسة لها أهمية كبيرة، كما أنها ترسم أهداف معينة تسعى لتحقيقها للوصول إلى فوائد تعود بالإيجاب على المؤسسة ككل.

الفرع الأول: أهمية قائمة التدفقات النقدية.

تظهر أهمية الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية من قبل مستخدمي القوائم المالية:[1]

-توفر معلومات مفيدة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، وتعتبر وسيلة للتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطر التي تصاحب تدفقاتها، بالإضافة إلى أن تلك القائمة تمكن مستخدميها من الرقابة على أداء المؤسسة بالإضافة إلى تمتعها بقدرة تنبؤية عالية بأداء المؤسسة من حيث الربحية والسيولة.

-تساعد محللي القوائم المالية في تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة تعهداتها عندما يحين ميعادها أي تساعد في تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على استرداد ديونها.

-تعتبر معلومات التدفق النقدي مفيدة في تقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها حيث تستخدم المعلومات التاريخية للتدفق النقدي كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى تأكد تحقق التدفقات النقدية المستقبلية.

-مساعدة الدائنين لمعرفة هل لدى المؤسسة نقدية كافية لدفع ديونها الخارجية.

-تساعد في تحديد المشاكل المالية ووضع السياسات المالية طويلة الأجل.[2]

-إظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة وفي نهايتها وتوزيع بنود التدفقات النقدية على مجموعات مترابطة، مما يساعد في توضيح الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة وهو ما لا يمكن إظهاره من خلال الميزانية وحسابات النتائج.[3]

---

[1] -بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص- ص:16-15.

[2] -ياسين لعكيكزة، **مدى ملائمة مؤشرات الأداء المالي المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ القرارات الإئتمانية**، مذكرة ماجستير في العلوم المالية،تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2011-2012،ص:35.

[3] -ظريف مريم، الحائك أيمن، **أهمية إعداد وتحليل جدول تدفقات الخزينة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، العدد الثالث، مجلة أفاق علوم الإدارة والإقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر،2018، ص:83.

الفرع الثاني: أهداف قائمة التدفقات النقدية.

تسعى قائمة التدفقات النقدية إلى تحقيق عدة أهداف نذكرها في النقاط التالية:[1]

-إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة والحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي.

-التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

-تقييم قرارات الإدارة: بحيث أن هذه القائمة تقدم لنا معلومات عن الاستثمارات في المؤسسة وهو الشيء الذي يوفر معلومات دقيقة لكل من المستثمرين والدائنين قصد استعمالها في تقييم قرارات الإدارة.

-تحديد مدى قدرة المؤسسة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين ويهتم المساهمون في الحصول على توزيعات الأرباح على استثماراتهم كما يهتم الدائنون في الحصول على الفوائد وأصل الدين في المواعيد المحددة لذلك، وتقديم قائمة التدفقات النقدية المساعدة للمستثمرين والدائنين في التنبؤ بمدى قدرة المؤسسة على تنفيذ هذه الالتزامات.[2]

-تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المؤسسة، حيث تعكس قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين الدخل على أساس الاستحقاق والدخل النقدي.

-كما تسلط قائمة التدفقات النقدية الضوء على العلاقة بين الربح المحاسبي والتدفق النقدي إذ يعد التدفق النقدي التشغيلي للوحدة المؤشر الأول لأدائها المالي، لأنه يعبر عن مصادر تمويل النفقات الرأسمالية والمدفوعات من الضرائب والتسويات اللازمة للتوصل إلى مبالغ النقدية في فترة زمنية محددة.

---

[1] -صابور أحمد،علوش الوناس، **إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي ومدى مطابقتها للمعيار المحاسبي السابع IAS7**، مذكرة ماستر في علوم تجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2015-2016،ص:5.

[2] -طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الإئتمان نظرة حالية ومستقبلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2006، ص:178.

المطلب الثالث: استخدامات قائمة التدفقات النقدية.

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل الجهات الداخلية للمؤسسة والجهات الخارجية:[1]

أولا: استخدامات الإدارة: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الاجل، وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية إلا بشكل بسيط. إن القائمة تظهر مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الاجل بإصدار أسهم أو سندات، وبالعكس فإذا ما أظهرت القائمة عجزا في النقدية، فإن الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز، وباستخدام قائمة التدفق النقدي تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.

ثانيا: استخدامات المستثمرين والدائنين: تساعد قائمة التدفقات النقدية المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد ما يلي:

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية.
- قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية.
- قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين.
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي.
- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة.
- أثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة.

[1] -منير شاكر محمد واخرون، **التحليل المالي:مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان،2005،ص- ص:146-145.

المبحث الثاني: هيكلة قائمة التدفقات النقدية.

لقد أصبح لزاما على المؤسسات إعداد قائمة التدفقات النقدية، حيث تعتبر جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة، إذ تعتبر من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة موضوع التحليل، ومن أجل الزيادة في فاعلية قائمة التدفقات النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة منها فقد أوصى المعيار المحاسبي الدولي السابع المؤسسات بضرورة توفير معلومات حول التغيرات في حركة النقدية وما يعادلها من خلال إعداد وتبويب قائمة التدفقات النقدية وفقا لطرق ومراحل ومصادر مختلفة.

المطلب الأول: مصادر وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية.

لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن الأمر يتطلب عدة مصادر يستمد منها المعلومات اللازمة لتحضير هذه القائمة، وكذا اتباع خطوات، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية.

بصفة عامة تستمد البيانات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية من:[1]

أولا: قائمة المركز المالي المقارنة: هذه القائمة توفر التغيرات في مبالغ الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ما بين بداية الفترة ونهايتها.

ثانيا: قائمة الدخل للفترة: هذه القائمة توفر التدفقات النقدية المتوفرة أو المستخدمة في العمليات خلال الفترة.

ثالثا: معلومات إضافية: وهي معلومات يتم استخلاصها من دفتر الأستاذ العام للتعرف على تفصيلات أخرى تخص النقد المتوفر أو المستخدم خلال الفترة.

وسبب الحاجة لميزانيتين من قوائم المركز المالي (بداية المدة ونهاية المدة) وقائمة دخل واحدة هو أن الميزانية تمثل صورة للمؤسسة في لحظة معينة، وهذا لا يمكن معد القائمة من التعرف على التغيرات الحاصلة بنود الميزانية إلا إذا توفرت له ميزانية لبداية الفترة وميزانية أخرى لنهايتها، أما سبب الاكتفاء بقائمة دخل واحدة فيعود لكون قائمة الدخل تعد على أساس تراكمي وتمثل سجلا للفترة التي تشملها.[2]

[1] -بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص-ص:24-25.

[2] -نفس المرجع ، ص:25.

الفرع الثاني: خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية.

انطلاقا من المصادر الثلاثة السابقة يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باتباع الخطوات التالية:[1]

-الخطوة الأولي: تحديد صافي الزيادة أو النقص في النقدية كفرق بين رصيد النقدية أول واخر الفترة، هذه الخطوة مباشرة، لأنه يمكن احتساب الفرق من خلال تفحص قائمة المركز المالي المقارنة.

-الخطوة الثانية: تحديد صافي النقدية المتأتية أو المستخدمة في الأنشطة التشغيلية، وتحسب هذه التدفقات حسب الطريقة المستخدمة في إعداد القائمة، سواء كانت الطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتطلب هذه الخطوة:

- تحليل قائمة دخل السنة الجارية لتحويلها من أساس الاستحقاق إلى أساس النقدي
- مقارنة الميزانيتين المتتاليتين لتحديد المتغيرات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية بالزيادة أو النقصان في الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.
- بيانات إضافية أخرى من دفتر الأستاذ العام.

-الخطوة الثالثة: تحديد صافي النقدية المتأتية أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية، وتتطلب هذه الخطوة:

- تحليل بيانات الميزانيتين لتحديد التغيرات بالزيادة أو النقصان في الأصول الثابتة والالتزامات طويلة الاجل وفي حق الملكية.
- بيانات إضافية أخرى من دفتر الأستاذ العام.

-الخطوة الرابعة: استخراج صافي التدفقات النقدية حيث يتم جمع صافي التدفقات النقدية من مختلف الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها في أول المدة ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في اخر المدة.

المطلب الثاني: تصنيف قائمة التدفقات النقدية.

لكي تحقق قائمة التدفقات النقدية أهدافها التي أنشأت من أجلها، يجب أن تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية، ويتم تصنيفها لثلاثة أنشطة وهي: التدفقات التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية.

[1] - مؤيد راضي خنفر، مرجع سابق ،ص-ص:201-202.

وقد وضع هذا التصنيف ليسهل على مستخدمي القوائم المالية قراءتها وتقدير أثر الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وأرصدتها النقدية.

الفرع الأول: التدفقات النقدية التشغيلية.

أولا: تعريف التدفقات النقدية التشغيلية.

تعد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية التدفق الأساس الذي تهدف أي مؤسسة إلى تحقيقه بالدرجة الأولى من خلال نشاطها الرئيسي، وذلك انطلاقا من تعريفها الوارد كما يلي: هي المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن النشاط الرئيسي الذي أنشئت من أجله المؤسسة، وكذلك المقبوضات والمدفوعات الأخرى غير المرتبطة بنشاطات الاستثمار ونشاطات التمويل، وتتمثل هذه التدفقات النقدية على العموم في مقبوضات مبيعات المنتجات وخدمات المؤسسة ومصاريف صنعها.[1]

ثانيا: أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية.

يفيد قياس التدفقات النقدية من التشغيل في التعرف على مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية ذاتيا، وإمكانية إعادة تدويرها في النشاط أو استخدامها في التوسع في الأصول الرأسمالية.[2]

كما تعد مؤشرا هاما لبيان قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد قروضها، وللمحافظة على قدرتها التشغيلية وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، وتفيد المعلومات التاريخية المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إذا ما تم استخدامها مع المعلومات الأخرى، لأغراض التنبؤ بالتدفقات المستقبلية.[3]

ومن أمثلة التدفقات النقدية التشغيلية ما يلي:[4]

1. المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات والعمولات والرسوم والاتاوات والإيراد الاخر.
2. المدفوعات النقدية للموردين والموظفين ومصلحة الضرائب.

---

[1] -شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص:80.

[2] -طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية(أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002،ص:255.

[3] -شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014،ص :168.

[4] -زاوي أمال، **أثر تبني المعايير المحاسبية والمالية على جودة المعلومات المحاسبية والمالية مع دراسة ميدانية حول المعيار المحاسبي رقم(7)قائمة التدفقات النقدية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،الجزائر،2016-2017،ص :40.

3.المقبوضات والمدفوعات النقدية لعقود محتفظ بها للتعامل أو الإتجار.

الفرع الثاني: التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية.

أولا: تعريف التدفقات النقدية الاستثمارية.

وهي الأنشطة المتمثلة بامتلاك الأصول طويلة الاجل أو التخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن النشاط العادي للمؤسسة، حيث توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد الأرباح وتدفقات نقدية مستقبلية.[1]

ثانيا: أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية.

يفيد تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية في معرفة:[2]

1. يعتبر تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية مؤشرا مهما لاحتمالات النمو المستقبلية للمؤسسة، فصافي التدفقات النقدية السالبة من النشاطات الاستثمارية تشير الي احتمالات نمو مستقبلية واحتمال نمو في الأرباح.
2. مؤشرا هام للتعرف على مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد المداخيل.
3. مؤشرا لاحتمالات الانكماش المستقبلية للمؤسسة، فصافي التدفقات الموجبة من النشاطات الاستثمارية تشير إلى أن المؤسسة تلجأ إلى تسيير أصولها الثابتة.
4. مؤشر لزيادة الاستثمارات المالية.
5. مؤشر لتخفيض العائد من الاستثمارات المالية.
6. التنبؤ باحتياجات أصحاب رأس المال من التدفقات النقدية مستقبلا.

ومن الأمثلة عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:[3]

–المدفوعات النقدية للحصول على المؤسسات والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل وكذا المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية والعقود المسبقة وعقود الخيار وعقود التبادل والمدفوعات النقدية لامتلاك أدوات حقوق الملكية.

---

[1] -بوميمز فريد، **دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص فحص محاسبي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة،الجزائر،2014–2015،ص :43.

[2] -بلال مبارك، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول سيولة الخزينة**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة،تخصص محاسبة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة،الجزائر،2018–2019،ص –ص:37–36.

[3] -زاوي أمال، مرجع سابق، ص:41.

–المقبوضات النقدية من بيع الآلات والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل وبيع أدوات حقوق الملكية والمقبوضات من سداد القروض والسلفيات للأطراف الأخرى وكذا المقبوضات النقدية لعقود الخيار وعقود التبادل...الخ.

الفرع الثالث: التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية.

أولا: تعريف التدفقات النقدية التمويلية.

وهي التي تتضمن كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للوحدة الاقتصادية والتي تتعلق بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (الالتزامات).[1]

ثانيا: أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية.

تكمن أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالنشاط التمويلي في:[2]

1. معرفة مصادر التمويل المحصل عليها من طرف المؤسسة (قروض، إصدار أسهم، سندات).
2. إمكانية التنبؤ باحتياجات المؤسسة المستقبلية من التدفقات النقدية.
3. معرفة المبالغ المدفوعة لسندات القروض وتوزيعات الأرباح.
4. بالإضافة إلى مساعدة مقدمي رؤوس الأموال على معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاههم.

ومن أمثلة التدفقات النقدية التمويلية:[3]

–المقبوضات النقدية عن إصدار أسهم وسندات جديدة.

–المقبوضات النقدية عن الحصول على قروض مالية قصيرة وطويلة الأجل.

–المدفوعات النقدية عن سندات القروض أو سندات ترتبت على المؤسسة.

–توزيعات أرباح الأسهم النقدية على مساهمي الوحدة.

والشكل التالي يمثل الهيكل العام لقائمة التدفقات النقدية:

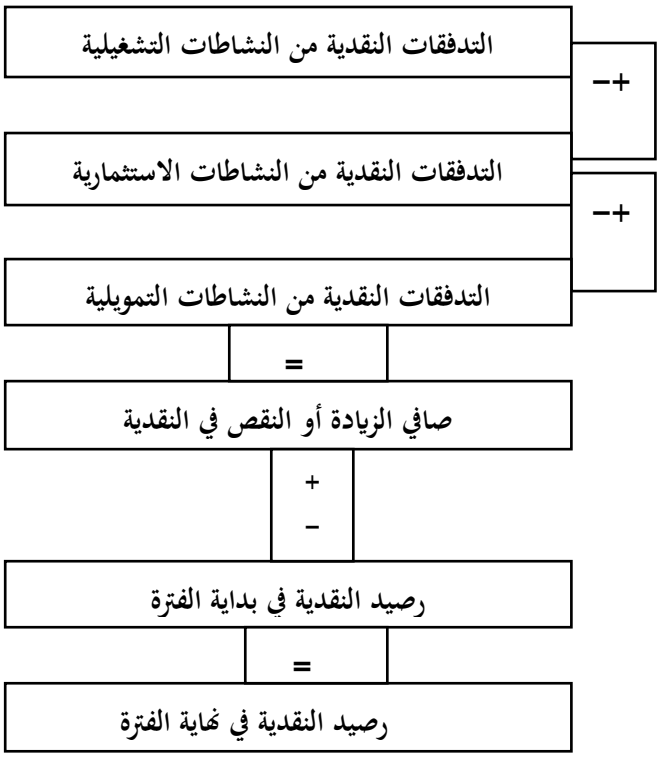
---

[1] –فداء عبد المجيد صبار الأعرجي،ثامر مهدي محمد صبري، **أهمية إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية في الكليات الأهلية الممولة ذاتيا**،المجلة العراقية للعلوم الإدارية،العدد التاسع والعشرون،العراق،2009،ص :8.

[2] –أمين السيد أحمد لطفي،**التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**،الدارالجامعية،الإسكندرية،مصر،2005،ص:286.

[3] –فداء عبد المجيد صبار الأعرجي،ثامر مهدي محمد صبري،مرجع سابق،ص:8.

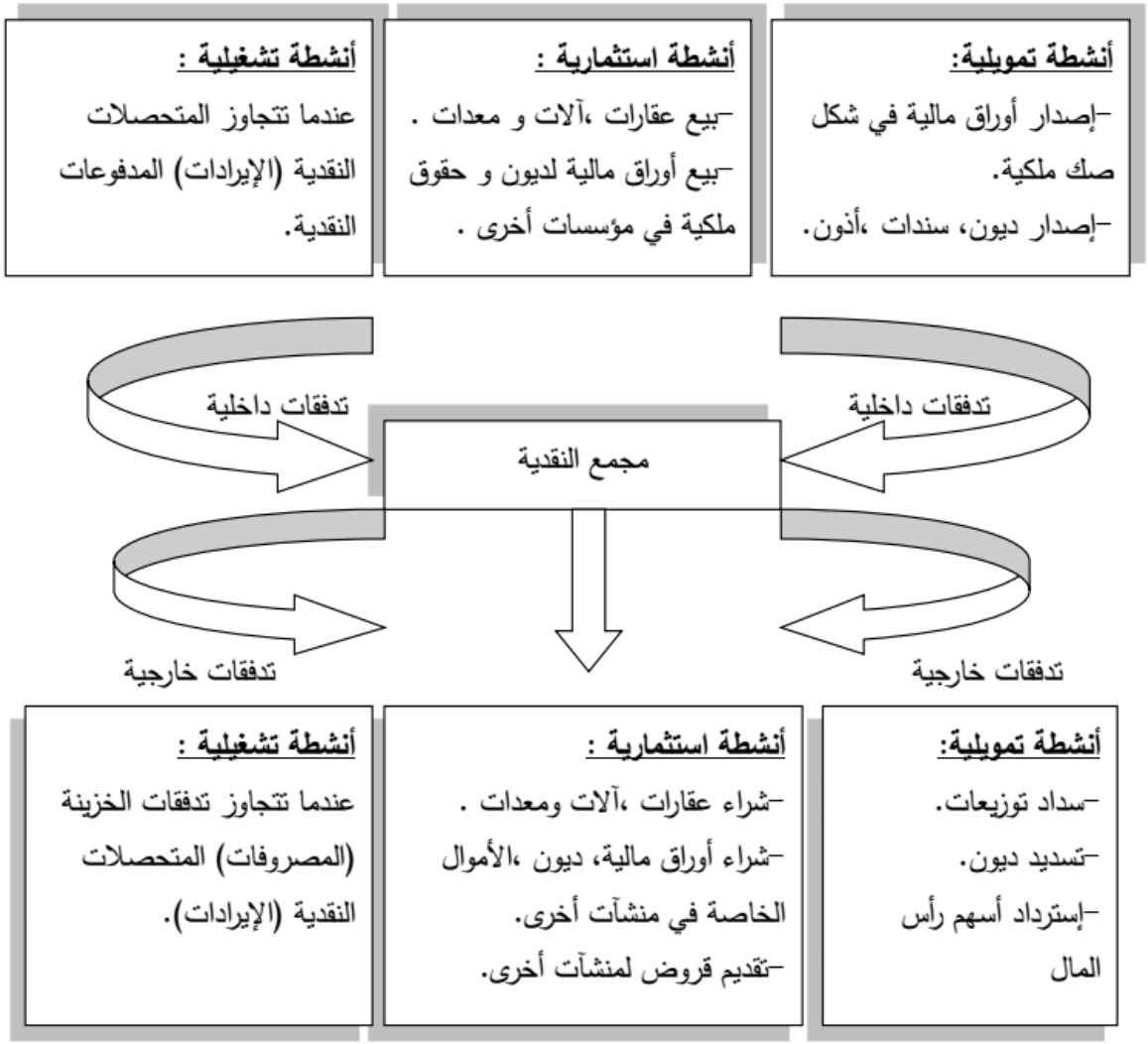
الشكل رقم (1–1): الهيكل العام لقائمة التدفقات النقدية.



المصدر: يوسف جربوع، حلس سالم، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الكبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص:8.

بعد التطرق للتدفقات النقدية من الأنشطة الثلاث سوف نوضح من خلال الشكل التالي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مصنفة على أساس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

الشكل رقم (1-2): التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مصنفة على أساس الأنشطة.



المصدر: لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي الدولي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص:57.

المطلب الثالث: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية.

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على طريقتين هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة استنادا الى مجموعة من المعلومات والخطوات، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، وفيما يلي توضيح لتلك الطريقتين:

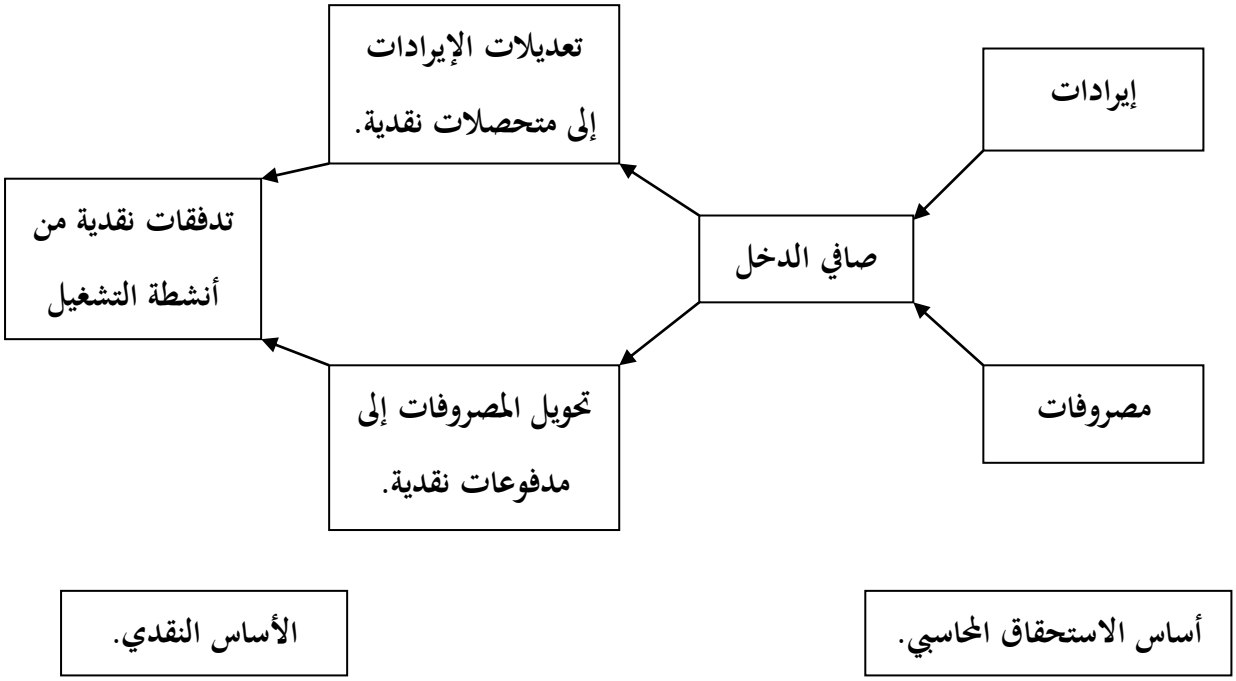
الفرع الأول: الطريقة المباشرة.

أولا: تعريفها.

ويطلق على هاته الطريقة أيضا طريقة حسابات النتائج حيث يتم بموجبها تحديد كل من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، ويكون الفرق بينهما وصافي التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط.[1]

والشكل التالي يبين التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي:

الشكل رقم (1-3): التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.



المصدر: طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، مرجع سابق، ص:259.

والشكل السابق يوضح أن قائمة الدخل المعدة وفق أساس الاستحقاق يتم فيها إضافة جميع الإيرادات سواء كانت هذه الإيرادات نقدية أم لا، كما يتم طرح جميع المصروفات منها سواء كانت مصروفات نقدية أم غير نقدية كالاهتلاك وغيرها من المصروفات غير النقدية، أم عند استخدام قائمة التدفقات النقدية فيتم حصر جميع العمليات النقدية فقط سواء من إيرادات نقدية أومن مصروفات نقدية ويتم حساب الفرق بينهما لإيجاد صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية.[2]

[1] -أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص:289.

[2] -طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، عين شمس، الدار الجامعية، بدون سنة النشر، ص:199.

والجدول التالي يبين قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة كما يلي:

الجدول رقم (1-1): قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة).

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية. التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن. المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين. الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة. الضرائب عن النتائج المدفوعة.			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها).			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ).			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار. المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية. التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية. المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية. التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية. الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية. الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب).			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل. التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم. الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.			

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج).			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات.			
تغير أموال الخزينة في الفترة(أ+ب+ج).			
أموال الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية.			
أموال الخزينة ومعادلتها عند إقفال السنة المالية.			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة.			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية.			

المصدر: القرار رقم11/07 المؤرخ في 2008/07/26، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، بتاريخ 25مارس2009، ص:35.

ثانيا: مزايا وعيوب الطريقة المباشرة.

1/- مزيا الطريقة المباشرة.

الميزة الأساسية للطريقة المباشرة: أنها توضح بالتفصيل المتحصلات والمدفوعات التشغيلية، وبالتالي فهي تعتبر أكثر انسجاما مع الغرض من إعداد قائمة التدفقات النقدية المتمثل في توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية خلال الفترة المعينة، وتفضل المعايير الأمريكية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية الطريقة المباشرة لأنها تفصح عن كل مصدر من مصادر النقدية وكيفية إنفاقه في الأنشطة التشغيلية.[1]

2/- عيوب الطريقة المباشرة:

يعد العائق الأساسي للطريقة المباشرة هو أنها لا تفصح عن البنود المنفصلة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من النشاطات التشغيلية وبدلا من ذلك فهي تفصح فقط عن النقدية المحصلة من النشاطات التشغيلية.[2] كما أنها تحتاج لجهد إضافي لإعداد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية الأمر الذي قد يكون سببا لعدم اعتبار هذه الطريقة مألوفة.[3]

[1] -حمزة بن خليفة، مرجع سابق، ص:28.

[2]-L arson, kernit, "fundamentals accounting principles", Irwin, 14 edition, 1996, p:610.

[3] -حمزة بن خليفة، مرجع سابق، ص:29.

الفرع الثاني: الطريقة غير المباشرة.

أولا: تعريفها.

ويشار إليها بطريق التوفيق أو التسويات، حيث تبدأ بصافي نتيجة السنة المالية من واقع حسابات النتائج وتحوله إلى صافي تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل، أي أن الطريقة غير المباشرة تنطوي على إجراء تعديلات أو تسويات على النتيجة الصافية بالنسبة للبنود التي أثرت على النتيجة الصافية ولكنها لم تؤثر على النقدية،[1] وتضم هذه البنود:[2]

–التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية.

–البنود غير النقدية كاستهلاك الموجودات الثابتة، المخصصات، الضرائب المؤجلة، مكاسب وخسائر تحويل العملة غير المحققة، وأرباح المؤسسات غير الموزعة.

–باقي البنود التي تعتبر اثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

ويمكن تلخيص الطريقة غير المباشرة لحساب التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل على مرحلتين على النحو التالي:[3]

المرحلة الأولى: وهي تتعلق بصافي الربح أو الخسائر على النحو التالي:

1- البنود ذات الطبيعة غير النقدية مثل الإهتلاك والمخصصات والضرائب المؤجلة وأرباح العملات الأجنبية غير المحققة وأرباح المؤسسات غير الموزعة، حيث لا تعتبر تلك البنود تدفقات نقدية لأنها لا تتطلب تدفقات نقدية داخلة أو خارجة.

2- المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن أنشطة الاستثمار أو التمويل مثل الفوائد التمويلية، حيث أنها تخص النشاط التمويلي وليس التشغيلي، وكذلك أرباح أو خسائر بيع أصول ثابتة وأرباح أو خسائر بيع استثمارات مالية لأنها تخص النشاط الاستثماري وذلك حتى لا يحدث ازدواجا في حساب التدفقات النقدية، وتكون محصلة المرحلة الأولى هي الوصول لصافي الربح قبل التغيرات في رأس المال العامل.

[1] –أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص:292.

[2] –لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص:58.

[3] –أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص:293.

المرحلة الثانية: وهي تتعلق بتعديل صافي الربح أو الخسارة الذي تم التوصل إليه في المرحلة السابقة بالتسويات المتعلقة برأس المال العامل بخلاف النقدية، أي التغيرات بين أرصدة الأصول والخصوم في أول المدة واخر المدة، أي أن التدفقات النابحة ن أنشطة التشغيل يتم التوصل إليها بموجب الطريقة غير المباشرة.

وتظهر قائمة التدفقات النقدية وفق هذه الطريقة غي الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة).

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية. صافي نتيجة السنة المالية. تصحيحات من أجل: -الإهتلاكات والأرصدة. -تغير الضرائب المؤجلة. -تغير المخزونات. -تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى. -تغير الموردين والديون الأخرى. -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط(أ).			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. مسحوبات عن اقتناء تثبيتات. تحصيلات التنازل عن تثبيتات. تأثير تغيرات محيط الإدماج (1).			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب).			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل. الحصص المدفوعة للمساهمين. زيادة رأس المال النقدي (المنقولات). إصدار قروض. تسديد قروض.			

تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج).			
تغير أموال الخزينة للفترة(أ+ب+ج).			
أموال الخزينة عند الافتتاح. أموال الخزينة عند الإقفال. تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية (1).			
تغير أموال الخزينة.			

المصدر: القرار رقم11/07 المؤرخ في 2008/07/26، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، بتاريخ 25مارس2009، ص:36.

ثانيا: مزايا وعيوب الطريقة غير المباشرة

1/- مزايا الطريقة غير المباشرة:

وتتمثل الميزة الرئيسية في الطريقة غير المباشرة على أنها ترتكز على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، أي أنها توفر حلقة ربط بين قائمة التدفقات النقدية وكل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، فضلا عن أن إتباع تلك الطريقة بتعديل صافي الدخل بحيث يبين صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل أقل تكلفة من توفير معلومات عن كل من إجمالي المتحصلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل.[1]

2/- عيوب الطريقة غير المباشرة:

يعد العائق الأساسي للطريقة غير المباشرة هو أنها لا تفصح عن تفاصيل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، فهي لا توضح المتحصلات من العملاء والمتحصلات من الإيرادات الأخرى والمدفوعات للموردين وللعمال والمدفوعات مقابل الفوائد والضرائب، مما يمكن أن يكون هناك صعوبة التي قد تواجه المستخدمين في فهم كيفية الوصول إلى التدفقات النقدية من العمليات.[2]

والجدول التالي يبين أوجه الاختلاف بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة.

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص:294.

[2] –بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص:31.

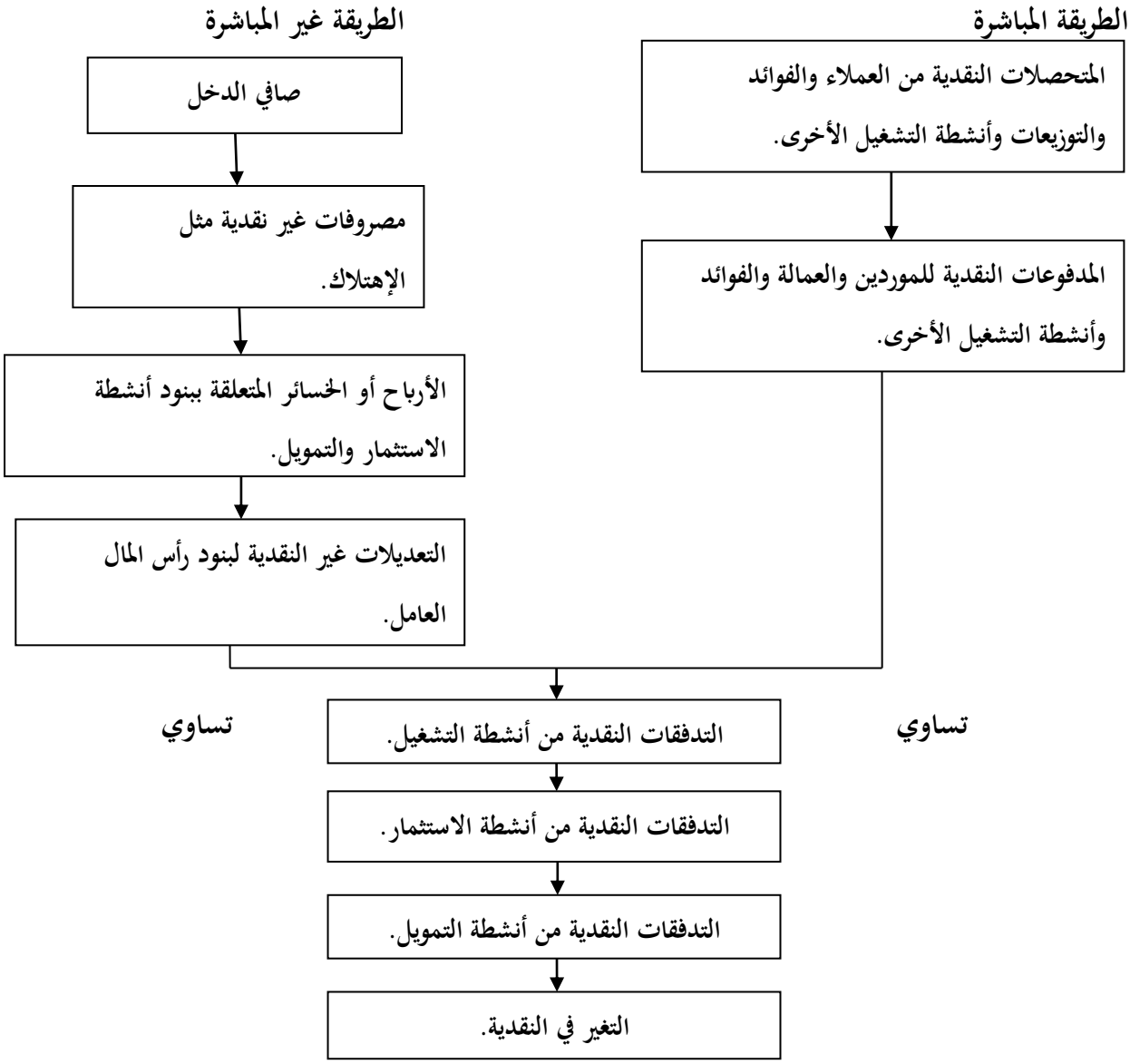
الجدول رقم (1-3): أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

أوجه الاختلاف	الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
1- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.	يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية.	يتم توضيح العلاقة بين البيانات المعدة على أساس الاستحقاق (صافي الدخل) والبيانات المعدة على أساس نقدي (التدفقات النقدية من التشغيل).
2- الهدف.	إبراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من التشغيل وكذلك أوجه استخدامها الأساسية.	إبراز العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل.
3-معالجة البيانات.	تحويل الأقسام الرئيسية من الإيرادات والمصروفات إلى تدفقات نقدية وذلك بأخذ كل مصروف أو إيراد رئيسي على حدي ومعالجته بالتغيرات في الأصول أو الخصوم المتداولة والمرتبطة به.	تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بالأخذ في الحسبان المصروفات غير النقدية والأرباح والخسائر المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل وكذلك التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

المصدر: طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، مرجع سابق، ص:279.

كما يمكن إيضاح الطريقتين بالشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.



المصدر: طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، مرجع سابق، ص:261.

والشكل السابق يبين أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة، والاختلاف يكمن فقط في تحديد صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية.

من بين أسباب الاعتماد على الطريقة غير المباشرة في بناء قائمة التدفقات النقدية:[1]

توجد العديد من الاعتبارات التي تجعل المحلل المالي يفضل اللجوء إلى الطريقة غير المباشرة لحساب المؤشرات المتعلقة ببناء قائمة التدفقات النقدية منها:

–تعتبر الطريقة غير المباشرة الأسهل والأدق في حساب المؤشرات المالية والحصول على نتائج صحيحة للجدول، كونها ترتكز على حسابات نهائية مكونة للمؤشر المراد حسابه.

–من الناحية العملية من الصعب حساب كل مؤشر بالطريقة المباشرة لأن ذلك يلغي دور المحاسب في توفير المعطيات للمحلل المالي.

–تعتبر الطريقة غير المباشرة أداة للتأكد من مصداقية ودقة المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي والمالي.

المطلب الرابع: أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية.

يولي مستخدمو القوائم المالية أهمية كبرى لتحليل قائمة التدفقات النقدية، ومرد ذلك يعود إلى الدور الهام الذي يؤديه تحليل هذه القائمة في صناعة واتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

يكتسب تحليل التدفقات النقدية أهمية كبيرة في الأعمال وذلك لدورها الهام في اتخاذ القرارات المالية، إذ توصف قائمة التدفقات النقدية كونها أداة تحليلية إلى جانت أدوات التحليل المالي، إذ تعتبر من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدميها في التعرف على الأوضاع المالية للوحدة الاقتصادية، فتعد هذه القائمة حلقة وصل بين جدول حسابات النتائج والميزانية.

ومن خلال هذه القائمة يمكن التوصل إلى مؤشرات كمية توفر أداة مهمة لتقييم سياسات الوحدة الاقتصادية في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي، ويمكن عن طريق تحليل النسب المالية لقائمة التدفقات النقدية تقييم الأوجه المختلفة لنشاط الوحدة واختيار مدى كفاءة توظيف الموارد المالية المتاحة، ولقد بنيت دراسة حقيقية على أن قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم

[1] – أسماء بشبيل، **التشخيص المالي لجدول تدفقات الخزينة حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم، الجزائر، 2015–2016، ص:35.

جودة الربحية والسيولة عن طريق ربط بيانات الدخل ببيانات التدفقات النقدية إذ يمكن تقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل.[1]

المبحث الثالث: الحالات الاستثنائية الخاصة بقائمة التدفقات النقدية.

عند عرض قائمة التدفقات النقدية تعترضنا مجموعة من الصعوبات ومن أهمها تحديد طبيعة النشاط هل هو تشغيلي، استثماري أو تمويلي، فكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات الكبيرة تعترضنا مجموعة من الصعوبات مثل التدفقات بالعملة الأجنبية وغيرها من المشاكل.

يصاحب إعداد قائمة التدفقات النقدية بأي من الطرق المتاحة (المباشرة أو غير المباشرة) عدة مشاكل عملية تختلف باختلاف طبيعة العمليات المالية، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة ما يلي.

المطلب الأول: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية والتدفقات الغير العادية.

في هذا المطلب سنقوم بعرض عنصرين من الحالات الخاصة والاستثنائية وهما التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية والبنود غير العادية (الاستثنائية) او التدفقات غير العادية.

الفرع الأول: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية.

-قد تقوم المؤسسة بتنفيذ الأنشطة الأجنبية بطريقتين فمن الممكن أن يكون لها معاملات بعملات أجنبية أو يكون لديها عمليات أجنبية كما يلي:[2]

أولا: العمليات الأجنبية: هي مؤسسة تابعة او شقيقة أو مشروع مشترك او فرع أجنبي، المؤسسة التي تعرض قوائمها المالية والتي تقع أو تباشر أنشطتها في بلد اخر بخلاف بلد المؤسسة التي تعرض قوائمها المالية.

ثانيا: المعاملات بعملات أجنبية: هي معاملات تكون أبرمت بعملة أجنبية أو تتطلب السداد بعملة أجنبية وهي تتضمن المعاملات الناشئة من قيام المؤسسة بالأنشطة التالية:[3]

---

[1] – ميسور ماجدة، **أثر قائمة تدفقات الخزينة على القرارات الاستثمارية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013-2014، ص:51.

[2] – سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص-ص: 95-96.

[3] -PIRRE SCHEVIN (Décembre 2006): Equivalants de Trésorie et tablaauxdes flux de teésorerie (IAS7); la Prise de position de l'AMF; Revue Frarçaise de comptabilité, paris, page:34.

- شراء أو بيع بضائع أو خدمات بثمن محدد بعملة أجنبية.
- باقتراض أو إقراض أموال بحيث تكون المبالغ المدفوعة أو المحصلة محددة بعملة أجنبية.
- بأن تصبح طرفا في تعاقد بعملة أجنبية لم ينفذ بعد.
- أن تقوم باقتناء أو استبعاد أصول أو إنشاء أو سداد التزامات محددة بعملة أجنبية.

-وقد سمح المعيار بإمكانية استخدام سعر الصرف يقارب السعر الفعلي وهو ما يطلق عليه " متوسط سعر الصرف المرجح " وهو يعني متوسط سعر الصرف لعملة معينة خلال أسبوع أو شهر لجميع المعاملات التي تحدث بتلك العملة خلال تلك الفترة، وذلك سواء عند تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات التي تحدث بعملة أجنبية أو عند ترجمة التدفقات النقدية لشركة تابعة أجنبية، ولكن لا يسمح باستخدام سعر الصرف الساري في تاريخ الميزانية عند ترجمة التدفقات النقدية لشركة تابعة لشركة أجنبية.[1]

-يجب تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات بعملات أجنبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية للمؤسسة وباستخدام سعر الصرف الساري في تاريخ التدفق النقدي، كما **يتعين ترجمة التدفقات النقدية** للشركة التابعة الأجنبية، باستخدام أسعار الصرف السائد بين العملات الأجنبية وعملة إعداد التقارير المالية وذلك في تواريخ حدوث تلك التدفقات النقدية.[2]

-كما لا تعتبر الأرباح والخسائر غير المحققة والتي تنشأ عن التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية تدفقات نقدية ولكن يتم التقرير عن آثار التغيرات في سعر الصرف العملة الأجنبية في قائمة التدفقات النقدية بهدف مطابقة الأرصدة النقدية وما يعادلها بين اول فترة ونهايتها،[3] ويتم إظهارها كبند مستقل عند تسوية صافي الدخل والأنشطة التشغيلية. (الفقرة28 من المعيار IAS 07).

-قد يترتب على تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية في نهاية الفترة وفقا لسعر الصرف السائد في هذا التاريخ وجود أرباح أو خسائر نتيجة لفروق أسعار العملة تظهر بقائمة الدخل، وحيث أن هذه الفروق لا تعتبر تدفقات نقدية لأنها لا تتطلب تدفقات نقدية داخلة أو خارجة يتعين رد تلك الفروق إلى صافي الربح عند إعداد قائمة التدفقات النقدية.

[1] -سالمي محمد الدينوري، مرجع سابق، ص:96.

[2] -طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، مرجع سابق، ص:170.

[3] -بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص:35.

-وقد نص المعيار على عرض آثار تغيرات أسعار الصرف على النقدية وما في حكمها (استثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة) المحتفظ بها بعملة أجنبية في قائمة التدفقات النقدية كتسوية لأرصدة النقدية وما في حكمها في بداية ونهاية الفترة على أن يتم عرضها بصورة منفصلة ومستقلة على التدفقات النقدية لكل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل ذلك لأن الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن هذه التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية لا تعتبر بمثابة تدفقات نقدية وما في حكمها.

وتتكون النقدية وما في حكمها من أرصدة نقدية والأرصدة لدى البنوك والحسابات الجارية وأذون الخزانة التي تستحق الصرف خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتنائها...[1]

الفرع الثاني: التدفقات غير العادية.

قد تحقق المؤسسة خلال الفترة المالية إيرادات أو قد تنفق مصروفات عرضية غير ناتجة عن ممارسة المؤسسة لنشاطها العادي الذي قامت من أجله ولا تتصف هذه الإيرادات والمصروفات بالانتظام لذا يطلق عليها "البنود الغير عادية " مثل التعويضات التي تحصل عليها المؤسسة من شركات التأمين عن الكوارث أو الأحداث المفاجئة التي أصابتها أو التعويضات التي تتكبدها المؤسسة نتيجة نزاع مع إحدى المؤسسات المجاورة.

وقد أوجب المعيار المحاسبي السابع على المؤسسات الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية الناتجة عن أنشطة التشغيل والاستثمار أو التمويل بشكل مفصل في قائمة التدفق النقدي، ويتم تبويب هذه البنود حسب نشأتها إلى أنشطة تشغيل أو استثمار و تمويل، وذلك حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من فهم طبيعتها وأثرها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية) للمؤسسة، وتكمل هذه الافصاحات ما هو وارد في المعيار المحاسبي الدولي الثامن (08) بعنوان "صافي ربح أو خسارة الفترة و الأخطاء الأساسية و التغيرات في السياسات المحاسبية ."[2]

والمثال التالي يوضح كيفية الإفصاح عن البنود غير العادية بقائمة التدفقات النقدية:

الجدول رقم (1-4): كيفية الإفصاح عن البنود غير العادية بقائمة التدفقات النقدية.

البيان	الوحدة النقدية
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	
• المقبوضات النقدية من العملاء	500

[1] - سالمي محمد الدينوري، مرجع سابق، ص-ص: 96-97.

[2] - طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، مرجع سابق، ص:173.

• المدفوعات النقدية للموردين	400
التدفق النقدي قبل البنود غير العادية	100
• المقبوضات من تسوية أضرار الزلزال (البنود غير العادية)	10
صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل	110

المصدر: طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، مرجع سابق، ص:173.

المطلب الثاني: الفوائد وتوزيع الأرباح وضرائب الدخل.

يشمل هذا الصنف التدفقات النقدية والتي تمثل فوائد وتوزيعات الأرباح وكذلك ضرائب الدخل.

الفرع الأول: الفوائد وتوزيعات الأرباح:

يقصد بالفوائد المدفوعة تلك التي تدفعها المؤسسة نتيجة لاقتراض أموال. أما توزيعات الأرباح فهي تمثل المبالغ الناتجة عن الاستثمارات في الأوراق المالية التي تحتفظ بها المؤسسة، وقد أوجب المعيار الإفصاح عن التدفقات النقدية الخاصة بالفوائد المدفوعة وذلك بقائمة التدفقات النقدية وكذا الإفصاح عن التدفقات الخاصة بتوزيعات الأرباح المقبوضة والمدفوعة بشكل مفصل.[1]

يجب الإفصاح عن كل من الفوائد وتوزيعات الأرباح المحصلة والمدفوعة في موضع منفصل بالقائمة، كما يجب تبويب هذه البنود بطريقة متسقة من فترة إلى أخرى كبنود خاصة بالأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية. (الفقرة31 من المعيار المحاسبي السابع07).

يجب الإفصاح عن إجمالي الفوائد المدفوعة خلال العام بقائمة التدفقات النقدية بغض النظر عن معالجتها محاسبيا كمصروف بقائمة الدخل أو رسملتها طبقا للمعالجة البديلة الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون 23"تكاليف الاقتراض". (الفقرة 32 من المعيار المحاسبي السابع 07 المعدل في سنة 1992).

عادة ما تقوم المؤسسات المالية بتبويب الفوائد المدفوعة والفوائد وأرباح الأسهم المحصلة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، و مع ذلك فلا يوجد إجماع على كيفية تبويب مثل هذه إذ يمكن تبويب الفوائد المدفوعة والفوائد وأرباح الأسهم، التدفقات النقدية بالمؤسسات الأخرى المحصلة كتدفقات متعلقة بالأنشطة التشغيلية لكونها تدخل في عملية تحديد صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالمشروع، وكطريقة بديلة فأنه يمكن اعتبار الفوائد المدفوعة متعلقة بالأنشطة التمويلية لكونها تكاليف خاصة بالحصول على الأموال، ويمكن اعتبار الفوائد

[1] – سالمي محمد الدينوري، مرجع سابق، ص:98.

والتوزيعات المحصلة ضمن بنود التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية باعتبارها تمثل عوائد على الاستثمارات. (الفقرة33 من المعيار المحاسبي الدولي السابع07 المعدل في سنة 1992).

من الجائز تبويب أرباح الأسهم النقدية المدفوعة ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية لكونها تمثل تكلفة الحصول على مصادر التمويل، وكطريقة بديلة يجوز تبويب تلك التوزيعات ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية وذلك بهدف مساعدة مستخدمي البيانات المالية على قياس قدرة المنشاة على دفع توزيعات نقدية من التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية. (الفقرة 34 من المعيار المحاسبي الدولي السابع 07المعدل في سنة 1992).[1]

مما هو جدير بالذكر أن هذا التبويب لا يمثل أي مشاكل أو اختلافات لدى المحاسبين ففي المؤسسات المالية يتم تبويب كل من الفوائد المدفوعة والفوائد والتوزيعات المقبوضة على أنها تدفقات نقدية لنشاط التشغيل على أساس أنها تتعلق بالنشاط الرئيسي المولد للدخل.[2]

الفرع الثاني: الضرائب على الدخل.

-ينبغي الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل يشكل منفصل، كما ينبغي تبويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة عن أنشطة التشغيل مالم يكن من الممكن ربطها مباشرة بأنشطة التمويل أو الاستثمار على وجه الخصوص.[3]

-تعتبر ضرائب الدخل ناتج العديد من العمليات التي تترتب عليها تدفقات نقدية تبوب كتدفقات متعلقة بالأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية بالقائمة، و يصعب عمليا تحديد تدفق الخزينة المرتبط بالضريبة وعليه غالبا ما تصنف الضرائب المدفوعة على أنها تدفقات من العمليات التشغيلية ،وفي حالة تحديد تدفق الخزينة المرتبط بالضريبة و ربطه مع عملية معينة ينتج عنها تدفقات الخزينة تصنف على أنها من أنشطة استثمارية أو تمويلية و بالتالي و في هذه الحالة يصنف تدفق الخزينة هذا على أنه نشاط استثماري أو تمويلي أما في حالة توزيع تدفقات الخزينة من الضرائب على فئات عديدة فإنه يتم الإفصاح عن المبلغ الكمي للضريبة المدفوعة.[4]

---

[1]-www.infotechaccountants. IAS7- la dernire consente:24/02/2020- page:11.

[2] – سالمي محمد الدينوري، مرجع سابق، ص:99.

[3] –أحمد محمد نور، **المحاسبة المالية القياس والتقويم المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص:816.

[4] –زاوي أمال، مرجع سابق، ص:60.

المطلب الثالث: الاستثمار في شركات تابعة وشركات شقيقة.

يهدف هذا المطلب إلى بيان كيفية الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالاستثمار في شركات تابعة وشركات شقيقة، لذا يفضل في بادئ الأمر إعطاء نبذة مختصرة عن بعض المصطلحات الواردة بهذه الفقرة في ضوء معايير المحاسبة:[1]

- **الشركات الشقيقة:** تعرف الشركات الشقيقة بأنها التي يكون للمستثمر فيها تأثير قوي (مثل الاشتراك في وضع السياسات المالية والإدارية للشركة والتمثيل في مجلس الإدارة).
- **الشركات التابعة:** وهي التي تقع تحت سيطرة شركة قابضة وقد تكون هذه السيطرة كاملة باقتناء كامل أسهم الشركة التابعة أو جزئية منها تمثل 50% من هذه الأسهم.
- **طريقة حقوق الملكية:** بموجب هذه الطريقة يتم زيادة او تخفيض قيمة الاستثمارات في أسهم الشركة التابعة بمقدار نصيب المستثمر في الأرباح او الخسائر المجمعة للشركة التابعة بعد تاريخ الشراء، كما يتم تخفيض قيمة الاستثمارات بمقدار القيمة المحصل عليها من طرف شركة المستثمر فيها.
- **طريقة التكلفة:** وفقا لهذه الطريقة يقوم المستثمر بإثبات الاستثمار في الشركة الشقيقة بالتكلفة الأصلية، كما يقوم بإثبات الأفراد في حدود ما يحصل عليه فقط من توزيعات الأرباح للشركة المستثمر فيها والمحققة بعد تاريخ اقتناء الاستثمار.

-وقد أوجب المعيار الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية الخاصة بالمستثمر عن كافة التدفقات النقدية بينه وبين جهات المستثمر فيها سواء تم المحاسبة عن الاستثمار في شركات تابعة أو شقيقة باستخدام طريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة ومن أمثلة هذه التدفقات توزيع الأرباح والقروض والسلفيات المقدمة.

-كما أوجب المعيار عرض وتصنيف التدفقات النقدية الناتجة عن بيع وشراء الشركات التابعة أو وحدات الأعمال الأخرى وذلك بشكل منفصل وتبويبها ضمن أنشطة الاستثمار وبالتالي فإن المؤسسة تفصح بشكل إجمالي عن كل البنود التالية:[2]

- المقابل الإجمالي للشراء والبيع.

[1] -محمد بشارة، **فهم قائمة التدفقات النقدية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، ص:122.

[2] -سالمي محمد الدينوري، مرجع سابق، ص-ص: 100-101.

- الجزء من مقابل الشراء أو البيع الذي تم دفعه عن طريق النقدية وما في حكمها.
- مبلغ النقدية أو ما في حكمها في الشركة التابعة أو وحدة الأعمال المشتراة أو التي تم بيعها.
- مبلغ الأصول والالتزامات بخلاف النقدية وما في حكمها في الشركة التابعة أو وحدة الأعمال المشتراة أو التي تم بيعها مبوبة حسب البنود الرئيسية.

المطلب الرابع: المعاملات غير النقدية والإفصاحات الأخرى.

ويشمل هذا العنصر على كل من المعاملات غير النقدية والإفصاحات الأخرى.

الفرع الأول: المعاملات غير النقدية.

هناك بعض المعاملات التي تتعلق بأنشطة الاستثمار والتمويل ولا تتطلب استخدام النقدية وما في حكمها (معاملات غير نقدية)، ويتعين استبعاد هذه المعاملات عند إعداد وعرض قائمة التدفق النقدي على اعتبار أن هذه المعاملات لا تمثل أو تتطلب تدفقات نقدية في الفترة الجارية (أي لا يكون لها تأثير مباشر على النقدية في الوقت الحالي).

ومن أمثلة تلك المعاملات غير النقدية ما يلي:[1]

-شراء الأصول إما بتحمل الالتزامات المتعلقة مباشرة أو عن طريق التأجير التمويلي.

-شراء مؤسسة عن طريق إصدار حقوق ملكية.

-تحويل الدين إلى حقوق الملكية.

إن مثل هذه المعاملات التي تأثر على كل من الأصول والخصوم في آن واحد أو التي تنتج عن التحولات داخل الخصوم أو الأصول لا تعتبر تدفقات نقدية، نظرا لأن هذه المعاملات (داخل الخصوم أو الأصول لا تعتبر تدفقات) تمثل أنشطة استثمارية أو تمويلية، هدف قائمة التدفق النقدي هو إعطاء فكرة عن مكونات كل من هذين النشاطين، لذا أوجب المعيار الإفصاح عن تلك المعاملات المتممة للقوائم المالية أو في شكل جداول إضافية بالطريقة التي توفر جميع المعلومات المتعلقة بالمعاملات غير النقدية المرتبطة بكل من أنشطة الاستثمار والتمويل.[2]

[1] -أحمد محمد نور، مرجع سابق، ص:809.

[2] -سالمي محمد الدينوري، مرجع سابق، ص:103.

الفرع الثاني: الإفصاحات الأخرى.

يجب على المنشأة الإفصاح عن مبلغ أرصدتها النقدية وما يعادلها التي تحتفظ بها المنشأة وغير متاحة للاستعمال من قبل المجموعة مثل الأرصدة النقدية وما يعادلها التي تحتفظ بها المنشأة التابعة والتي تعمل في بلد أجنبي والتي تواجه رقابة قانونية عندما تكون هذه الأرصدة غير متاحة للاستخدام العام مثل المنشأة الأم أو المنشآت التابعة الأخرى كما يجب الإفصاح عن معلومات إضافية تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية لتفهم المركز المالي وسيولة المشروع وتشمل هذه المعلومات ما يلي:[1]

-مبالغ التسهيلات الائتمانية غير المسحوبة والتي يمكن أن تكون متاحة لأغراض الأنشطة التشغيلية المستقبلية أو لسداد الالتزامات.

-المبالغ الإجمالية لتدفقات الخزينة من الأنشطة الثلاث، الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المتعلقة بحصة المنشأة في المنشآت المشتركة.

-المبالغ الاجمالية لتدفقات الخزينة التي تمثل الزيادات في الطاقة الإنتاجية منفصلة عن تدفقات الخزينة المطلوبة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.

-مبالغ عن تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لكل من القطاعات التشغيلية وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم08 مرسوم القطاعات التشغيلية.

[1] -زاوي أمال، مرجع سابق، ص:62.

خلاصة الفصل الأول:

توصلنا من خلال هذا الفصل المتضمن للإطار المفاهيمي لقائمة التدفقات النقدية إلى:

اعتبار قائمة التدفقات النقدية من القوائم الهامة التي تساعد مستخدميها على وضع قاعدة لتقييم قدرة المؤسسة على توليد السيولة وما يعادلها، إذ تبين الحجم الحقيقي للنقدية المتوفرة لدى المؤسسة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وبالتالي فهي تعطي رؤية واضحة حول كيفية تشكل السيولة على مستوى المؤسسة، سواء كان ذلك بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

إضافة إلى ما تقدم أن تبويب التدفقات النقدية تحت ثلاثة أنشطة يتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على صافي التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط على حدى بصورة مستقلة، خاصة وأن الكثير من مستخدمي القوائم المالية يهتمون بصفة خاصة بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، كما أن تحليل قائمة التدفقات النقدية يعد من بين المواضيع الحيوية والمهمة، والتي تساهم بشكل كبير في تحديد أنشطة المؤسسة التي تكون سببا في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وذلك عن طريق دراسة قدرة المؤسسة في خلق التدفقات المستقبلية من خلال المعلومات التي تفيد في إمكانية التنبؤ بمقدار هذه التدفقات و أوقاتها، كما يؤدي تحليل هذه القائمة دورا هاما في صناعة واتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

الفصل الثاني: مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تحسين جودة القرارات المالية.

تمهيد:

تعد القرارات المالية من بين أهم القرارات الإدارية باعتبارها تشمل كل من قرار الاستثمار، قرار التمويل وقرار توزيع الأرباح التي تتصف بالترابط والتداخل فيما بينها، حيث يعتبر جوهر عملية اتخاذ القرارات المالية في اختيار أحد الحلول الممكنة لتمثيل موضوع معين أو تحقيق غرض ما لمواجهة موقف معين يتعلق بالجانب المالي للمؤسسة.

ولتتمكنا المؤسسة من معرفة مدى بلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية فهي بحاجة إلى تحسين وضعها المالي باستمرار وتعديل قراراتها المالية المنحرفة، باستخدام مختلف القوائم المالية بما في ذلك قائمة التدفقات النقدية التي تكمن أهميتها في التعرف على كيفية توليد واستخدام النقدية والقدرة التنبؤية العالية حول أداء المؤسسة من حيث الربحية والسيولة، كما تكشف من خلال النسب المستخرجة منها مختلف نقاط القوة والضعف للمؤسسة، حيث أضحى الإعتماد على المؤشرات المالية المشتقة منها ضرورة حتمية لما توفره من معلومات حول جودة سيولة وأرباح المؤسسة ومدى كفاءتها في مجال السياسات المالية مما تبين الوضعية المالية للمؤسسة ومن ثم المساعدة في صنع قرارات مالية مناسبة تتسم بالجودة.

ولإعطاء صورة واضحة عن عملية اتخاذ القرار المالي في المؤسسة وتبيان علاقتها بقائمة التدفقات النقدية، سنحاول في هذا الفصل التطرق إليها في المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية القرارات المالية.

المبحث الثاني: تصنيف القرارات المالية.

المبحث الثالث: أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية ودورها في اتخاذ القرارات المالية.

المبحث الأول: ماهية القرارات المالية.

إن جوهر عمل الإدارة المالية وفق المنهج الحديث للإدارة يكمن في قيامها على اتخاذ القرارات المالية، هذه الأخيرة تتميز بأهمية بالغة كونها قرارات تعني بالوضعية المالية للمؤسسة كما أنها غير قابلة للتراجع عنها، إضافة إلى تأثيرها الكبير على باقي الوظائف بالمؤسسة. حيث تسعي جميع المؤسسات إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية بشكل فعال وكفؤ من خلال اتخاذ أفضل القرارات المالية تتسم بالجودة من أجل الوصول إلى الهدف الرئيسي لأي مؤسسة وهو الربحية والنمو، وبالتالي تعظيم قيمتها السوقية وزيادة ثروة الملاك.

المطلب الأول: مفهوم القرارات المالية وخصائصها.

يعتبر القرار المالي من أهم القرارات المالية المتخذة في أي مؤسسة كانت مهما كان نشاطها أو مكانها أو حجمها، لأنه يتعلق بتسيير أموال هذه المؤسسة. إذ يتصف القرار المالي بخصائص وسمات سنتناولها في هذا المطلب، بالإضافة إلى مفهوم القرار المالي.

الفرع الأول: مفهوم القرارات المالية.

هناك عدة تعاريف للقرارات المالية نذكر منها:

التعريف الأول: يعرف القرار المالي على أنه: "ذلك القرار المالي المتعلق بالحصول على الأموال بشكل ملائم، واستخدامها بكفاءة بما يكفل تحقيق الأهداف المرسومة."[1]

التعريف الثاني: هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول، بحيث يهدف إلى تمويل استثمارات مع تحقيق أقصى ربح لتعظيم قيمة المؤسسة.[2]

التعريف الثالث: هو عبارة عن ذلك القرار الذي تتخذه الإدارة المالية والذي تهدف من خلاله إلى الحصول على أموال جديدة وتسيير الموجودة منها، والمحافظة عليها بأحسن الطرق الممكنة.[3]

---

[1] –فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2010، ص:3.

2-pierre comso, farouh hemici, grstiom f inacière de l' entreprise, 9eme éditon; DUNOD, paris, 1999, p,p:438,440.

[3] –مزغيش إيمان، **دور بعض الأساليب الكمية للتحليل في عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الرياضية**، أطروحة الدكتوراه في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، تخصص الإدارة والتسيير الرياضي، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص:155.

وعليه يمكننا القول أن القرارات المالية هي: "اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث يقوم المحلل المالي بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية.[1]

الفرع الثاني: خصائص القرارات المالية.

تتصف القرارات المالية بعدة خصائص ومميزات، تجعل من هذه الأخيرة العملية الأولى التي ترتكز عليها حياة المؤسسة، ونذكر منها:[2]

-القرارات المالية تتغلغل في جميع أوجه نشاط المؤسسة وبالتالي تشكل نوعا من التشابك مع كل الوظائف ومنه جودة علاقة ترابط في كل قرار مالي وبين جميع وظائف المؤسسة.

-القرارات المالية هي قرارات ملزمة للمؤسسة ولذا وجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

-إن نتائج القرارات المالية لا تظهر سريعا بل تستغرق زمنا قد يطول مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطإ إذا كانت القرارات المالية خاطئة، مما يتطلب من متخذ القرار الفطانة واستغلال المعلومات استغلالا عقلانيا.

-بعض القرارات المالية مثل قرارات الاندماج أو شراء المؤسسات الأخرى أو الاستثمار في بعض نوعيات الأصول تعتبر قرارات مصيرية قد تؤثر في نجاح المؤسسة أو قدرتها على الاستمرار في السوق.

-أنها تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية نابغة من شخصية متخذ القرار والذين يساهمون معه في اتخاذه.

المطلب الثاني: أهداف القرارات المالية ومراحل إتخاذها.

تعمل القرارات المالية على تحقيق أهداف الإدارة المالية عامة، وتظهر هذه الأهداف من خلال المجال الذي تنبع منه (استثمار، تمويل، تسيير الأرباح)، حيث تمر عملية اتخاذ القرارات بمراحل مهمة وأساسية لتجسيد القرارات المالية تتحد فيها المعلومة وكفاءة ومهارات متخذ القرارات المالية، والموارد والظروف المتاحة في فترة زمنية معينة.

الفرع الأول: أهداف القرارات المالية

تهدف القرارات المالية إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، ومن هنا يمكن إدراج أهدافها كما يلي[1]:

[1] -عبد الغفار الحنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص:207.

[2] -زياد سليم رمضان، **أساسيات الإدارة المالية**، دار صفا للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، 1996، ص:16.

أولا: هدف تعظيم ربح المؤسسة:

إن الهدف العام هو تعظيم الربح أي تحقيق أعلى أرباح ممكنة ومازال هذا الهدف يحتل مكانة رئيسية في الفكر الاقتصادي على رغم من كثرة الانتقادات الموجهة إليه والتي تشكك في سلامة تعظيم الربح كهدف رئيسي للمؤسسة.

ثانيا: هدف تعظيم القيمة أو تعظيم ثروة ملاك المؤسسة.

إن تعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم ثروة الملاك هو أفضل معيار للحكم على القرارات الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر أو المالك، ومما لا شك فيه أن تعظيم ثروة المؤسسة وزيادة القيمة السوقية للأسهم يعكس الاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية القومية ويؤدي إلى تنشيط النظام الاقتصادي ككل وتعظيم الثروة القومية للمجتمع ويعتبر تعظيم الثورة كهدف للإدارة المالية أكثر فعالية مقارنة بهدف تعظيم الربح وذلك لسببين:

-هدف تعظيم الثورة يعد هدفا إستراتيجيا طويل الأجل حيث تعمل الإدارة على تعظيم القيمة الحالية الاستثمارات عن طريق اختيار المقترحات الاستثمارية التي تزيد من القيمة السوقية للأوراق المالية.

-هدف تعظيم الثورة يعطي أهمية خاصة للتوزيعات النقدية المنتظمة بصرف النظر عن حجمها وهو ما يساهم في جذب مساهمين جدد.

ثالثا: هدف تعظيم العائد الاجتماعي.

إن المؤسسات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير سياستها وأنشطتها على كافة فئات المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه بل إنه يصعب على ذلك المؤسسات تجاهل واجباتها ودورها في خدمة ذلك المجتمع، أما بالنسبة لتحديات هذا الهدف فهي:

-صعوبة تحديد ما هو الأفضل بالنسبة للمجتمع.

-صعوبة تحديد المصدر الذي تستمد منه المؤسسة حقها في توزيع المواد المالية لتحقيق المنافع الاجتماعية.

[1] -بن عمر محمد البشير، نصير أحمد، **مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد10، الجزء 3، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص:167.

–قيام بعض المؤسسات بتحميل تكلفة أداء مسؤولياتها الاجتماعية وعدم قيام البعض الأخر بذلك قد يجعل النوعية الأولى تتحمل تكلفة أو خسائر ملموسة والتوقف عن المساهمة الاجتماعية.

–صعوبة حساب التكلفة الاجتماعية أو قياس العائد الاجتماعي.

الفرع الثاني: مراحل اتخاذ القرارات المالية.

تعد عملية اتخاذ القرارات المالية من أهم الوظائف الإدارية في أي منظمة ،فهي لا تقتصر على موظف دون سواه ، أو على مستوى الإداري دون آخر، و تعتبر من الوظائف المستمرة و الدائمة ، تستمد هذه الأخيرة على مجموعة من الخطوات الشاملة و المتسلسلة تهدف في النهاية إلى إجاد حل لمشكلة معينة أو لمواجهة حالة طارئة أو مواقف مالية معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة ،وكلما كان تحقيق الأهداف مطابقا لما هو مرسوم مسبقا كلما كان ذلك دليلا على الإبداعية في عملية اتخاذ القرارات.[1] وبشكل عام فإن عملية اتخاذ القرارات تكون وفق مجموعة من المراحل و الخطوات المتسلسلة و المنطقية وهي كما يأتي:[2]

أولا: مرحلة تشخيص المشكلة: وتتمثل في التعرف على المشكل الحقيقي وتحديد أسبابه باعتباره أهم خطوة لمساعدتنا على اتخاذ القرار.

فالمشكلة تعبر عن الخلل المتواجد نتيجة لاختلاف في الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها، أو هي الفرق بين ما يحدث فعلا وما يجب أن يحدث، كما أنها وبتعبير آخر عبارة عن متغير أو مجموعة من المتغيرات الداخلية أو الخارجية التي تؤثر على مستوى أداء المؤسسة الذي يؤثر بدوره الوصول إلى الأهداف المحددة لها.

قد تختلف هذه المشاكل قمتها ما يتصل بإجراءات العمل اليومي وتنفيذي وهي نقاط المؤسسة ككل التي قد تكون رئيسية ليتكرر حدوثها بذات شكلها وموضوعها، وقد تكون متعلقة بتصريف شؤون العمل وتسيير خطواته ومنها المشاكل المتعلقة بتخطيط ورسم السياسات التي تقسم بالتأثير الشديد على انتظام نشاط المنظمة وتحقيقها

[1] –مؤيد عبد الحسين الفضل، **الإبداع في اتخاذ القرارات: منهج كمي**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009،ص:50.

[2] –فطيمة الزهرة قرامز، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016-2017، ص–ص:28-31.

لأهدافها ومستقبلها، ومنها المشاكل الراجعة إلى ضعف عملية التخطيط أو التنظيم أو السياسات الموضوعة كما قد تكون راجعة إلى صعوبة التنبؤ بالظروف البيئية المحيطة بالمؤسسة.

ثانيا: مرحلة تحليل المشكلة : بعد التعرف على المشكلة و تحديدها تأتي مرحلة تحليلها، حيث تقتني هذه المرحلة تصنيف هذه المشكلة يعني تحديد طبيعتها، حجمها، مدا تعقدها ونوعية الحل الأمثل المطلوب لمواجهتها فالمشاكل المالية التي تواجه الإدارة المالية قد تظهر من خلال نقص مصادر التمويل مثلا لكن عند تحليلها و محاولة الوصول إلى أسباب حدوثها قد تظهر مشاكل فرعية او ثانوية مؤثرة على المشكل الرئيسي محل الدراسة و التحليل و السبب الرئيسي لنقص مصادر التمويل، قد يكون نتيجة لأسباب أخرا أثرت على الهيكل التمويلي للمؤسسة فالوصول إلى أسباب مشاكل ودوافع حدوثها يتوقف على المعلومات الواجب جمعها والحصول عليها من مختلف المصادر ، منها معلومات أولية متعلقة بالمشكلة ذاتها إلى جانب معلومات أخرى تستخدم لأغراض التخطيط كالمعلومات المناسبة مثلا، كما ان هذه المعلومات تخضع هيا الأحرى للفحص وتدقيق حتى لا تؤدي إلى انحراف متخذي القرار عن الهدف المراد الوصول إليه .

ومن الطرق التي تساعد على تحليل المشكلة تجد:[1]

– تحديد الحدود الخاصة بالمشكل الذي يعني إن يحدد المدير بدقة العناصر التي تحتويها المشكلة.

–فحص كل الظروف التي تغير وأدى التغير فيها إلى ظهور المشكل.

–تحليل المشكلة الكبيرة الى عدد من المشاكل الفرعية.

–تركيز الجهود على المشكلة والعناصر التي يمكن السيطرة عليها.

ثالثا: مرحلة تحديد البدائل الممكنة: البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام رجل الإدارة لحل المشكلة القائمة، والمعلومات التي جمعها من اجل تحليل المشكلة المطروحة متخذي القرار تساعدهم كثيرا ليس فقط الوقوف على أسباب المشكلة بل تطرح أمامهم مجموعة من الحلول لأنه نادرا ما تجد حلا واحد للمشكلة و إلا لما اعتبرت مشكلة في حد ذاتها ، فإذا توصلت إدارة المؤسسة مثلا إلى إن سبب نقص الأرباح يعود إلى سعر المنتوج المرتفع بالنسبة لها هو المعروض في السوق من قبل المنافسين الآخرين فهي هنا أمام مجموعة من الحلول ، إما أن تلجا إلى تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال زيادة عدد الوحدات المنتجة باستعمال وسائل حديثة ، أو قد تلجا

[1] –إسماعيل السيد، **نظرية القرارات الإدارية**، المكتب العربي الحديث، مصر، بدون سنة النشر،ص:219.

تقليص عدد العمال و إما بمحاولة تحسين صورة المنتوج من خلال وضع علامة تجارية و التأثير بها على المستهلك من خلال الدعاية مع الاقتصار على فئة من المستهلكين .....الخ.

وتتطلب عملية تحديد هذه البدائل من الإدارة أن تكون لها القدرة على إيجاد الحلول انطلاقا من المعلومات المتوفرة لديها ومن تجارب سابقة لها أو لمؤسسة مماثلة.

رابعا: مرحلة تحديد أحسن البدائل: تعتبر عملية اختيار النهائي من بين البدائل المتاحة لحل المشكلة، من أهم خطوات ومراحل اتخاذ القرار، فيستند هنا متخذ القرار على مدى نجاح النتائج المرجو تحقيقها، والتكلفة وكدا المخاطر وسرعة تحقيق الأهداف مع مراعاة توافر الموارد اللازمة والظروف الملائمة.

تعتبر هذه المرحلة من أصعب مراحل عملية اتخاذ القرار وأكثرها تعقيدا، وترجع صعوبة هذه المرحلة إلى كونها تتطلب مجهودا فكريا من متخذ القرار لإجراء الموازنة والتقديم مزايا وعيوب كل بديل من البدائل المتعددة المقترحة.

وللتغلب على هذه الصعوبات هناك مجموعة من الوسائل التي تساعد متخذ القرار على اختيار البديل الأمثل والتي نوردها فيما يلي:[1]

– المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأمثل وفقا لمعايير واعتبارات موضوعية، وهذا يتطلب من متخذ القرار التعقل وعدم الاندفاع، وأن لا يترك الاعتبارات الشخصية تتحكم سلوكه عند اختيار القرار البديل.

–الاستعانة والاسترشاد بآراء الخبراء المستشارين المتخصصين من داخل المنظمة وخارجها.

–ترتيب وتبويب البدائل المقترحة للحل والمرفوعة للمدير منفذ القرار.

–استعانة متخذ القرار ببعض الأساليب والأدوات الرياضية الحديثة لاختيار البديل الأفضل أي الاعتماد على الدقة في اتخاذه للقرار.

خامسا: مرحلة تنفيذ القرار والمتابعة:

تعتبر مرحلة تنفيذ القرار آخر مرحلة من مراحل اتخاذ القرار مع المتابعة من اجل التأكد من صحته وسلامته، حيث يقوم متخذ القرار بإعطاء أوامر تنفيذ ما توصل إليه رفقة فريق الإداري، وعملية التنفيذ تكون جماعية حيث

[1] –نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة والنشر، عمان، 2003، ص:161.

يسند لكل قسم من أقسام المؤسسة مهمة تنفيذ جزء من أجزاء القرار و تحسسيهم بمسؤولية العمل الجماعي و بأن النتائج المحققة هي في صالح الجميع.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه عملية اتخاذ القرارات المالية.

كثيرا ما يجد متخذ القرار نفسه معرضا لكثير من عوائق التي تمنعه من الوصول الى القرار المناسب، ويمكن إجمال هذه العوائق في:[1]

أولا: عدم إدراك المشكلة وتحديدها:

يلقى متخذ القرار صعوبة في تحديد المشكلة نتيجة تداخل مسبباتها بنتائجها، مما يتعسر عليه عدم القدرة على تمييزها بدقة وبالتالي تتجه جهوده لمعالجة المشاكل الفرعية من هذه المشكلة وعدم التعرض إلى المشكلة الحقيقية لعدم قدرة تحديدها وتعريفها.

ثانيا: عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تحقق باتخاذ القرار:

إن القرارات تسعى داما إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، هذه الأخيرة قد تتعارض مع بعضها وقد تتعارض مع أهداف بعض الإدارات والأقسام أيضا، كما قد تختلف في أهميتها مما يتطلب من متخذ القرار أولا التمييز بين اقل الأهداف أهمية، ثم توجيه الجهود إلى لتحقيق الأهداف الأكثر أهمية

ثالثا: شخصية متخذ القرار:

قد يكون متخذ القرار واقعا عند اتخاذ قراره تحت تأثير بعض عوامل، كالقيود الداخلية التي تشمل التنظيم الهرمي الذي تقرره السلطة وما ينجم عنه من بيروقراطية وجهود وضرورة التقيد بالإجراءات الداخلية أو القيود الخارجية، وبالتالي ينجم عنها خضوع متخذ القرار لسلطة أعلى تحدد الغايات الكبرى الواجب تحقيقها، مما يعكس سلبيا على أفكاره وتطلعاته مما يؤثر على المؤسسة ونجاحها.

[1] –بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التحارية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص-ص:107-108.

رابعا: نقص المعلومات:

يعد عدم توافر المعلومات من أهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار، إن تعدد المعلومات من أهم موارد المؤسسات في العصر الحديث حيث يجب أن تعطي صورة متجددة بيئة العمل وظروفه وإمكاناته.

وبما أن فعالية القرار تبنى على صحة المعلومات التي استخدمت لاتخاذه، فان متخذ القرار مطالب بتحديد نوع المعلومات اللازمة ومصادر الحصول عليها، والعمل على جمعها وتحليلها وتحديثها باستمرار.

المطلب الرابع: جودة القرارات المالية:

إن ممارسة المدراء لسلطاتهم في اتخاذ القرارات تفرض عليهم مراعاة الدقة والحذر لتأتي قراراتهم منسجمة مع المواقف والمشكلات التي تعترض مسارات مؤسساتهم.

وبهذا الصدد تتوقف جودة قراراتهم على مدى الالتزام بمجموعة من العناصر وعلى مدى توفر المعلومات المتاحة لمتخذي القرارات.

الفرع الأول: مفهوم جودة اتخاذ القرار:

يمكن تعريف جودة القرار كما يلي:

التعريف الأول: يعرف جودة القرار بأنه: "قرار يقاس موضوعيته وتحقيقه لأهداف بحيث تمتاز هذه القرارات بالرشد والعقلانية لتحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء."[1]

التعريف الثاني: كما يعرف على انه: "استخدام المعلومات الدقيقة والموثوق بها، وذات الصلة بالمشكلة للوصول إلى اتخاذ القرار الجيد في مختلف المستويات الإدارية في المنظمة، إذ يتصف القرار الجيد بخصائص وهي تماسك واتساق القرار، شفافية ونزاهة القرار، تكامل وشمولية القرار."[2]

[1] –محمد سميح محمد الوادية، **علاقة نظم المعلومات الإدارية بجودة القرارات المالية**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص:10.

[2] –محمد حسين محمد عبد العال، **إدارة الأزمات وأثرها علي جودة القرارات الإدارية بوزارتي العمل والتنمية الاجتماعية بالمحافظات الجنوبية**، مذكرة ماجستير في برنامج القيادة والإدارة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2017، ص–ص:34-35.

كما تعرف أيضا جودة اتخاذ القرار أنها: "مجموعة من المؤشرات التي تستخدم للحكم على عملية اتخاذ القرارات وتتضمن العديد من الأبعاد كتقييم آلية اتخاذ القرار ومدى توافر التفكير المنطقي والعقلاني في دراسة البدائل المتاحة وضرورة اختيار البديل المناسب لحل المشكلة في الوقت الملائم بالإضافة لتقييم تكلفة القرار وجودة المعلومات المستخدمة باتخاذه."[1]

وحتى يتصف القرار بأنه ذو جودة عالية فانه لابد أن يتمتع بالخصائص التالية:[2]

– **الدقة:** بأن يتخذ القرار بالاستناد على معلومات دقيقة وصحيحة وواضحة وشاملة لجميع جوانب موضوع القرار.

– **السرعة:** بأن يتمتع صانع القرار من اتخاذ القرار في الوقت المناسب لحل المشكلة دون أي تأخير، فالقرار الصحيح والمناسب يصبح بدون جدوى لو اتخذ متأخرا، وتصنف جميع التكاليف التي أنفقت في سبيل الوصول إليه على أنها خسائر.

–**الاقتصادية:** يجب أن تكون المنافع المتحققة من اتخاذ القرار أكبر من تكاليف الوصول إليه، وعلى هذا الأساس يعد القرار ذو جودة أكبر كلما حقق منافع وفوائد أكبر بتكاليف أقل.

تتمثل العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار حتى يتم الحصول على قرار أمثل ذو جودة في:[3]

– فهم واضح ودقيق للأهداف المتعددة التي تلائم المشكلة موضوع القرار.

– تعريف محدد وشامل ودقيق للمشكلة، وجوانبها المختلفة ولموضوع القرار.

– المعرف الكاملة للبدائل الممكنة، وبطريقة يمكن الاعتماد عليها في تقدير فيما يترتب على اختيار كل بديل.

– تحديد العلاقة بين كل بديل، والأهداف المرغوب في تحقيقها.

---

[1] –محمد عباس ديوب، **دور جودة المعلومات في جودة اتخاذ القرارات، مجلة جتمعة البحث، المجلد 38**، العدد 19، جامعة طرطوس، سوريا، 2016، ص:129.

[2] –سعيد عزيز إسبر، عفراء علي، **دور استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القرارات الإدارية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 5، سوريا، 2018، ص:47.

[3] –محمد سميح محمد الوادية، مرجع سابق، ص–ص:42–43.

– الحرية الكاملة للاختيار بين البدائل التي تحقق الحل الأمثل للمشكلة.

الفرع الثاني: الحكم على جودة القرار.

يتم الحكم على جودة القرار وفقا لطريقتين:[1]

الأولى: آلية اتخاذ القرار.

أي يتم تقييم القرار بناء على الآلية التي اتخذت بها في فترة اتخاذ القرار، والطريقة التي يتم بها تقييم البدائل المتاحة بالإضافة للفهم الكامل للمشكلة القرار والمتغيرات البيئية المحيطة بها، وجودة المعلومات التي يتم جمعها قبل اتخاذ القرار من نظم المعلومات المختلفة واتخذ القرار بناء عليها، والتحليل والتفكير المنطقي والسليم لمتخذ القرار.

الثانية: نتائج القرار.

وتعني الحكم عليه من خلال مؤشر القيمة السوقية الإجمالية للمؤسسة في السوق في فترة زمنية معينة ومكان معين بعد تنفيذ اتخاذ القرار، بالإضافة لحساب إنتاجية كل وحدة نقدية تم إنفاقها على القرار المتخذ والعديد من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس نتيجة التنفيذ، كما يقيم القرار من وجهة اتفاقه مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة ومدى مساهمته في تحقيق هذه الأهداف.

وفي هذا الصدد يتبين بان هناك فرق جودة اتخاذ القرار وجودة القرار المتخذ، فجودة اتخاذ القرار الحكم على الآلية التي اتخذ بها، وهل تم اتخاذه بشكل فردي أو استشاري أو بشكل جماعي، وهل تم بناء على معلومات تتصف بالجودة العالية، أما جودة القرار المتخذ فتعني تقييم النتائج المترتبة عليه وأثره في حل المشكلة التي اتخذ من أجلها.

وتعرف جودة القرار المتخذ بما يلي:[2]

هي عبارة عن قرار جيد، وهو ذلك القرار الذي يهدف إلى حل المشكلة معينة أو يستجيب بشكل فعال لهذه المشكلة ويتنبأ بالعواقب والنتائج السلبية والايجابية المترتبة عن التنفيذ، ويهدف دائما إلى تحقيق العوائد، ويعتمد على ثلاثة خصائص رئيسية: تماسك واتساق القرار شفافية ونزاهة القرار، تكامل وشمولية القرار.

[1] –محمد عباس ديوب، مرجع سابق، ص:130.

[2] –نفس المرجع ، ص:130.

المبحث الثاني: تصنيف القرارات المالية.

تتأثر قيمة المؤسسة بثلاثة أنواع من القرارات المالية وتتمثل في قرار الاستثمار، قرار التمويل وقرار توزيع الأرباح، وتتم صناعة هذه القرارات على مستوى الإدارة المالية حيث تتمثل الوظيفة الأساسية لهذه الأخيرة في الوصول إلى القرار المالي الامثل وذلك لتحقيق الأهداف المطلوبة، وهذه القرارات الثلاثة قرارات متداخلة وتعتمد على بعضها البعض.

المطلب الأول: قرار الاستثمار.

تعتبر القرارات الإستثمارية من أهم وأخطر القرارات المالية التي تتخذها المؤسسة وأكترها تأثيرا على بقائها واستمرارها لكونها تتعلق بنشاطها المستقبلي وأعقدها بسبب طبيعتها الإستثمارية، والغالب أن الإدارة المالية تلجأ لها في زيادة العائد على الإستثمار، من أجل تعظيم ثروة المؤسسة ومن ثم تعظيم ثروة الملاك.

الفرع الأول: مفهوم قرار الإستثمار وخصائصه.

أولا: مفهوم قرار الاستثمار.

يمكن تعريفه كما يلي:

التعريف الأول: يعرف قرار الاستثمار على أنه: "عملية تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحالي، لتحقيق عوائد على فترات في المستقبل."[1]

التعريف الثاني: ويقصد أيضا بقرار الإستثمار:" اتخاذ القرارات الي تتضمن توظيف الأموال في الموجودات المختلفة بنوعيها المتداولة والثابتة آخذا في الاعتبار بعدين رئيسيين عند اتخاذ هذا النوع من القرارات وهما المخاطرة والعائد."[2]

التعريف الثالث: " بأنه اتخاذ القرار الذي يهدف إلى تحديد مبلغ الأموال التي تستثمر، وكذا اختيار نوع الأصول التي تكون موضوع استثمارات، ويترتب عل قرارا الاستثمار أخطار علي المؤسسة بسبب أن الاثار والنتائج المستقبلية للمشاريع الاستثمارية لا تكون معروفة بدقة."[1]

---

[1] –أمين السيد أحمد لطفي، **تقييم المشروعات الاستثمارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص:21.

[2] – نوري محمد معافي، **مدى إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية الليبية، 2015، ص:82.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن:" القرار الاستثماري الرشيد هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقا لأهداف المشروع الاستثماري."[2]

ثانيا: خصائص قرار الاستثمار.

ينطوي القرار الاستثماري على عدة خصائص نذكر أهمها:[3]

-إنه قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة البصر إلى المستقبل.

-يحيط بالقرار الاستثماري عدد من الظروف التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد وتغيير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات القياس الكمي، وكل هذه تحتاج إلى أسس علمية للتعامل معها.

-يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة.

-إن الإنفاق الاستثماري يترتب عليه حبس قدر من الأموال في أصول ثابتة يصعب استردادها وتمثل أعباء ثابتة يصعب تعديلها أو الرجوع عنها في الأجل القصير إذا ما تبين عدم سلامة هذا الإنفاق بعد التنفيذ، دون أن يصاحب ذلك الكثير من الخسائر.[4]

-إن الانفاق الاستثماري يتضمن قدرا كبيرا من مخاطر عدم التأكد نظرا لان هذا الإنفاق يتطلب إعداد تقديرات للعوائد المتوقعة منه لفترات زمنية طويلة وتزداد هذه المخاطر كلما طالت الفترة التي تعد منها هذه التقديرات.[5]

---

[1] -أولاد قادة أمال، **جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2017، ص:132.

[2] -هواري معراج، عباس بهناس، **القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص:64.

[3] -عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص:39.

[4] -بوهالي محمد، لعبني عمر، **أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة**، المجلد 04، العدد01، جامعة الجزائر، 2019، ص:28.

[5] -نفس المرجع السابق، ص:28.

الفرع الثاني: أنواع القرارات الاستثمارية.

هناك العديد من التصنيفات للقرارات الاستثمارية ومن أهم هذه التصنيفات وأكثرها شيوعا ما يلي:[1]

1. **قرارات تحديد أولويات الإستثمار:** في هذه الحالة يكون المستثمر أمام عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب الإستثمار طبقا للأولويات التي يجدها واهتمامات كل مرحلة فاذا اعتبر آن عائد الاستثمار الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية طبقا لهذا المدخل.
2. **قرارات قبول أو رفض الإستثمار:** وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لاستثمار أمواله عني نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدود جدا وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص وبدائل كثيرة، وفي هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي تمت له الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ.
3. **قرار الاستثمار المانعة تبادليا:** وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة إختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لايمكن المستثمر من اختيار نشاط اخر، فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الاخر، فإذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فأن دلك يمنع الدخول في مشروع زراعي، وهنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة فإن عندما أختار بديل في نشاط معين أضحى في نفس الوقت ببديل اخر في نشاط آخر.
4. **القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:** حيث يمكن آن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطر أو تقترب من الصفر من ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري بسهولة وببساطة حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر.

[1] –عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص،ص:45،43.

ولذلك توجد القرارات التي تتم في درجة معينة من درجة من درجات المخاطرة هي فوق الصفر وتقترب من 100% وكلما تعدت كلما كانت قابليتها للتحقيق أكثر فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية وهنا تلعب دراسة الجدوى دورا كبيرا في اتخاذ القرار الاستثماري.

وهناك القرارات الاستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد وعي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب بقوة إلى 100% وهي القرارات فلما تحدث في مجال الاستثمار وتحتاج إلى خبرة عالية ودقة كبيرة في إجراء دراسة الجدوى وتطبيق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم لكي يتخذ القرا الاستثماري.

5. **القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي:** حيث يمكن آن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بالكثيرة الحدوث، ولكن الواقع العملي يغلب على القرارات الاستثمارية فيه الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا.

المطلب الثاني: قرار التمويل.

مع تطور المؤسسة وزيادة نشاطها تزداد الحاجة إلى البحث عن مصادر تمويلية كافية لمواجهة الاحتياطات المالية المتزايدة سواء من مستحقات مالية، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، كما يتطلب ضرورة توفير الأموال اللازمة لتلك الإحتياجات، فلقد أصبح التمويل يشكل أهمية بالغة في المؤسسة لكونه يعد بمثابة القرار الفعال في تحريك وترشيد باقي القرارات الأخرى.

الفرع الأول: مفهوم قرار التمويل وأنواعه.

أولا: مفهوم قرار التمويل.

تعددت التعاريف حول مفهوم قرار التمويل ومن بينها:

التعريف الأول: يعرف قرار التمويل على أنه :" البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال والإختيار وتقييم تلك الطرق و الحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية." [1]

[1] –هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن،2000، ص:77.

التعريف الثاني: كما يعرف بأنه: "القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال وكيفية الحصول عليها والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوقول إلي هيكل رأس المال الأمثل."[1]

التعريف الثالث: "هو القرار الذي يبحث في الكيفية التي تتحصل بها الشركة على الأموال الضرورية للاستثمار، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء للإستدانة."[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا القول إن قرار التمويل:" هو عملية تحديد كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات وتحديد المزيج أو تشكيل التوليفة المثلي من مصادر التمويل المتاحة والمناسبة مع تحديد قيمة المبلغ، تكلفة التمويل، طريقة التمويل بالإضافة إلى نوع التمويل المناسب."[3]

وقبل اتخاذ قرار التمويل لابد على المقرر التأكد من أن الأموال المطلوبة ممكن:[4]

-توفيرها في الوقت المناسب.

-توفيرها خلال فترات زمنية مناسبة.

-توفيرها بأقل كلفة ممكنة.

-استثمارها في المجالات الأكثر فائدة.

-وجوب الأخذ بعين الإعتبار الهيكل التمويلي المناسب (مرونته)، الكلفة، الزمن.

ثانيا: أنواع قرار التمويل.

يوجد نوعين من قرار التمويل في المؤسسة هما:[5]

1. قرارات تعني بتحديد المزيج الملائم للتمويل القصير وطويل الأجل وهو من أهم القرارات التي تؤثر على الربحية والسيولة.

[1] -زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي**، دار وائل للنشر، الطعة الثالثة، عمان، 2005، ص:9.

[2] -مليكة زغيب، لإلياس بوجعادة، **دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية**، الملتقي الدولي: التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 14-15/04/2009، ص:1.

[3] -أولاد قادة أمال، مرجع سابق، ص-ص:124-125.

[4] -بن يوسف مريم، **التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة02، الجزائر، 2014، ص:43.

[5] -عبد الغفار الحنفي، مرجع سابق، ص:17.

2. قرارات تعني بتحديد أيهما أكثر منفعة للمؤسسة، القروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل في وقت محدد، من خلال الدراسة المعمقة للبدائل المتاحة وتكلفة كل بديل والآثار المترتبة عليه في الأجل الطويل، وعموما قرارات التمويل تعني بإختيار الهيكل المالي الأمثل ومصادر التمويل المناسبة لتعظيم القيمة السوقية خلال فترة زمنية معينة.

وتسعى المؤسسة من خلال اتخاذ قرار التمويل إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال تعظيم قيمة المؤسسة التي تقاس بالقيمة السوقية لأسهمها العادية، لذلك يتعين على المؤسسة تحديد الكيفية التي من خلالها تحصل على الأموال اللازمة وبأقل تكلفة ممكنة.[1]

الفرع الثاني: مصادر التمويل.

تختلف المعايير التي تعتمد في التمييز بين مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الاقتصادية، فقد يتم التفرقة بينها من حيث الزمن (طويلة، متوسطة أو قصيرة)، أو من حيث مصدرها (داخلية أو خارجية)، وسنحاول من خلال هذا المبحث التمييز بين مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الاقتصادية من حيث الزمن كما يلي:

أولا: مصادر التمويل طويلة الأجل.

تتمثل مصادر التمويل طويلة الأجل في الموارد المالية التي يفوق تاريخ استحقاقها خمس سنوات، والتي تكون موجهة للإستثمارات طويلة الأجل، ويمكن أن نميز في هذا الصنف من مصادر التمويل عدة أنواع موضحة كما يلي:[2]

1) -**مصادر التمويل الخارجية:** وهي تلك الأموال التي يحصل عليها المشروع من مصادر خارجية بموجب شروط وإجراءات لابد من تنفيذها. وتتحدد هذه الشروط في السوق المالي(البورصة) في ضوء توفر الأموال وعوائد الفرص البديلة المتاحة بعد تقييم قدرة المستفيد من التمويل، ويمكن تقسيم مصادر التمويل الخارجي إلى:

[1] -زهواني رضا، واخرون، **دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية: قرار التمويل**، قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد01، العدد01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2017، ص:242.

[2] -عبد الكريم خيري، **أثر صنع القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018-2019، ص،ص:52،56.

1-1-**أموال الملكية**: تتمثل أموال الملكية أساسا في الأسهم، حيث يمكن تعريف السهم على أنه: "صك قابل للتداول يصدر من شركة ويعطى للمساهم ليمثل حصته في رأس مال الشركة." وتنقسم الأسهم إلى نوعين أساسين هما:

أ) **الأسهم العادية**: السهم العادي هو سند ملكية لحامله، ويتمتع صاحبه بحق التصويت في الجمعية العمومية، وحق الإطلاع على دفاتر المؤسسة، والمشاركة في الأرباح والخسائر وحق البيع والتداول وتكون مسؤوليته محدودة حسب حصته في رأس المال.

ب) **الأسهم الممتازة**: ويمثل السهم الممتاز مستند ملكية مثله مثل السهم العادي في ذلك، وتجمع الأسهم الممتازة بين سمات الأسهم العادية والسندات، وقد سميت هذه الأسهم بالممتازة لأنها تختلف عن الأسهم العادية في أن لها حق الأولوية على العادية في الحصول حقوقها.[1]

1-2-**الأموال المقترضة**: وهي الأموال لتي تمنح من البنوك والمؤسسات المالية، وهي تحتوي على:

أ) **القروض المصرفية طويلة الجل**: وهي إحدى مصادر التمويل طويلة الاجل، وتمنح مثل هذه القروض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وقد تكون هذه البنوك من داخل البلد أو من خارجه، ويتم تحديد مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة الدفع بالاتفاق مع المقترض، في العادة تتجاوز مدة القروض طويلة الأجل سبع سنوات، الغرض منها تمويل الأصول الطويلة الأجل التي تزيد مدة إهتلاكها عن سبع سنوات، يقدم القرض كثيرا لتمويل المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية ذات النفع العام، ويتم اهتلاك القرض وفقا للعمر الإنتاجي للأصل.

ونظرا لأن مدة القروض عادة تفوق سبع سنوات فإنها تتطلب بعض الضمانات التي تطلبها الجهة المقرضة.

ب) **السندات**:هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة تصدر من جهات عديدة مثل الدولة والشركات. ويعتبر السند قرض طويل الأجل يستحق الدفع قي أوقات محددة ويحمل سعر فائدة ثابت، وتلتزم المؤسسة بدفع قيم السند عند الإستحقاق بالإضافة إلى دفع الفوائد سنويا أو كل ستة أشهر حسب مايتفق عليه.

[1]-مزغيش إيمان، مرجع سابق، ص:173.

لقد كانت السندات سابقا تصدر باستحقاقات من 10إلى 20سنة، إلا انه أصبح مألوفا الأن إصدار سندات بفترات استحقاق أقل تتراوح بين 5و10سنوات، فالسندات كمصدر تمويل طويل الأجل يشبه القروض محددة المدة ولكن إصدار الأسهم يتم الإعلان عنه ويعرض على الجمهور، ويباع إلى عدة مستثمرين مختلفين أفرادا أو مؤسسات.

2) -**مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي)**: التمويل الذاتي هو ذلك المورد الذي يسمح للمؤسسة بتمويل نفسها بنفسها وهو ذلك الفائض المالي الذي يستخلص من نشاطها في فترة الإستغلال والذي يسمح لها بتمويل مشاريعها إنطلاقا من مواردها الذاتية. وهي الأموال التي نشأت من النشاط الإستغلالي تكون في شكل مخصصات، اهتلاكات، مؤونات ذات طابع احتياطي والأرباح التي حجزت داخل المؤسسة وهي كما يلي:[1]

2-1-**الأرباح المحتجزة (غير الموزعة)**: هي تلك الأرباح التي امتنعت المؤسسة عن توزيعها على المساهمين والمالكين، وتعتبر هذه الأرباح جزءا من الأموال الخاصة، كما يطلق عليها كذلك بالاحتياطي الإجباري (القانوني) وعادة يتم تحديد نسبة مئوية يتم اقتطاعها من الأرباح تكون 10% أو20% وقد تصل أحيانا إلى 50% (حسب نظام المؤسسة).

2-2-**مخصصات الإهتلاك**: عند شراء أصل ما من الأصول الثابتة، فإن التكلفة لاتحمل بالكامل على إيرادات نفس الفترة التي اشترى بها هذا الأصل وإنما يتم توزيعها على فترة حياة هذا الأصل وهذا مانسميه الإهتلاك. ومخصصات الإهتلاك هي عبارة عن تلك الأموال التي تخصصها المؤسسة كمبلغ اهتلاك لأصل ما (مباني، معدات وأدوات)، وتعرف هذه المخصصات بأنها تلك الأموال التي تقوم المؤسسة بتوفيرها من اجل تغطية تكلفة استهلاك هذا الأصل، فإذا ما أصبح غير صالح للإستعمال أو أصابه عطب ما، فإن المؤسسة تستعمل هذه الأموال لتصليحه، أو لتغييره، وكون مخصصات الإهتلاك غير خاضعة للضريبة، فكلما كانت هذه المبالغ كبيرة نقصت قيمة الضريبة مما يدعم قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، والهدف منها إضافة إلى إعادة التكوين التدريجي للأصول، هو المحافظة على القوة الإيرادية للشركة.

[1] -مزغيش إيمان، مرجع سابق، ص-ص:163-164.

2-3-**المؤونات ذات الطابع الإحتياطي**: هي عبارة عن أموال تحتجزها المؤسسة ضمن بند المؤونات الإحتياطية، وتستخدم من أجل مواجهة الأحداث الطارئة أو غير المتوقعة مثل حدوث تذبذب في أسعار الصرف، أي أنها موجهة لمحاربة أو للتكيف مع خطر محتمل الحدوث.

ثانيا: مصادر التمويل متوسطة الأجل.

يتم اللجوء إلى هذا النوع من أجل تمويل حاجات دائمة للمؤسسة كتمويل الأصول الثابتة او تمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، ولذا فإن المتفق عليه هو إعتماد فترة تمويل من سنة إلى سبع سنوات حيث يتم سداد قيمة القرض من خلال التدفقات النقدية التي تتولد خلال هذا العدد من السنين. ومن أهم مصادر التمويل المتوسطة الأجل نجد:[1]

1) القروض المتوسطة الأجل:

يتم الحصول على هذه القروض من البنوك التجارية بصورة عامة أو البنوك المتخصصة، وغالبا مايتم تسديدها على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد إستحقاقها وقيمتها التي قد تكون متساوية في شروط عقد الإقراض، ويكون سعر الفائدة للقرض المتوسط الأجل أعلى من مثيله على القروض القصيرة الأجل لتعويض البنوك على تخليها على أموالها لفترة زمنية أطول، وتكون هذه القروض في الغالب مضمونة بأصول المؤسسة أو بأي نوع من الضمانات الأخرى وفي بعض الأحيان تقترن بجملة من الشروط التي تضمن للبنك إسترجاع أمواله.

2) التمويل بالاستئجار (القرض الإيجاري):

يعتبر التمويل عن طريق الاستئجار عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

ثالثا: مصادر التمويل قصيرة الأجل.

ويقصد بها تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عادة سنة ويتم إستخدامها لتمويل العمليات الجارية، وتتمثل المصادر الأساسية للتمويل القصير الأجل في الإئتمان التجاري والإئتمان المصرفي التي تتلائم مع طبيعة إحتياجات دورة الإستغلال.[2]

---

[1] – سليماني عبد الحكيم، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص-ص:40-41.

[2] –سليماني عبد الحكيم، مرجع سابق، ص:40.

1. الإئتمان التجاري:

هو عبارة عن تمويل قصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تستخدمها المؤسسة في نشاطها. بمعنى أنه عندما تقوم المؤسسة باقتناء بضاعة او خدمة أو مواد أولية من مؤسسة أخرى أو من مورد، فإنها لا تضطر إلى دفع ثمن هذه المشتريات نقدا وحالا، إنما يتم الاتفاق بينهما على تاريخ تسديد قيمة الفاتورة رغم أن استلام المشتريات يكون فوريا.

ويعتبر الإئتمان التجاري أكثر مصدر للديون قصيرة الأجل، خاصة إذا كانت المؤسسة لاتستطيع الحصول على التمويل من مصادر أخرى، كما أنه سهل بمعنى الحصول عليه أسهل بكثير منة معظم المصادر الأخرى لأن تقديم طلبات ودراسة المركز المالية وبدون ضمانات كما أنه مرن ويمكن الحصول عليه وقت الحاجة.[1]

2. الإئتمان المصرفي:

ويعتبر شكل من أشكال التمويل القصير الأجل، ويعتمد توفيره على البنوك التجارية، وتعتمد المؤسسات هذا الإئتمان من أجل تمويل عملياتها الجارية، ويأتي في المرتبة الثانية بعد الإئتمان التجاري، هذا النوع تحصل المؤسسة على التمويل نقدا مما يمكن استعماله في مختلف المجالات. ويتحدد نجاح الإئتمان على نجاح المؤسسة في اختيار المصرف من حيث حجمه وسياسته ومركزه المالي ومدى ملائمته وقدرتها على السداد.[2]

المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح.

تعتمد المؤسسة خلال إجراء توزيعات الأرباح على شكل معين من التوزيعات، وذلك بما يتماشى وأهدافها المستقبلية ورغبة مالكيها، غذ يعد قرار توزيع الأرباح من أهم القرارات التي يتم اتخاذها من قبل المؤسسة مونها تتداخل مع مجموعة القرارات الأخرى كالاستثمارية منها والتمويلية.

الفرع الأول: مفهوم قرار توزيع الأرباح.

أولا: تعريف سياسة توزيع الأرباح.

هي: "مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تستخدمها المؤسسة لاتخاذ قرار عن كيفية توزيع أرباحها فعندما يكون

[1] –مزغيش إيمان، مرجع سابق، ص:167.

[2] –نفس المرجع السابق، ص:167.

لدى المؤسسة فائض في نهاية الفترة المحاسبية، فإنه عادة ما يكون لديها خيارات، إما أن توزع بعض أرباحها كأرباح على المساهمين، او أنها يمكن أن تقرر إعادة استثمار المال في المؤسسة واعتبارها أرباح محتجزة."[1]

كما تعرف على أنها: "كيفية التصرف في الأرباح التي حققتها المؤسسة، وذلك إما باحتجازها ومن ثم إعادة إستثمارها في المؤسسة، أو توزيعها على المساهمين بإتباع شكل من أشكال التوزيعات المختلفة."[2]

ثانيا: تعريف قرار توزيع الأرباح.

هو: "أحد أهم القرارات المالية وأكثرها تأثيرا على القيمة السوقية ويتمثل بالمفاضلة بين احتجاز الأرباح أو توزيعها."[3]

كما يعرف أنه: "القرار الذي يتعلق بالجزء من الأرباح الذي سيوزع على المساهمين والجزء الذي سيعاد استثماره وهذا القرار ينتج عن القرارين السابقين، فكلما كان قرار الإستثمار وقرار التمويل جيدين فكلما أمكن للمؤسسة توقع ارتفاع أرباحها بانتظام."[4]

الفرع الثاني: المعايير الواجب اعتبارها قبل اتخاذ قرار توزيع الأرباح.

يجب على المدير المالي أن يضع في اعتباره المعايير التالية قبل اتخاذ قرار توزيع الأرباح من عدمه ومن أهمها:[5]

- يجب على المؤسسة المحافظة على مركزها المالي بالإحتفاظ بسيولة نقدية.
- تجنب توزيع الأرباح عند الحصول على أرباح غير كافية.
- يجب على المؤسسة معرفة احتياجاتها المالية المتعلقة باستثماراتها المستقبلية في المدى الطويل.
- القيام بمحاولة تخفيض أثر الضريبة علة الاحتياجات الحالية والسيولة النقدية.

[1] -قصي عمار، وآخرون، **أثر قرار توزيع الأرباح في القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد41، العدد3، سوريا، 2019، ص:76.

[2] -عبد الكريم بوحادرة، **أثر إختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة: دور سياسة توزيعات الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتور قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص:108.

[3] -قصي عمار، وآخرون، مرجع سابق، ص:76.

[4] -محمود جمام، أميرة دباش، مرجع سابق، ص:71.

[5] -مختاري رزيقة، مرجع سابق، ص:101.

المبحث الثالث: دور تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحسين جودة القرارات المالية.

تعتبر قائمة التدفقات النقدية أداة فعالة في تقييم مدى قدرة المؤسسة علي مواجهة التزاماتها من ثم العمل على تحديد وتدعيم نقاط القوة ومحاولة تفادي أو التخفيف من نقاط الضعف وذلك من خلال المعلومات الهامة التي يمكن الإعتماد عليها لاشتقاق جملة من النسب والمؤشرات الكمية التي تعد أداة هامة لتقييم سياسات المؤسسة في كل من الاستثمار، التمويل والتوسع، وبالتالي تساهم هذه القائمة بشكل كبير غي عملية اتخاذ القرارات المالية لاحتوائها على الأسس التي يعتمد عليها المسير في تحقيق الأهداف المالية المرجوة للمؤسسة واتخاذ القرارات العملياتية والاستثمارية والتمويلية.

المطلب الأول: مؤشرات تحليل قائمة التدفقات النقدية.

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقدير سيولة الشركة وملاءتها المالية وكذلك تقييم جودة أرباحها، وذلك من خلال النسب المالية التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة حيث توفر هذه المؤشرات الكمية معلومات حول الوضعية المالية للشركة مما يساعد في صنع قرارات مالية مناسبة وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

أولا: مؤشرات جودة السيولة.

يقصد بالسيولة "قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سدادا التزاماتها المتداولة عند استحقاقها."[1]

وتعبر نسب تقييم جودة السيولة عن مدى قدرة المؤسسة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة، حيث ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، كما تقيس نسب السيولة المالية مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة، وتقاس هذه النسب بتقييم مكونات الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.[2]

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المؤسسة مايلي:

---

[1] –بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص:70.

[2] –ميودة إيناس، **دور تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة في تقييم الأداء والوضعية المالية للمؤسسة (تحليل جدول تدفقات الخزينة للجزائرية للمياه)**، مجلة أبعاد إقتصادية، العدد6، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016، ص:165.

1. **نسبة تغطية النقدية:**

وتقاس هذه النسبة بواسطة المعادلة التالية:

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.}}{\text{التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.}}$$

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الإحتياجات.[1]

2. **نسبة تغطية التدفقات النقدية الضرورية:**

وتقاس هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية الضرورية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.}}{\text{الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير (قصيرة الأجل).}}$$

تعكس هذه النسبة على مدى قدرة المؤسسة في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة إحتياجاتها التمويلية الضرورية.[2]

3. **نسبة تغطية الفوائد المدفوعة:**

وتقاس بموجب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الفوائد المدفوعة} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.}}{\text{الفوائد المدفوعة.}}$$

وتوفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى إستفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض، وارتفاع هذه النسبة يؤشر حقيقة إحتمال تعرض المؤسسة لمشاكل السيولة.[1]

[1] –بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص:79.

[2] –منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص–ص:165-166.

ثانيا: مؤشرات جودة الربحية.

إن ربحية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة، وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها التشغيلية والاستثمارية، وتقيس نسب الربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الإستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي.[2]

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة أرباح المؤسسة ما يلي:

1. **نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:**

وتقاس بموجب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.}}{\text{الإحتياجات النقدية الأساسية.}}$$

وتعبر هذه النسبة عن مقدرة المؤسسة على توفير مايكفي من التدفقات النقدية والتشغيلية لتغطية الإحتياجات النقدية الرئيسية، على وجه الخصوص سداد الديون.[3]

2. **نسبة النقدية التشغيلية:**

وتقاس هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية.}}{\text{صافي الربح.}}$$

إن المؤشر العالي لهذه النسبة يشير إلى الأداء الجيد للمؤسسة الاقتصادية وقدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.[1]

---

[1] – منير شاكر محمد وآخرون، مرجع السابق، ص:166.

[2] –عبد الناصر شحدة السيد أحمد، **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان** ،مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2008، ص:17.

[3] –صيودة إيناس، مرجع سابق، ص:164.

3. نسبة التدفق النقدي للمبيعات:

وتقاس هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التدفق النقدي للمبيعات} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.}}{\text{المبيعات.}}$$

حيث تعتبر المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة، والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الإئتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.[2]

4. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.}}{\text{إجمالي الأصول.}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها، وحافز للمزيد من الإستثمار في المستقبل.[3]

ثالثا: مؤشرات تقييم السياسات المالية.

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف علة مدى الإدارة في مجال السياسات المالية.

ومن أهم هذه النسب:[4]

1. نسبة تغطية التوزيعات النقدية:

وتقاس هذه النسبة بالمعادلة التالية:

---

[1] –فداء عبد المجيد صبار الأعرجي، ثامر مهدي محمد صبري، مرجع سابق، ص:19.

[2] – آمال نوري، **مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوي المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية**، دراسة تحليلة بالإعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد34، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص:350.

[3] –عبد الناصر شحدة السيد أحمد، مرجع سابق، ص:20.

[4] –منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص–ص:166-167.

التوزيعات النقدية للمساهمين.

نسبة التوزيعات النقدية = ——————————————

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وتعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح عل المساهمين، ومدة قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة إلتزامات المؤسسة في توزيع الأرباح واستقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى.

2. **نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات:**

وهي تقاس بالمعادلة التالية:

متحصلات الفوائد والتوزيعات.

نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات = ——————————————

صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.

وتوفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية.

3. **نسبة الإنفاق الرأسمالي:**

وتقاس هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

الإنفاق الرأسمالي.

نسبة الإنفاق الرأسمالي = ——————————————

التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل.

إن قياس هذه النسبة يوفر مؤشرا عن مدى مساهمة مصادر التمويل في الاستثمار في الأصول الثابتة، وانخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية، ولذلك فإن هذه النسبة توفر مؤشرا للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل الإدارة.

إن استخدام النسب والمقاييس المتقدمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية ومقارنتها بتلك الخاصة بالمؤسسات المماثلة، إضافة إلى مقارنتها بالنتائج التي تظهرها عمليات تحليل قائمة الدخل والمركز المالي في المؤسسة ستوفر بلا شك إطارا واسعا يمكن من تقييم أدائها بشكل أكثر موضوعية من الإعتماد على النسب المستخدمة في تحليل قوائم الدخل والمركز المالي لوحدها.[1]

[1] –منير شاكر ومحمد وآخرون، مرجع سابق، ص:167.

في ضوء كل ما سبق يجب الإشارة إلى ما يلي:[1]

–أن نسب التدفقات النقدية أسلوبا مهما من أساليب تحليل التدفقات النقدية وخاصة في مجالات الحكم علي السيولة واستمرارية المؤسسات.

–لا تعتبر نسب التدفقات النقدية بديلا عن النسب التقليدية.

–الحصول على نتائج ومؤشرات أكثر أهمية يجب عند استخدام نسب التدفقات النقدية مقارنة هذه النسب بنسب أخرى لأعوام سابقة متتالية أو بنسب القطاع الذي ينتمي إليه.

المطلب الثاني: دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية.

تسمح قائمة التدفقات النقدية التي يعدها المحاسبون في نهاية السنة المالية بتتبع بصفة منتظمة تطور الوضعية المالية للمؤسسة من خلال معرفة حركة التدفقات النقدية (الداخلة والخارجة)، فانطلاقا من المعلومات المحاسبية التي توفرها قائمة التدفقات النقدية يمكن لمتخذ القرار أن يقوم بوضع مجموعة من المؤشرات الهامة والإعتماد عليها لتقييم أداء المؤسسة واستخلاص النتائج عن فعاليات سياستها التشغيلية والتمويلية أو مركزها المالي بصورة عامة، وكشف مواطن القوة والضعف ومعالجة المشاكل التي تظهر في عملية التقييم إلى جانب إنشاء بعض العلاقات بين هذه المعلومات وإجراء المقارنات المختلفة التي تمكن من الكشف عن المشاكل المطروحة ومحاولة تداركها بتصور حل مبدئي لذلك تلعب قائمة التدفقات النقدية دورا هاما في معالجة وتسيير بعض المشاكل التي تواجه متخذي القرارات.[2]

تتمثل أفضل الوسائل والوثائق المجمعة للمعلومات محل الدراسة والمطلوبة من طرف متخذي القرارات والمسيرين في قائمة التدفقات النقدية التي يلزم على المحاسب إعدادها وتوفير مختلف البيانات من خلالها، حيث تتلخص أهداف هذه الأخيرة فيما يلي:[3]

–هدف جوهري ورئيسي يتمثل في تسهيل اتخاذ القرار من خلال لفت انتباه متخذ القرار وتوجيهه نحو مصدر المشكلة المطروحة.

–تسهيل تقييم أداء المؤسسة عن طريق قياس نتائج أعمالها.

–أداة إتصال بين المؤسسة ومستعملي المعلومات المحاسبية كالمقرضين، المستثمرين، العملاء، البنوك.

[1] –بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص:77.

[2] –شريط صلاح الدين، حفاصة أمينة، مرجع سابق، ص:86.

[3] –نفس المرجع السابق، ص:86.

يمكن استخدام قوائم التدفقات النقدية في تقدير نسب السيولة والملاءة والمرونة المالية، حيث أن التقرير عن المعلومات التي توفرها القائمة له عدة فوائد من بينها:[1]

-مساعدة المستثمرين في توقع التدفق النقدي المستقبلي من استثماراتهم، أي التدفقات المتعلقة بتوزيعات الأرباح.

-المساهمة في تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتحليل مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية موجبة.

-تعمل قائمة التدفقات النقدية على توضيح العلاقة بين الربح المحاسبي والتدفق النقدي، إذ يعد التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة المؤشر الأول لأدائها المالي، حيث يعبر عن مصادر تمويل التدفقات الرأسمالية والمدفوعات من الضرائب والتسويات اللازمة، للتوصل إلى مبالغ النقدية في فترة معينة.

-تستخدم كإحدى وسائل تقييم الأنشطة الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار.

-نظرا لاهتمام أصحاب المؤسسة بتوزيع الأرباح، فمعلومات التدفقات النقدية تعد مؤشرا أفضل من الأرباح المحاسبية، عند أخذ مسألة التوزيعات المستقبلية.

-تقدير نسب السيولة والملاءة والمرونة المالية.

-تعد مؤشرا هاما ضد الخسائر المستقبلية، وأداة لإدارة خطر العملة الأجنبية.

المطلب الثالث: دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية.

من خلال قائمة التدفقات النقدية يمكن التوصل إلى مؤشرات كمية توفر مهمة لتقييم سياسات المؤسسة الاقتصادية في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي، ويمكن عن طريق تحليل النسب المالية لهذه القائمة تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة وإختبار مدى كفاءة توظيف الموارد المالية المتاحة، وسنعرض في هذا المطلب أهمية تحليل المؤشرات المالية لقائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية.

الفرع الأول: أهمية تحليل مؤشرات جودة السيولة في اتخاذ القرارات المالية.

توفر السيولة للمؤسسة جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، إذ ترتبط قوة أو ضعف المؤسسة بمدى توفير صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فهو يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة.[2]

[1] -محمود جمام، أميرة دباش، مرجع سابق، ص-ص: 71-72.

[2] -منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص:165.

إن قياس وتقييم السيولة ذو أهمية في تقييم الحالة المالية للمؤسسة، فالمؤسسة ذات السيولة التي لديها نقدية كافية لسداد ديونها المستحقة، وعند تقييم السيولة يتم الاهتمام بدراسة مدى ملاءمة وكفاية النقدية التي لدى المؤسسة لدفع ديونها، وتقسيم التدفقات النقدية للمؤسسة إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية وتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية وتدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية يوفر مقياسا أفضل لتوافر أو عدم توافر السيولة، فإذا كانت الديون أو الالتزامات التي على المؤسسة تزيد على مصادر النقدية المتوفرة من الأنشطة التشغيلية فإن المؤسسة لا يكون أمامها إلا تسييل الاستثمار المالي الذي تحوز أو الإلتجاء إلى التمويل الخارجي، من ناحية أخرى فإن الفائض من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمكن المؤسسة من استثمار هذا الفائض أو تخفيض الديون ومن ثم فإن قوة السيولة للمؤسسة ترتبط مباشرة بوفرة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.[1]

وهذه المؤشرات تمكن المؤسسة من:

–معرفة مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية عن طريق الإقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من خلال كليهما.

–مدى قدرة المؤسسة الإقتصادية في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

أولا: فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية **موجبا** فهذا يعني أن هناك فائضا نقديا وأن المؤسسة قادرة على تغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وبالتالي يمكن للمؤسسة أن تتخذ من خلاله القرار في توزيع الأرباح أو قرارات الاستثمارات بحيث تستخدمه إما في توسيع الأنشطة، أو في تسديد الديون طويلة الأجل.[2]

ثانيا: أما إذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية سالبا فهذا يعني أن المؤسسة تعاني من مشاكل في السيولة، لذا عليها أن تتخذ قرار بالبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها والتنازل عنها أو بالتمويل طويل الأجل.[3]

[1] –بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص–ص: 70–71.

[2] – عبد الناصر شحدة السيد أحمد، مرجع سابق، ص:21.

[3] –عبد الناصر، مرجع السابق، ص:21.

الفرع الثاني: أهمية تحليل مؤشرات جودة الأرباح في اتخاذ القرارات المالية.

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل المعد على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي المعد على الأساس النقدي، وهذا المقياس يبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من صافي الدخل لايعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس، في حين كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المؤسسة خلال العام كلما ارتفعت نوعية وجودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس.[1]

وتمثل نسب الربحية مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها التشغيلية، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى منشآت تحقق أرباح وقادرة على دفع التزاماتها وفوائد ديونها.[2]

إضافة إلى ذلك أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة سوف يمكن من تقييم أدائها في هذا المجال من خلال مقارنتها مع المؤسسات الاقتصادية المماثلة لها[3]، وعليه تساهم قائمة التدفقات النقدية في تحسين اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال:[4]

- معرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات قصيرة الأجل.
- معرفة مدى كفاءة سياسة الإئتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.
- معرفة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.
- معرفة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي صافي.
- معرفة مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على تحصيل النقدية، بمعنى أن كل واحد دينار من المبيعات مايقابله من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

الفرع الثالث: أهمية تحليل مؤشرات تقييم السياسات المالية في اتخاذ القرارات المالية.

من خلال النسب الخاصة بتقييم سياسات التمويل يمكن للمؤسسة أن تتخذ قرارات تمويلية كقياس الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة[5]، فارتفاع

[1] -منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص:164.

[2] -عبد الناصر شحدة السيد أحمد، مرجع سابق، ص:17.

[3] -منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص:164.

[4] -آمال نوري محمد، مرجع سابق، ص-ص:348-349.

[5] -محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر محاسبة إدارية**، دارالفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص-ص:196-197.

الإنتاجية يعنى ارتفاع المداخيل وبالتالي التشجيع على الاستثمار ومنه زيادة الأموال المستثمرة، أما إنخفاض الإنتاجية فذلك يعني إنخفاض المداخيل المتوقعة من ذلك الاستثمار ومنه انخفاض الأموال المستثمرة.

كما تخدم نسب سياسات التمويل أيضا فئتي المستثمرين والمقرضين وذلك بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم، كما تكون للمؤسسة القدرة على توزيع أرباح نقدية، ويمكنها أيضا أن تحقق عوائد استثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية، وتوفر للمؤسسة أيضا بمعلومات عن مدى استمرارها واستقرارها وبالتالي تساهم في اتخاذ القرارات المالية الفعالة.[1]

[1] -نفس المرجع السابق، ص-ص: 196-197.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل إتضح لنا أن القرارات المالية تعد من بين أهم القرارات المتخذة في المؤسسة نظرا لآثارها على حاظر ومستقبل المؤسسة وقيمتها، إذ تتميز بأهمية بالغة لكونها قرارات تعنى بالوضعية المالية للمؤسسة وهي قرارات تتعلق بقرارات التمويل وقرارات الاستثمار وقرارات توزيع الأرباح، حيث تهدف المؤسسة من جراء اتخاذ القرارات المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها نمو المؤسسة، تعظيم قيمتها وقيمة حقوق المساهمين.

كما تهتم القرارات المالية بكيفية تدبير الأموال وأوجه صرفها مما تتطلب كمية هائلة من المعلومات، من هنا جاءت قائمة التدفقات النقدية لتقديم معلومات مالية تفيد اتخاذ مختلف القرارات وخاصة القرارات المالية، حيث تبين الحجم الحقيقي للنقدية المتوفرة لدى المؤسسة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة، وبالتالي فهي تعطي رؤية واضحة حول كيفية تشكيل السيولة على مستوى المؤسسة، بالإضافة إلى المؤشرات المالية التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة والتي لها دور فعال في اتخاذ قرارات مالية مثلى.

الفصل الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية في مؤسسة بوفال للفترة 2014/2018.

تمهيد:

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين، تمت محاولة إعداد دراسة حالة لعرض القوائم المالية والوقوف على كيفية إستعمال قائمة التدفقات النقدية حسب ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي السابع في إحدى المؤسسات الجزائرية التابعة للقطاع العام وهي مؤسسة بوفال، والتي سيتم التعريف بها من خلال هذا الفصل حسب ما توفره من معلومات ووثائق خاصة بالمؤسسة المتحصل عليها من خلال الإدارة المالية والمحاسبة بالمؤسسة وذلك لتحديد أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحسين جودة القرارات المالية خلال الفترة (2014-2018)، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث الآتية:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة بوفال.

المبحث الثاني: إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية وتحليل أرصدتها.

المبحث الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية كآلية لاتخاذ القرارات المالية في مؤسسة بوفال.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة بوفال.

لقد واجهت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مشاكل كبيرة في تحقيق التنمية و النهوض بمختلف قطاعاتها ،نظرا لما خلفه الاستعمار من آثار سلبية على منشآتها و هياكلها ،مما نتج عنها صعوبة في التسيير ،لهذا لجأت الدولة إلى البحث عن السبل المناسبة للخروج من أزمتها ،و كان انتهاجها للنظام الاشتراكي في تسيير مختلف هياكلها أحد هذه السبل ،إذ هدف هذا النظام إلى إنشاء مناطق صناعية جديدة و التي استفادت منها جميع ولايات الوطن ،بما فيها ولاية المدية ،حيث تقرر إنشاء منطقة صناعية بها و بالتحديد ببلدية البرواقية سنة 1969 و من بين المنشآت التي ظهرت في هذه المنطقة مركب المضخات و الصمامات سابقا أما بعد إصلاحات 1997 تغيرت تسميته الى المؤسسة العمومية الاقتصادية بـــوفال.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة بوفال.

الفرع الأول: نشأة مؤسسة بوفال.

تعتبر مؤسسة بوفال من أهم المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، وهي شركة ذات أسهم (SPA)، يتمثل نشاطها في تصنيع المنتجات تستعمل في قطاعات مختلفة منها قطاع المحروقات، قطاع الري ...إلخ.

أمضيت لاتفاقية سنة 1970م مع المؤسسة المالية (INVEST-EXPORT) لإنجاز وحدتي المسبك والصمامات بالبرواقية، وفي 16 جوان 1975 أمضيت اتفاقية المؤسسة الألمانية والمؤسسة التشيكوسلوفاكية (STROJ-EXPORT) لإنجاز مشروع خاص لوحدة إنتاج المضخات، وقامت المؤسسة الفرنسية (SOGELERG) بإنجاز البنايات الإدارية، وقد تم الانتهاء من إنجاز الورشات سنة 1988 بداية بورشة الصمامات سنة 1975 وانتهاء بورشة الصيانة سنة 1982.

بعد ذلك جاء المرسوم 03/01 المؤرخ في 1983/01/01 والمتضمن إعادة هيكلة الشركة الوطنية للآلات الميكانيكية SONACOME تحت اسم المؤسسات الوطنية لإنتاج عتاد الري ENPMH والتي كانت في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبحث وإنتاج عتاد الري وتعتبر هذه المؤسسة من الأوائل على مستوى المغرب العربي في هذا المجال، واستلم المشروع مؤقتا في 1982/03/09 ليبدأ في الاستغلال في 1982/11/02 ليأتي التسليم النهائي في ديسمبر 1984.

في سنة 1994 تم تقسيم المركب إلى أربع وحدات كل منها مستقلة إداريا وماليا لكن مع بقائها تابعة لمؤسسة الأم ENPMH، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية أصبحت تسميتها POVAL: POMPES VANNE ALGERIENESمؤسسة المضخات والصمامات في الجزائر وذلك في 05 أوت 1975، وهي مقسمة إلى أربع وحدات إنتاجية متخصصة، وهي اليوم مؤسسة مستقلة في التسيير الداخلي والخارجي لها ولا تزال تابعة للقطاع العام.

الفرع الثاني: تعريف مؤسسة بوفال.

بوفال مؤسسة عمومية اقتصادية شركة ذات أسهم يقدر رأس مالها ب 120 مليار سنتيم ليصل حاليا إلى 2.155.063.000 دج متخصصة في إنتاج عتاد الري، تقع في المنطقة الصناعية بالبرواقية ولاية المدية ومقرها المركزي متواجد بالبرواقية وتقوم هذه المؤسسة بعدة أنشطة في مجال الري والمحروقات، حيث أنها تنتج المضخات والصمامات بمختلف أنواعها وأشكالها ولها ورشات خاصة بصيانة العتاد، ووحدات تقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة الصنع وتوزعها على الأسواق المحلية في مختلف ولايات الوطن.

كان عدد عمالها في سنة 1975 عند إنشائها 3600 عامل موزعين على الوحدات، وبعد الإصلاحات الاقتصادية ودخول الدولة الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق تم التقليص من عدد العمال ليصبح سنة 1996 حوالي 1400 عامل، وذلك لعدة أسباب منها انتهاج الجزائر لسياسة الخوصصة والشروط التي فرضت عليها من صندوق النقد الدولي FMI من بينها تسريح العمال، ليصبح الآن عدد عمالها حوالي 605 عامل.

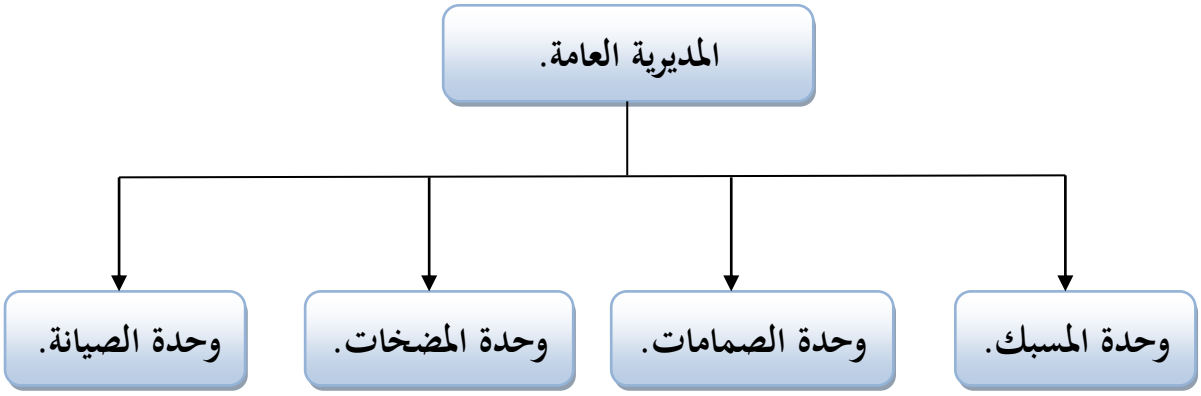
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة بوفال وتحليله.

يمثل التنظيم الهيكلي توزيع الصلاحيات والمسؤوليات والتدفق المعلوماتي، بالإضافة إلى الطريقة التي يتم بها نظام التدرج في المسؤوليات، ويعتبر التنظيم الهيكلي للمؤسسة من النوع الهرمي الذي تختلف فيه المسؤوليات حسب المناصب وهذا ما يساعد على تسهيل الاتصالات عبر مختلف المستويات.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لمؤسسة بوفال.

والشكل الموالي يبين الهيكل التنظيمي لمؤسسة "بوفال":

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة بوفال (Poval).



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

الفرع الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

تتكون مؤسسة بوفال من أربع وحدات تقوم كل وحدة بإنتاج وتوزيع ما تنتجه، باستثناء وحدة الصيانة التي تقوم بوظيفة الصيانة زيادة عن الانتاج، كما أن هذه الوحدات مستقلة في الانتاج والتسيير وذلك حسب نشاط كل وحدة، بالإضافة الى وجود مديرية عامة مقرها الحالي بالبرواقية.

أولا: المديرية العامة: مقرها بالبرواقية وهي تتحكم في وحدات المؤسسة والرقابة عليها واتخاذ القرارات المهمة الخاصة بالوحدات، كما أن مهمتها الرئيسية تتمثل في التسيير العام للمؤسسة.

ثانيا: وحدة المضخات: تختص في انتاج مختلف أنواع المضخات وبقياساتها المحددة، الموجهة لقطاع الري والقطاع البترولي.

ثالثا: وحدة الصمامات: تختص هذه الوحدة في انتاج الصمامات بمختلف أنواعها، وتعتمد في شراء المواد الأولية على السوق المحلية والخارج، كما أنها تحصل على أجسام الصمامات من وحدة المسبك.

رابعا: وحدة المسبك: تقوم هذه الوحدة بتحويل المواد الخام الى منتجات تامة الصنع أو منتجات نصف مصنعة كأجسام الصمامات التي تبيعها لوحدة الصمامات، وتعتمد هذه الوحدة في توزيع منتوجاتها على البيع المباشر للوحدات الأخرى أو البيع في السوق الخارجي.

خامسا: وحدة الصيانة: تهتم هذه الوحدة بصيانة الآلات والمعدات المتحركة والثابتة المتوفرة لدى المؤسسة أو المؤسسات الأخرى، كما أن لهذه الوحدة هيكل اداري خاص بها وتتمتع بالاستقلالية في التسيير.

المطلب الثالث: أهداف ووظائف مؤسسة بوفال.

الفرع الأول: أهداف المؤسسة.

أنشأت مؤسسة بوفال كباقي المؤسسات الصناعية الأخرى من أجل تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

– تلبية متطلبات السوق الوطنية والدولية بمختلف منتجات الصمامات والمضخات التي تستعمل في الري باعتبارها قطاع هام في الاقتصاد العالمي والوطني.

– المساهمة في قطاع المحروقات وتزويده بالمنتجات (الموارد) التي يحتاجها حيث أنه من بين منتجات المؤسسة ما يستخدم لذلك، وبذلك فإنها تساهم في الصناعات البترولية.

– تغطية السوق الداخلية بمختلف المنتجات التي تلبي متطلبات القطاع التي يحتاج إليها، ومحاولة التخلص من الاعتماد على الخارج.

– الاندماج مع المؤسسات الوطنية الكبرى في تطوير وتنمية الدولة الجزائرية من الناحية الاقتصادية، والمساهمة في تحقيق مخطط التنمية الذي تنتهجه الجزائر.

الفرع الثاني: وظائف المؤسسة.

من التعريف السابق لمؤسسة "بوفال" نستنتج أن مهمتها أو وظيفتها الرئيسية هي العملية الإنتاجية، أي أنها تقوم بعملية تحويل المدخلات من شكل أو نمط إلى آخر والمتمثل في المنتجات النهائية الموجهة للبيع ، وتعتمد على طريقتين في الإنتاج حسب الطلب ، والإنتاج الدائم (المستمر)، حيث أنها تنتهج الطريقة الأولى للمنتجات الغير مطلوبة في السوق بكثرة ، أما الثانية فتنتهجها للمنتجات المطلوبة بكثرة ، ويتم التعرف على الطلب الدائم من خلال الدراسات التي يقوم بها مسيرو المؤسسة والقيام ببعض الدراسات التي تخص أذواق المستهلكين وذلك عبر مصالحها الخاصة بدراسة السوق ومتطلباتها ، وبما أن مؤسسة "بوفال" هي مؤسسة إنتاجية فإنها تقوم بجميع الوظائف الأخرى التي تعتمدها المؤسسات الصناعية وذلك حتى تستطيع تحقيق وظيفتها الرئيسية وتتمثل هذه الوظائف في:

–**الشراء:** ومهمتها تموين المؤسسة بكل متطلبات الإنتاج.

–**التخزين:** وتعتبر وظيفة مكملة الشراء والإنتاج.

–**الإنتاج:** وتهتم بتحويل المدخلات.

–**التوزيع:** ومهمتها صرف المنتجات إلى الأسواق ودراسة هذه الأخيرة.

المطلب الرابع: وحدات مؤسسة بوفال.

الفرع الأول: وحدة المسبك.

وحدة المسبك هي جزء من مؤسسة بوفال أي أنها من وحداتها وطبيعتها الأساسية تكمن في إنتاج مختلف أنواع الهياكل أو الإطارات الخارجية مثل هياكل الصمامات – هياكل المضخات ...الخ. وفق أشكال وأحجام مختلفة، تقع هذه الوحدة بالمنطقة الصناعية بالبرواقية ولاية المدية، وتعتمد في تسييرها على التسيير الذاتي وذلك لأنها مرت بالمراحل المختلفة للإصلاحات الاقتصادية، وتتكون هذه الوحدة من ستة دوائر في تسييرها الإداري حيث تختص كل دائرة في جزء من التسيير وبالإضافة إلى هذه الدوائر توجد وظيفة تساهم في إنجاح عمل الوحدة وتعتبر مستقلة عن الدوائر الأخرى وهي وظيفة مراقبة التسيير حيث أنها تأتي مباشرة بعد مدير الوحدة.

الفرع الثاني: وحدة الصمامات.

هي وحدة من وحدات مؤسسة بوفال، وظيفتها الأساسية تكمن في إنتاج مختلف أنواع الصمامات مثل صمامات المحروقات، صمامات الري وصمامات أخرى .... الخ.

تقع هذه الوحدة بالمنطقة الصناعية بالبرواقية ولاية المدية، وبما أنها مرت بالمراحل المختلفة للإصلاحات الاقتصادية فهي تعتمد في تسييرها على التسيير الذاتي، بلغ عدد عمالها سنة **2002** نحو **206** عامل وعدد العمال بها في تناقص مستمر سنة بعد أخرى، وذلك لكبر سنهم وإحالتهم على التقاعد وانتهاج الوحدة سياسة تجميد الوظائف ويبلغ عمالها اليوم حوالي **150** عاملا بما فيهم الإدماج المهني وعقود ما قبل التشغيل.
تتكون وحدة الصمامات من أربعة دوائر في تسييرها الإداري، حيث تختص كل دائرة في جزء من التسيير وإضافة إلى هذه الدوائر توجد وظيفة تساهم في إنجاح عمل الوحدة، وتعتبر مستقلة عن الدوائر الأخرى، وهي وظيفة مراقبة التسيير، وهي تأتي مباشرة بعد مدير الوحدة.

الفرع الثالث: وحدة الصيانة.

وحدة الصيانة تعتبر من أصغر الوحدات الموجودة في مؤسسة بوفال لكنها الأهم بالنظر إلى الدور الهام الذي تقوم به بحيث أنها تقوم بمايلي:

– تركيب الخزائن الكهربائية المتصلة بالمضخات والتي تقوم بعملية التحكم بها.

- تجديد للمعدات الخاصة بالمسبك.
- تلفيف المحركات الكهربائية بمختلف أنواعها.
- تجديد مختلف قطع الغيار مثل: البكرة، عجلة بسلاسل، عمود ومحور ملولب.
- تجديد أدوات القطع مثل المخرط، المثقبة، المفرزة والمجلخة.
- المعالجة الحرارية لمختلف قطع الغيار.

يتمثل نشاط الوحدة في النشاط الخدماتي بالدرجة الأولى والتجاري بالدرجة الثانية حيث تتوفر هذه الوحدة على الورشات التالية: ورشة التصنيع، ورشة التجديد، ورشة التلحيم، قسم المعالجة الحرارية، ورشة الكهرباء والتلفيف.

الفرع الرابع: وحدة المضخات.

تعتبر وحدة المضخات من أكبر وأهم وحدات المؤسسة الأم (بوفال) (Poval)، حيث تحتوي على قدرة إنتاجية تقدر بأكثر من (30000) مضخة سنويا، وهي تعمل على إعطاء منتوج ذو نوعية جيدة وذلك باتّباع مقاييس عالمية، ويتنوع هذا الأخير من مضخات أفقية، مضخات وحدوية الخلايا، مضخات متعددة الخلايا، مضخات غاطسة.

المبحث الثاني: إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال وتحليل أرصدتها.

لإعداد قائمة التدفقات النقدية حسب المعايير المحاسبية الدولية وعلى رأسها المعيار المحاسبي الدولي السابع فإنه يتطلب ميزانيتين ماليتين مقاربتين لسنتين متتاليتين وجدول حسابات النتائج للسنة الجارية، وسنبين من خلال هذا المبحث كل من القوائم اللازمة لإعداد هذه القائمة، كما سنعد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال وفق الطريقة المباشرة، خلال الخمس سنوات (2014،2015،2016،2017،2018)، وكذلك نقوم بتحليل التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستغلال، أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل.

المطلب الأول: مصادر المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية.

قبل إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن الأمر يتطلب مجموعة من المعلومات المستخرجة من ميزانيتين محاسبيتين لسنتين متتاليتين على الأقل وجدول حسابات النتائج للفترة المطلوبة إعداد الكشف عنها، وبيانات إضافية يتم الحصول عليها من دفتر الأستاذ للحصول على المزيد من البيانات الإضافية التي تساعد على تحديد التدفقات

النقدية وسيتم في هذا المطلب عرض أهم هذه القوائم بالإعتماد على الملاحق المتحصل عليها من المؤسسة محل الدراسة خلال الفترة (2014-2018).

الفرع الأول: الميزانية المالية لمؤسسة بوفال للفترة (2014-2018):

تعتبر الميزانية من القوائم المالية الأساسية كونها توضح الوضعية المالية للمؤسسات، وهي عبارة عن جدول ذو جانبين الأول يتمثل في الأصول وتسجل فيه الحسابات كالنقدية والمعدات والأدوات، أما الثاني فهو الخصوم يتضمن المطلوبات وحقوق الملكية.

أولا: إعداد الميزانية المالية والميزانية المختصرة لمؤسسة بوفال للفترة (2014-2018):

1. إعداد الميزانية المالية لمؤسسة بوفال خلال الفترة (2014-2018):

الجدول رقم (3-1): جانب الأصول لميزانية مؤسسة بوفال خلال الفترة (2014-2018). الوحدة:دج

الأصول.	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول غير الجارية.					
فرق الإقتناء.					
الأصول غير الملموسة.	609585.37	421959.34	248927.90	413257.08	354213.60
أصول ثابتة.					
الأراضي.	2165213631.44	2097043632.02	2097043632.02	2097043632.02	2097043632.02
مباني.	1371259.42	1093791.96	1546247.01	1233098.17	1498814.33
الأصول الثابتة الملموسة الأخرى.	366246394.65	337205488.99	390993051.73	351163146.83	312669654.34
الأصول الثابتة تحت الإمتياز.					
الأصول قيد التقدم.	803282830.38	1064544086.08	1064969657.71	1089808696.54	1152256335.23
الأصول المالية.					
الأوراق المالية المحتسبة بحقوق الملكية.					
المساهمات والديون الدائنة الملحقة بمساهمات.	0.00	0.00	0.00		
الأوراق المالية المحجوزة الأخرى.					

التثبيتات المالية الأخرى قروض وديون دائنة.	27742459.17	23574213.04	16425876.53	13865888.72	9899482.69
الضرائب المؤجلة على الأصول.	34144864.74	30709848.97	49875533.25	50131873.57	41627102.31
مجموع الأصول غير الجارية.	3398611025.17	3554593020.40	3621102926.15	3603659592.93	3615349234.52
الأصول الجارية.					
الأسهم.	767659222.27	767694135.20	866647119.37	885193830.75	842351441.00
الادعاءات والاستخدامات المتشابهة.					
العملاء.	470831264.35	632245185.48	525327536.92	513040772.58	582097452.97
المدينين الآخرين.	123540015.00	127603778.08	115400174.27	131208161.69	121081447.55
الضرائب ومافي حكمها.	4900333.25	7464330.56	26637965.36	39286.65	1666297.10
ذمم مدينة أخرى واستخدامات مماثلة.					
التوافر وماشابه.					
الاستثمارات الحالية والأصول المالية الأخرى.					
الخزينة.	103774093.94	184795582.27	162280196.65	104352027.47	100470394.56
إجمالي الممتلكات الحالية.	1470704928.81	1719803011.59	1696292992.57	1633834079.14	1647667033.18
إجمالي الأصول العامة.	4869315953.98	5274396031.99	5317395918.72	5237493672.07	5263016267.70

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملاحق رقم (1،5،9،13،17).

الجدول رقم (3-2): جانب الخصوم لميزانية مؤسسة بوفال خلال الفترة (2014-2018): الوحدة: دج.

الخصوم.	2014	2015	2016	2017	2018
الأموال الخاصة.					
رأس المال الصادر.	3289547000.00	3289547000.00	2155063000.00	2155063000.00	2155063000.00
رأس المال غير مؤهل.					
الأقساط والاحتياطات الموحدة.	25414297.48	25414297.48	25414297.48	25414297.48	25414297.48
فارق إعادة التقييم.					
فرق التكافؤ.					
صافي الدخل -صافي الدخل للمجموعة.	-149445683.80	-25569802.70	-240877565.69	-113863651.79	-5352825.78
عوارض رأس المال الأخرى.	-759469082.78	-908914766.58	199999430.72	-27587781.21	-141451433.00
حصة الشركة المندمجة.					
حصة الأقلية.					
مجموع الأموال الخاصة.	2406046530.90	2380476728.20	2139599162.51	2039025864.48	2033673038.70
خصوم غير جارية.					
القروض والديون المماثلة.	1088705288.78	1222484494.15	1343070551.29	1373565979.58	1434077380.18
الضرائب (المؤجلة والمخصصة).	132786569.29	132786569.29	132786569.29	132786569.29	132786569.29
الديون الأخرى غير المتداولة.					
المخصصات والدخل المؤجل.	200745742.36	184437817.99	154553501.82	125167410.22	77072976.83
مجموع الخصوم غير الجارية.	1422237600.43	1539708881.43	1630410622.40	1631519959.09	1643936926.30
الخصوم الجارية.					
الموردون والحسابات المرتبطة بها.	342763094.44	387034267.77	419986982.08	395087448.77	431619139.38
الضرائب.	98285407.07	114512579.87	120083852.96	102843707.28	102008604.18
ديون أخرى.	394573185.75	530941830.53	659967775.88	704647348.16	691415222.59
	205410135.39	321721744.19	347347522.89	364369344.29	360363336.55

مجموع الخصوم الجارية.	1041031822.65	1354210422.36	1547386133.81	1566947848.50	1585406302.70
إجمالي الخصوم العامة.	4869315953.98	5274396031.99	5317395918.72	5237493672.07	5263016267.70

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملاحق رقم (2،6،10،14،18).

2. إعداد الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة بوفال خلال الفترة (2014-2018):

الجدول رقم (3-3): الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول خلال الفترة (2014-2018).الوحدة: دج.

الأصول.	**الأصول غير الجارية.**	**الأصول الجارية.**	**مجموع الأصول.**
المبلغ الصافي 2014	3398611025.17	1470704928.81	4869315953.98
النسبة%	%69.8	%30.20	%100
المبلغ الصافي 2015	3554593020.40	1719803011.59	5274396031.99
النسبة%	%67.4	%32.60	%100
المبلغ الصافي 2016	3621102926.15	1696292992.57	5317395918.72
النسبة%	%68.1	%31.9	%100
المبلغ الصافي 2017	3603659592.93	1633834079.14	5237493672.07
النسبة%	%68.80	%31.2	%100
المبلغ الصافي 2018	3615349234.52	1647667033.18	5263016267.70
النسبة%	%68.7	%31.30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-1).

الجدول رقم (3-4): الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم خلال الفترة (2014-2018) الوحدة: دج.

الخصوم.	مجموع الأموال الخاصة.	الخصوم غير الجارية.	الخصوم الجارية.	مجموع الخصوم.
المبلغ الصافي 2014	2406046530.90	1422237600.43	1041031822.65	4869315953.98
النسبة%	%49.41	%29.21	%21.38	%100
المبلغ الصافي 2015	2380476728.20	1539708881.43	1354210422.36	5274396031.99
النسبة%	%45.13	%29.19	%25.67	%100
المبلغ الصافي 2016	2139599162.51	1630410622.40	1547386133.81	5317395918.72
النسبة%	%40.24	%30.66	%29.1	%100
المبلغ الصافي 2017	2039025864.48	1631519959.09	1566947848.50	5237493672.07
النسبة%	%38.93	%31.15	%29.91	%100
المبلغ الصافي 2018	2033673038.70	1643936926.30	1585406302.70	5263016267.70
النسبة%	%38.64	%31.23	%30.12	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-2).

ثانيا: التقرير حول وضعية المؤسسة.

1. جانب الأصول:

تبين من خلال فحص ميزانية أصول مؤسسة بوفال لسنوات (2014-2018) وجود ارتفاع ملحوظ في قيمة الاستثمارات، حيث خلال السنوات الثلاثة الأولى كان هناك زيادة واضحة في قيمة الاستثمارات وهذا يدل على

السياسة المثلي التي تتبعها المؤسسة في تسيير استثماراتها وتطور حجم المشاريع التي قامت بها المؤسسة خلال هذه الفترة، والذي يؤكده مجموع الأصول التي عرفت هي الأخرى إرتفاعا قدر ب 2.32 % مابين سنة 2014 و2015، وحيث زادت هذه النسبة لتصل في سنة 2016 إلى 9.20 %أي بارتفاع قدر بنسبة كلية 17.52% ، أما خلال سنة 2017 فقد تراجعت قيمة الاستثمارات الذي تفسر بنقص حجم المشاريع خلال هذه الفترة، في حين عادت قيمة الاستثمارات ارتفعت في سنة 2018.

كما أن الأصول الجارية لاقت هي أيضا ارتفاع ملحوظ من سنة 2014 إلى سنة 2015 وهذا مايدل على جودة السياسة المعتمدة داخل المؤسسة والمتعاملين معها وكذا زيادة الطلب على منتجاتها، في حين انخفضت قيمتها خلال سنتي 2016 و2017 ثم ارتفعت في سنة 2018.

2. جانب الخصوم:

من خلال فحص ميزانية خصوم مؤسسة بوفال لسنوات (2014-2018) نلاحظ أن هناك إنخفاض مستمر في الأموال الخاصة خلال الخمس سنوات، وهذا الإنخفاض راجع إلى النتائج الصافية السالبة التي حققتها المؤسسة خلال سنوات محل الدراسة والتي كانت هي الأخرى في انخفاض كما يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن الخصوم غير جارية والخصوم الجارية لها الحصة الأكبر في مجموع مكونات الخصوم في المؤسسة وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على القروض أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة، حيث كانت قيمة الخصوم خلال السنوات الثلاث الأولى في ارتفاع وهذا ناتج عن الزيادة الملحوظة في الخصوم الجارية وغير جارية مع الانخفاض في الأموال الخاصة، بينما خلال سنة 2017 انخفضت قيمة الخصوم بسبب انخفاض الأموال الخاصة، ثم ارتفعت قيمتها خلال سنة 2018.

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج لمؤسسة بوفال للفترة (2014-2018):

يعتبر جدول حسابات النتائج من بين أهم القوائم المالية، ويتم من خلاله عرض مختلف إيرادات وأعباء المؤسسة إما حسب وظيفتها (تكاليف التصنيع، تكاليف التوزيع، التكاليف الإدارية...إلخ).

أو حسب طبيعتها (سلع، بضائع، مواد أولية، نفقات المستخدمين...إلخ)، أي على الأساس الذي يقدم من خلاله معلومات صادقة حول وضعية المؤسسة. وهو يعتبر وسيلة مفيدة في عملية تسير المؤسسات، وفيما يلي عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة بوفال خلال الفترة 2014-2018.

الجدول رقم (3-5): جدول حسابات النتائج لمؤسسة بوفال خلال الفترة (2014-2018).الوحدة: دج.

البيان.	2014	2015	2016	2017	2018
رقم الأعمال.	978550513.70	920317550 10.	709380536 05.	555471936.85	905616501 01.
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع.	67731437.76	53600191.97	108462421 52.	26427612.73	25193026.-86
الإنتاج المثبت					
إعانات الإستغلال					
1.إنتاج السنة المالية.	1046281951 46.	973917742 07.	817842957 57.	581899549.58	880423474 15.
المشتريات المستهلكة.	540572976.-99	447197213 -65.	407425880 -01.	262077359.-92	343273215 -94.
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.	71305586.7-6	68657766.-99	71544809.-22	55106908.0-4	67612510.-02
2.استهلاك السنة المالية.	611878563.-75	515854980 -64.	478970689 -23.	317184267.-96	410885725 -96.
3.القيمة المضافة للاستغلال (1-2).	434403387.71	458062761 43.	338872268 34.	264715281.62	469537748 19.
أعباء المستخدمين.	464771490.-87	445722875 -18.	393288666 -11.	360140537.-40	419571562 -86.
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة.	22286333.1-6	21648808.-03	9471641.6-2	12052268.0-4	13161243.-96
4.الفائض الإجمالي من الاستغلال.	52654436.3-2	9308921.7-8	63888039.-39	107477523.-82	36804941.37
المنتجات العملياتية الأخرى.	13851421.56	72064909.05	26370121.82	22981611.12	6275350.26
الأعباء العملياتية الأخرى.	19030431.7-7	10874530.-37	24839951.-87	15782686.6-9	35114204.-74
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات.	100277707.-50	97055503.-21	257146799 -98.	87707803.0-8	58101801.-69
استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات.	17048611.79	30352729.06	5302631.49	57138064.03	60048755.04
5.النتيجة العملياتية.	141062542.-24	14821317.-25	314202037 -93.	130848338.-44	9913040.24

المنتوجات المالية.	3835798.13	2745389.66	2633775.51	1201358.44	902768.75
الأعباء المالية.	12730445.1-7	10058859.-34	5243911.9-3	6838883.34-	8794749.7-6
6.النتيجة المالية.	8894647.04-	7313469.6-8	2610136.4-2	5637524.90-	7891981.0-1
7.النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6).	149957189.-28	22134786.-93	316812174-35.	136485863.-34	2021059.23
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية.					
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية.	511505.48	3435015.7-7	75934608.66	22622211.55	7373885.0-1
مجموع منتجات الأنشطة العادية.	108101778294.	1079080769.84	8521494863 9.	663220583.17	9476503482 0.
مجموع أعباء الأنشطة العادية.	1230463466-74.	110465057-2.54	109302705-2.08	777084234.-96	953003173-98.
8.النتيجة الصافية للأنشطة العادية.	149445683.-80	25569802.-70	240877565-69.	113863651.-79	5352825.7-8
العناصر غير العادية–المنتوجات.					
العناصر غير العادية–الأعباء.					
9.النتيجة غير العادية.					
10.النتيجة الصافية للسنة المالية.	149445683.-80	25569802.-70	240877565-69.	113863651.-79	5352825.7-8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملاحق رقم (3، 7، 11، 15).

المطلب الثاني: عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال بالطريقة المباشرة.

تم إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال طبقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي السابع الذي يلزم المؤسسات بتقديم المعلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية ومايعادلها، مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية، متبعة في ذلك الطريقة المباشرة في إعداد هذه القائمة.

الجدول رقم (3–6): قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال للفترة (2014–2018).

البيان.	2014	2015	2016	2017	2018
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية.					
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.	1069857776.72	756080625.20	781825517.04	568213390.46	785776911.57
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.	993682871.52-	735176248.44-	702157700.45-	553212177.00-	661881663.52-
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.	-15730490.79	-11416638.64	-9793659.48	-9575175.68	-11517182.20
الضرائب عن النتائج المدفوعة.					
عمليات انتظار التصنيف.				564040.00	277180.06
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.	60444414.41	9487738.12	69874157.11	5990077.78	112655245.91
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.	-8721294.29	14893742.99	-5352905.66	5613296.45	-862143.42
صافي	51723120.12	24381481.11	64521251.45	11603374.23	111793102.49

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ) .					
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار.					
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية.	-7384458.29	-2294300.38	-4482754.37	-797979.98	-5217983.67
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية.				10197086.56	8308363.18
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية.	-6902260.31	4168246.13	7148336.51	2559987.81	3966406.03
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية.	2731382.32				
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية.	1265965.74	1770861.59	467914.63	1055889.29	902101.17
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج					

المستلمة.					
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب).	-10289370.54	3644807.34	3133496.77	13014983.68	7958886.71
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل.					
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم.					
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.					
التحصيلات المتأتية من القروض.	865487322.73	725203907.64	373263434.83	206656174.88	354866431.09
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.	941837707.61 -	788520316.56 -	489059347.37 -	306224523.37 -	474494045.46 -
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج).	-76350384.88	-63316408.92	115795912.54 -	-99568348.49	119627614.37 -

تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات.					
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج).	-34916635.30	-35290120.47	-48141164.32	-74949990.58	124374.83
أموال الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية.	-66719406.15	101636041.45 -	136926161.92 -	185067326.24 -	260017316.82 -
أموال الخزينة ومعادلتها عند إقفال السنة المالية.	101636041.45 -	136926161.92 -	185067326.24 -	260017316.82 -	259892941.99 -
تغير أموال الخزينة خلال الفترة.	-34916635.30	-35290120.47	-48141164.32	-74949990.58	124374.83
المقاربة مع النتيجة المحاسبية.	114529048.50	-9720317.77	192736401.37	38913661.21	5477200.61

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملاحق رقم (4، 8، 12، 16، 20).

المطلب الثالث: تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية ودورها في صنع القرارات في مؤسسة بوفال.

سنوضح في هذا المطلب تحليل أرصدة التدفقات النقدية المتمثلة في تدفقات الخزينة الناتجة عن العمليات التشغيلية التي تبين مقدرة المؤسسة على توفير النقدية من نشاطها الرئيسي، أما تدفقات الأموال المتأتية من الأنشطة الاستثمارية فهي توضح مدى قدرة المؤسسة على توفير النقدية من أنشطتها الاستثمارية، وفي القسم الأخير تبين التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية أي السياسات التي إعتمدتها المؤسسة في تمويل تدفقاتها النقدية التمويلية كالإقتراض من أجل تغطية العمليات الاستثمارية.

الفرع الأول: تحليل التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة العملياتية.

من أجل تحليل تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية يجب توضيح التطور لصافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية للفترة (2014-2018) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية للفترة (2014-2018).

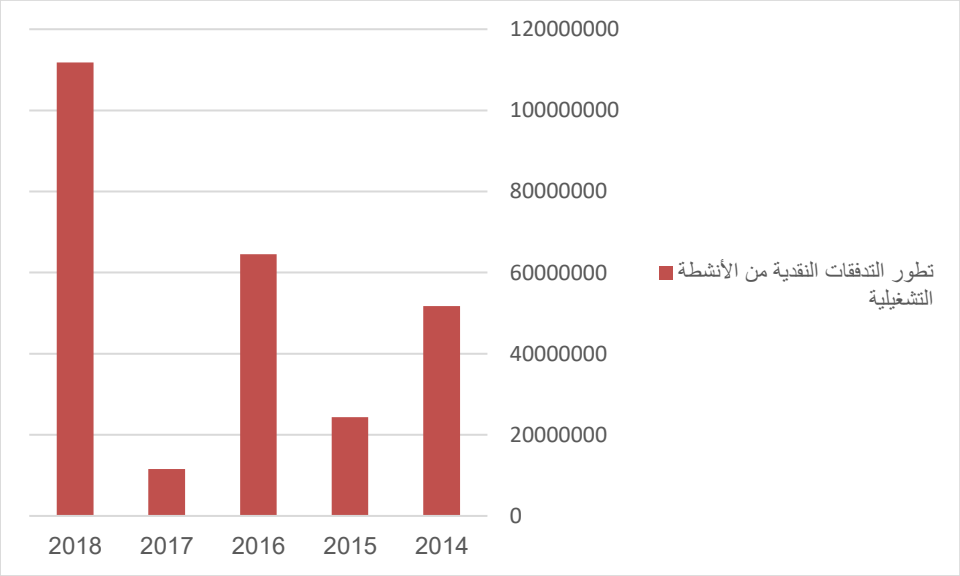
البيان.	2014	2015	2016	2017	2018
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية.					
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.	1069857776.72	756080625.20	781825517.04	568213390.46	785776911.57
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.	993682871.52-	735176248.44-	702157700.45-	553212177.00-	661881663.52-
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.	-15730490.79	-11416638.64	-9793659.48	-9575175.68	-11517182.20
الضرائب عن النتائج المدفوعة.					
عمليات انتظار التصنيف.				564040.00	277180.06
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.	60444414.41	9487738.12	69874157.11	5990077.78	112655245.91
تدفقات أموال الخزينة	-8721294.29	14893742.99	-5352905.66	5613296.45	-862143.42

المرتبطة بالعناصر غير العادية.					
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)	51723120.12	24381481.11	64521251.45	11603374.23	111793102.49

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-6).

من أجل توضيح تطور التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة العملياتية للفترة (2014-2018)، قمنا بترجمة معطيات الجدول رقم (3-7) إلى الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): تطور تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية لمؤسسة بوفال للفترة (2014-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (3-7) ولبرنامج EXCEL.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-7) والشكل رقم (3-2) أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة العملياتية خلال فترة الدراسة **موجب**، أي أن الأنشطة العملياتية في مؤسسة بوفال مولدة للنقدية، وهذا دليل على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة من أنشطتها العملياتية لتمويل استثماراتها، حيث نلاحظ أن

صافي التدفق النقدي العملياتي في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة مع وجود تذبذب طفيف خلال السنتين 2015و 2017 فبعد أن حققت المؤسسة في سنة 2014 ماقيمته 51723120.12 تراجعت في سنة 2015 وحققت فقط 24381481.11 ثم ارتفعت سنة 2016 ثم انخفضت في سنة 2017 محققة ماقيمته 11603374.23، إلا أنها شهدت تطورا كبيرا خلال سنة 2018 حيث حققت أعلى تدفق نقدي من أنشطتها العملياتية ماقدر ب 111793102.49، حيث أن هذا التدفق النقدي الموجب راجع إلى ارتفاع المتحصلات النقدية المقبوضة من الزبائن مقابل المدفوعات النقدية للموردين والمستخدمين والمدفوعات الأخرى وذلك نتيجة مراجعة السياسة الإئتمانية المتبعة من طرف مؤسسة بوفال.

فصافي التدفق النقدي العملياتي خلال فترة الدراسة موجبا، يجعل مؤسسة بوفال في وضع مريح وجيد رغم النتيجة الصافية السالبة التي حققتها في سنوات الدراسة ويمكن ترجيح أن السبب في ذلك هو التغير في الموجودات والمطلوبات المتداولة.

الفرع الثاني: تحليل التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية.

من أجل تحليل تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية يجب توضيح التطور لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية للفترة (2014-2018) من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (3-8): تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية للفترة (2014-2018).

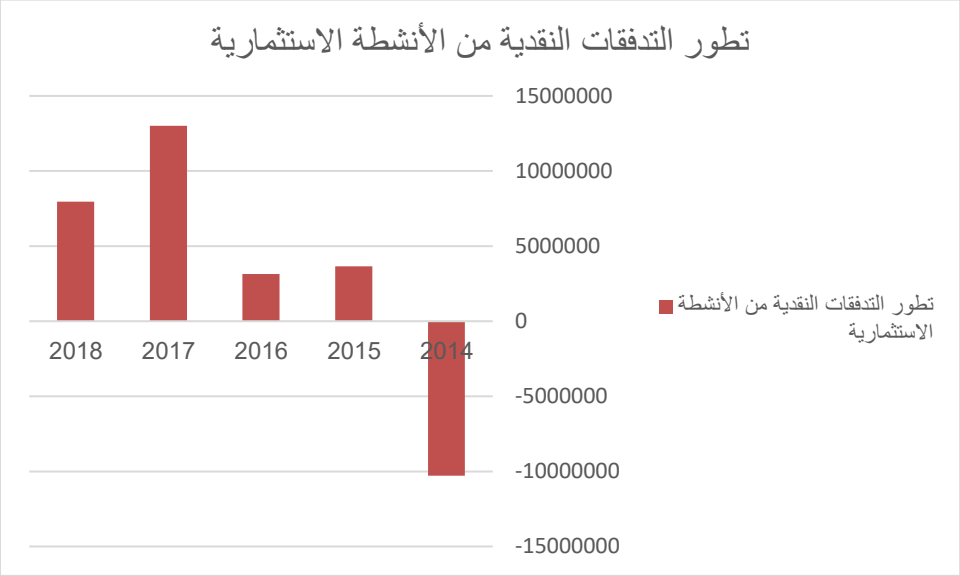
البيان.	2014	2015	2016	2017	2018
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار.					
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية.	-7384458.29	-2294300.38	-4482754.37	-797979.98	-5217983.67
التحصيلات عن عمليات				10197086.56	8308363.18

التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية.					
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية.	-6902260.31	4168246.13	7148336.51	2559987.81	3966406.03
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية.	2731382.32				
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية.	1265965.74	1770861.59	467914.63	1055889.29	902101.17
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.					
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب).	-10289370.54	3644807.34	3133496.77	13014983.68	7958886.71

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-6).

ومن أجل توضيح تطور التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية للفترة (2014-2018) قمنا بترجمة معطيات الجدول رقم (3-8) إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-3): تطور تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية لمؤسسة بوفال للفترة (2014-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (3-8) وبرنامجEXCEL.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) والشكل رقم(3-3) أن صافي التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة الاستثمار للمؤسسة كانت **سالبة** خلال سنة 2014 مما يدل على أن المؤسسة لم تحقق تدفقات نقدية من أنشطتها الاستثمارية خلال هذه السنة، وهذا راجع إلى أن المؤسسة قامت بتوسيع نشاطخا الاستثماري في التثبيتات العينية أو المعنوية والتثبيتات المالية، وفي المقابل تنازلت عن الاستثمارات في التثبيتات المالية حيث كانت التحصيلات الناتجة عن عملية التنازل والمبالغ المالية المتحصل عليها عن التوظيفات المالية ضئيلة وغير قادرة على تغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية، وبالتالي ظهورها في التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية سالب.

كما نلاحظ خلال الفترة الممتدة (2015-2018) أن صافي التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة الاستثمار المؤسسة **موجبة** مما يدل على أن المؤسسة تحقق تدفقات نقدية من أنشطتها الاستثمارية وهي تدفقات معتبرة مما يدل على أن المؤسسة لم توسع بالقدر الكبير في الاستثمار في التثبيتات المادية أو المعنوية ولا في الاستثمار في التثبيتات المالية، وفي المقابل تنازلت على الاستثمارات العينية أو المعنوية خلال السنتين 2017 و2018 مما أدى

إلى تحصيلها مبالغ معتبرة نتيجة لذلك، كما أنها حصلت كذلك مبالغ مالية عن توظيفات مالية، ولهذا حققت المؤسسة تدفقات نقدية موجبة من أنشطتها الاستثمارية وذلك راجع إلى أن إقتناء التثبيتات أقل من التنازل عنها.

الفرع الثالث: تحليل التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية.

من أجل تحليل تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية يجب توضيح التطور لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية للفترة (2014-2018) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية للفترة (2014-2018).

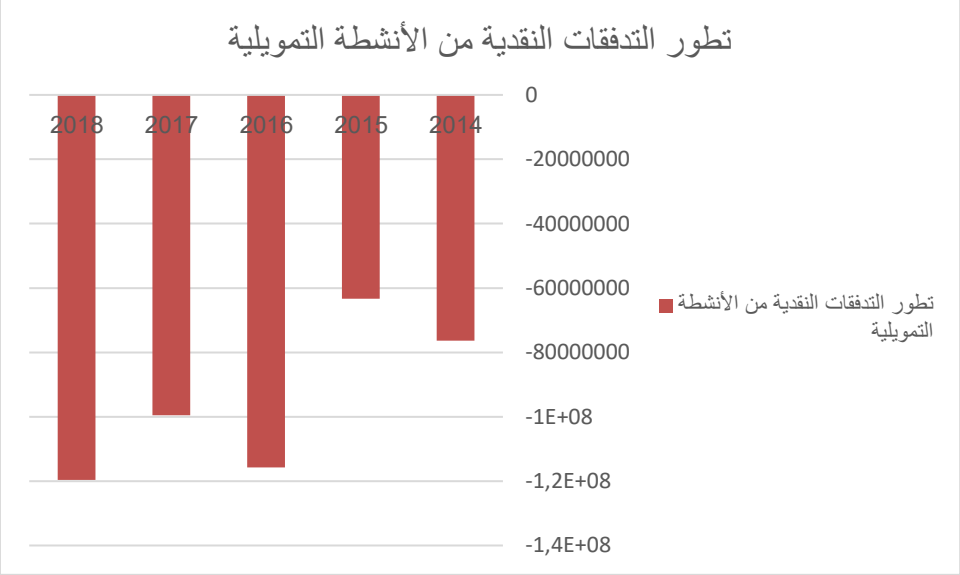
البيان.	2014	2015	2016	2017	2018
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل.					
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم.					
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.					
التحصيلات المتأتية من القروض.	865487322.73	725203907.64	373263434.83	206656174.88	354866431.09
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.	941837707.61-	-788520316.56	489059347.37-	306224523.37-	474494045.46-
صافي تدفقات	76350384.88-	-63316408.92	115795912.54-	-99568348.49	119627614.37-

أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج).					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-6).

ومن أجل توضيح تطور التدفقات النقدية عن الأنشطة التمويلية للفترة (2014-2018) قمنا بترجمة معطيات الجدول رقم (3-9) إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-4): تطور تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية لمؤسسة بوفال للفترة (2014-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (3-9) وبرنامجEXCEL.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-9) والشكل رقم (3-4) أن المؤسسة ليس لديها تمويل كاف من الخزينة المتولدة عن أنشطة الاستغلال لتغطية عمليات الاستثمار، ولهذا إعتمدت المؤسسة على التمويل من خلال اللجوء إلى القروض، حيث حققت المؤسسة نتيجة **سالبة** من صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل، وهذا راجع لانخفاض قيمة التحصيلات المتأتية من القروض بالإضافة إلى غياب التحصيل الناتج عن إصدار أسهم.

الفرع الرابع: تحليل التغير في الخزينة الإجمالية لمؤسسة بوفال للفترة (2014-2018).

من أجل تحليل التغير الحاصل في الخزينة الإجمالية لمؤسسة بوفال للفترة (2014-2018) قمنا بإعداد الجدول الآتي:

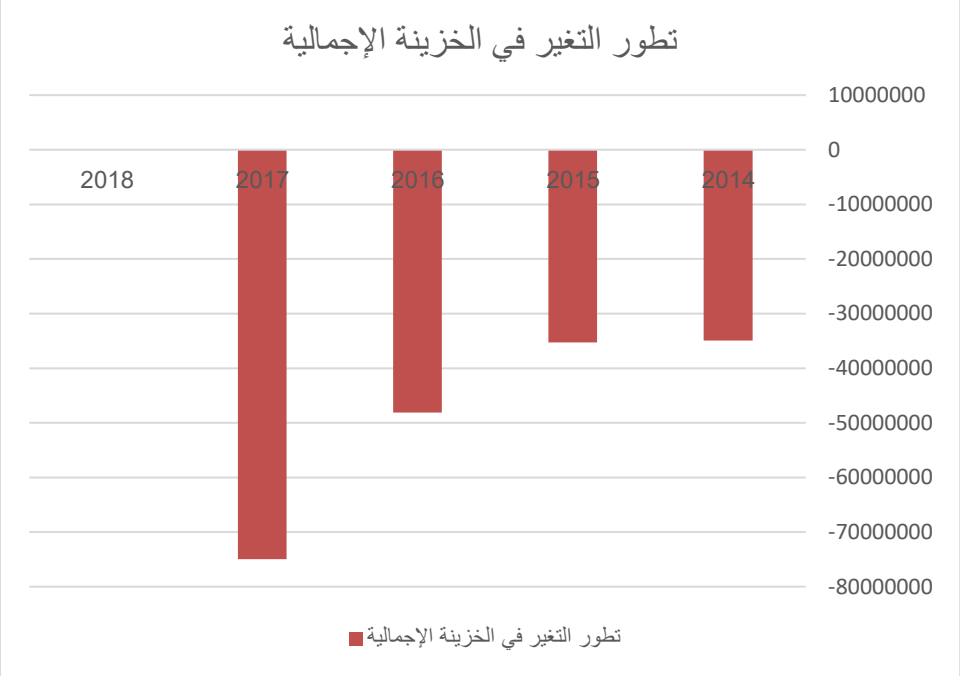
الجدول رقم (3-10): تغيرات أموال الخزينة للفترة (2014-2018).

البيان.	2014	2015	2016	2017	2018
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ).	51723120.12	24381481.11	64521251.45	11603374.23	111793102.49
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب).	-10289370.54	3644807.34	3133496.77	13014983.68	7958886.71
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج).	-76350384.88	-63316408.92	-115795912.54	-99568348.49	-119627614.37
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج).	-34916635.30	-35290120.47	-48141164.32	-74949990.58	124374.83

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-6).

من أجل توضيح التطور الحاصل في الخزينة الإجمالية للفترة (2014-2018) قمنا بترجمة معطيات الجدول رقم (3-10) إلى الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): تطور التغير في الخزينة الإجمالية لمؤسسة بوفال للفترة (2014-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (3-10) وبرنامج EXCEL.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-10) والشكل رقم (3-5) أن التغير في تدفقات الخزينة كان **سالبا** خلال الأربع سنوات الأولى محل الدراسة (2014-2015-2016-2017)، حيث حققت المؤسسة عجز في الخزينة الإجمالية بقيمة 34916635.30-، 35290120.47-، 48141164.32-، 74949990.58-على التوالي، وهذا راجع إلى العجز الحاصل في صافي التدفق التمويلي الذي تصل نسبته إل 55.18%، 69.31%، 63.12%، 80.17%على التوالي على الرغم من أن صافي التدفق النقدي التشغيلي والاستثماري حققا فائضا إجماليا بنسبة 37.38%، 30.68%، 36.88%، 19.82% على التوالي لكن لم يكفي لتغطية صافي التدفق النقدي التمويلي.

ثم عرفت الخزينة الإجمالية فائضا خلال سنة 2018 حيث كان التغير في تدفقات الخزينة موجبا، وهذا راجع لتحقيق المؤسسة فائض معتبر من صافي التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية والاستثمارية بنسبة إجمالية

50.02%، وذلك ما مكن المؤسسة من تغطية العجز الناتج عن صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية والذي تقدر نسبته ب 49.97% وتحقيق فائض في الخزينة الإجمالية بقيمة 124374.83.

المبحث الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية كآلية لاتخاذ القرارات المالية في مؤسسة بوفال.

بغية الوصول إلى الهدف الرئيسي لهذه الدراسة وهو معرفة مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية، سنقوم بدراسة تحليلية لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال تدعيما لما تناولناه في الجانب النظري وذلك باستخدام التحليل العمودي للقائمة واستخراج مجموعة من النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية التي تعد أدلة هامة لتقييم سياسات المؤسسة في كل من الاستثمار، التمويل، والتوسع ومن ثم تساهم بشكل كبير في اتخاذ قرارات مالية مناسبة في المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: تحليل قائمة التدفقات النقدية باستخدام التحليل العمودي للقائمة.

عند إجراء التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال يتم الفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة واعتماد إجمالي كل منهما كأساس للمقارنة 100% للأنشطة الثلاثة المختلفة ومعرفة مساهمة كل نشاط من التدفق النقدي للمؤسسة ككل، ويتمكن المحلل المالي من معرفة أين يكون اعتماد المؤسسة للحصول على التدفقات النقدية الداخلة وأين يكون استخدام هذه التدفقات النقدية الخارجة بصورة أكبر من حيث حجم الإنفاق والصرف.

الفرع الأول: التدفقات النقدية الداخلة.

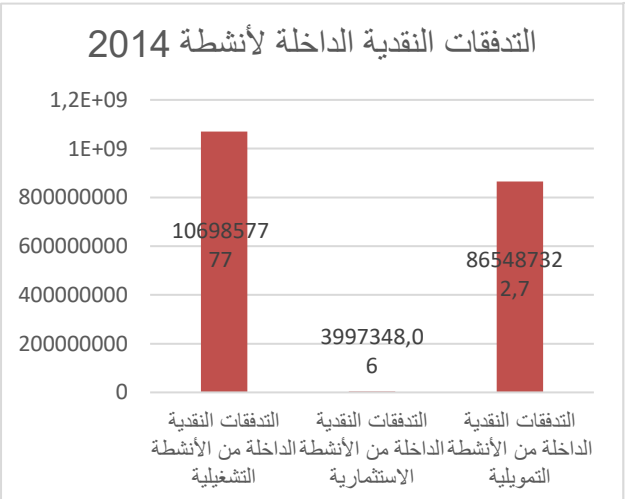
الجدول رقم (3-11): التدفقات النقدية الداخلة لمؤسسة بوفال لمختلف الأنشطة للفترة (2018-2014).

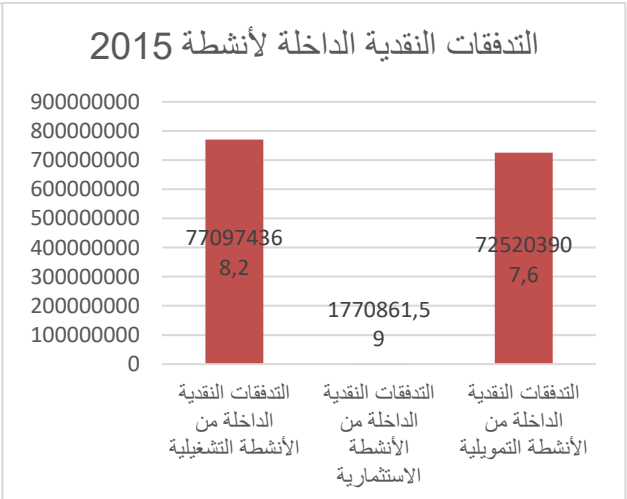
التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية	مجموع التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة
2014	1069857776.72	3997348.06	865487322.73	1939342447.51
%	%55.16	%0.21	%44.63	%100
2015	770974368.19	1770861.59	725203907.64	1497949137.42
%	%51.47	%0.12	%48.41	%100
2016	781825517.04	467914.63	373263434.83	1155556866.5
%	%67.66	%0.04	%32.3	%100
2017	574390726.91	11252375.85	206656174.88	792299877.64
%	%72.5	%1.42	%26.1	%100
2018	786054091.63	9210464.35	354866431.09	1150190987.07
%	%68.34	%0.8	%31	%100

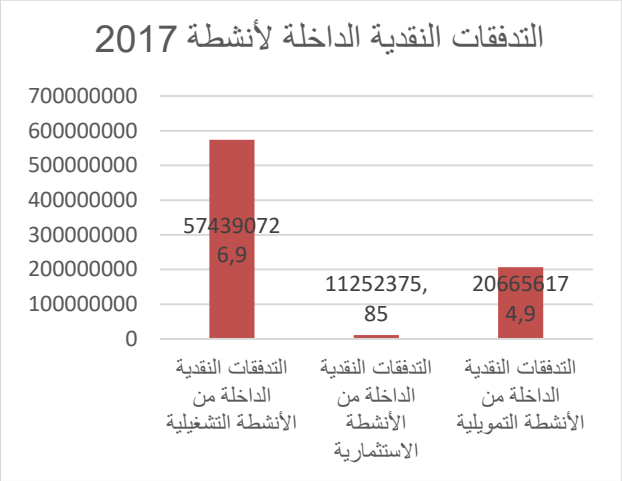
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-6).

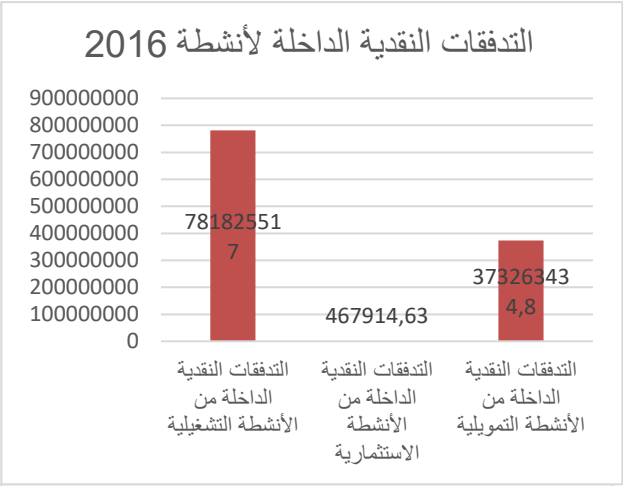
ولتوضيح تطور التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة قمنا بترجمة معطيات الجدول رقم (3-11) في الشكل التالي:

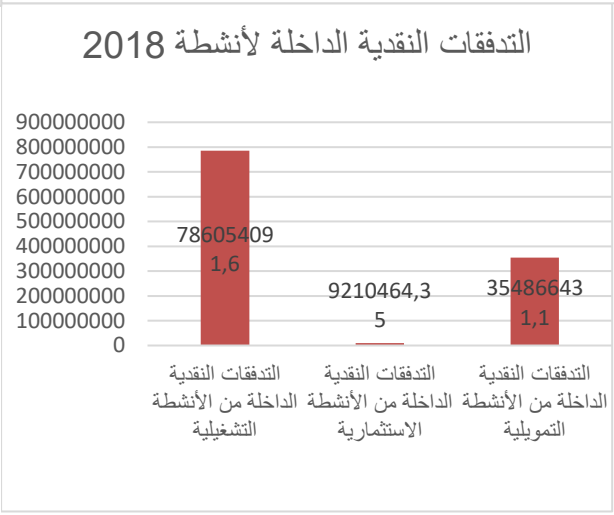
الشكل رقم (3-6): تطور التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة للفترة (2014-2018).











المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-11) وبرنامج EXCEL.

التعليق:

عند إجراء التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال -برواقية- للفترة (2014-2018) حيث تم الفصل بين التدفقات الداخلة والخارجة، مكننا من استنتاج مايلي:

بلغ مجموع التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة على التوالي ب 1939342447.51، 1497949137.42، 1155556866.5، 792239877.64، 1150130987.07، وقد تم الحصول عليها من خلال ثلاثة مصادر الأول النشاط التشغيلي وهو المصدر الرئيسي والمتمثل في النقدية المحصلة من الزبائن التي كانت لها الحصة الأكبر في مجموع التدفقات الداخلة من الأنشطة التشغيلية، بالإضافة إلى التدفقات المرتبطة بالعناصر غير العادية خلال السنتين 2015و 2017 والنقدية المتعلقة بالعمليات إنتظار التصديق خلال السنتين 2017و 2018، حيث بلغت مساهمة النشاط التشغيلي من إجمالي التدفقات النقدية

الداخلة على التوالي ب55.16%، 51.47%، 67.66%، ومحققا أعلى نسبة سنة 2017ب 72.5%، 68.34%سنة 2018.

أما النشاط الإستثماري فتمثل في التحصيلات عن التنازل عن الاستثمارات المادية أو المعنوية في سنة 2017و 2018، وكذلك التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات المالية خلال سنة 2014 في حين لم تتنازل عن تثبيتاتها المادية ولا حتي المالية خلال السنتين 2015و 2016، بالإضافة إلى الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية خلال الفترة (2014-2018) ساهمت كذلك في تكوين التدفقات الداخلة من الأنشطة الاستثمارية، حيث بلغت مساهمة النشاط الاستثماري من إجمالي التدفقات النقدية علة التوالي ب: 0.21%، 0.04%، 1.42%و 0.8%وهي نسبة مساهمة ضئيلة.

بينما النشاط التمويلي فتمثلت تدفقاته النقدية الداخلة في التحصيلات المتأتية من القروض فقط، حيث بلغت مساهمة هذا النشاط من إجمالي التدفقات النقدية الداخلة على التوالي ب: 44.63%، 48.48%، 32.3%، 26.1%، 31%.

ومن خلال ماسبق يتضح أن المصدر الرئيسي لهذه التدفقات النقدية الداخلة هو النشاط التشغيلي والذي يعتبر أكثر بكثير من التدفقات الاستثمارية والتمويلية، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل أساسي على أنشطتها التشغيلية في توليد تدفقات نقدية من أجل تغطية نفقاتها الاستثمارية والتمويلية.

الفرع الثاني: التدفقات النقدية الخارجة.

الجدول رقم (3-12): التدفقات النقدية الخارجة لمؤسسة بوفال لمختلف الأنشطة للفترة (2018-2014).

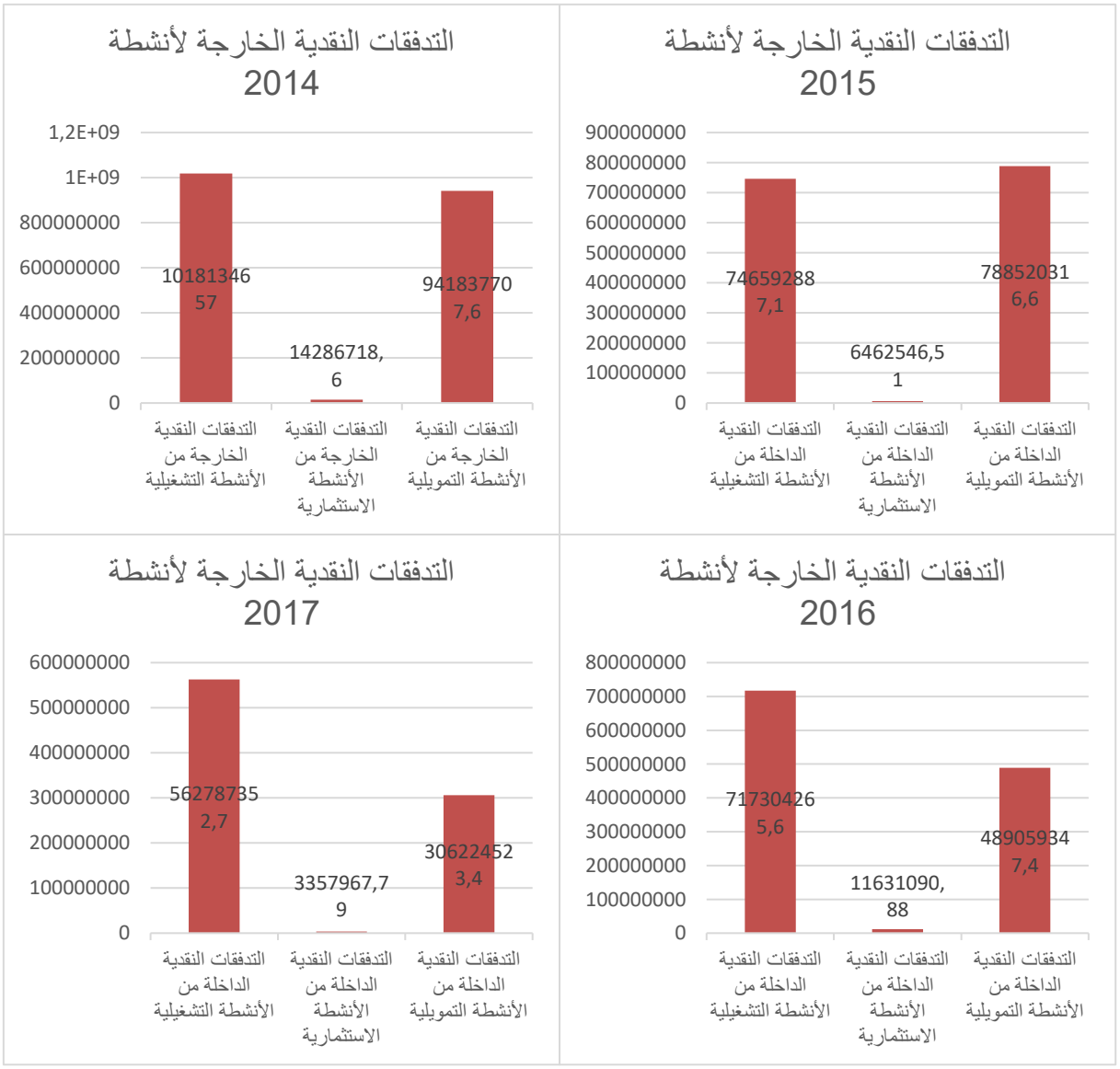
التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية	مجموع التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة
2014	1018134656.6	14286718.6	941837707.61	1974259082.81
%	%51.57	%0.72	%47.71	%100
2015	746592887.08	6462546.51	788520316.56	1541575750.15
%	%48.43	%0.42	%51.15	%100

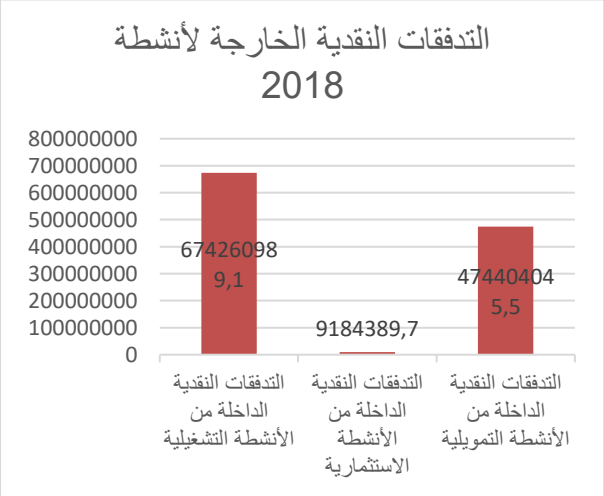
1217994703.84	489059347.37	11631090.88	717304265.59	2016
%100	%40.15	%0.95	%58.9	%
872369843.84	306224523.37	3357967.79	562787352.68	2017
%100	%35.1	%0.98	%65.51	%
1157849424.3	474404045.46	9184389.7	674260989.14	2018
%100	%41	%0.79	%58.23	%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-6).

ولتوضيح تطور التدفقات الخارجة للمؤسسة قمنا بترجمة معطيات الجدول رقم (3-12) في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): تطور التدفقات النقدية الخارجة للمؤسسة للفترة (2014-2018).





المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-12) وبرنامج EXCEL.

التعليق:

بلغت مجموع التدفقات الخارجة من المؤسسة 1974259082.81، 1541575750.15، 1217994703.84، 872369843.84، 1157849424.3 على التوالي وقد كانت أوجه استخدامه كما يلي:

إن ما نسبته 51.57%، 48.43%، 58.9%، 65.51%و 58.23%على التوالي من إجمالي هذه التدفقات النقدية الخارجة قد استخدمت في الأنشطة التشغيلية، حيث صرفت معظمها في سداد ديون الموردين ومصاريف التشغيل بالإضافة إلى التدفقات المرتبطة بالعناصر غير العادية التي تخص سنة2014، 2016 و2018، وأما ما نسبته 0.72%، 0.42%، 0.95%، 0.38% و0.79 %على التوالي من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة فقد صرفته على أنشطة الاستثمار وهي حصة ضئيلة من أجل إقتناء تثبيتات جديدة، بينما الأنشطة التمويلية فقد بلغت مساهمتها من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة ما نسبته 47.41%، 51.15%، 40.15%، 35.1% و 41% على التوالي حيث صرفت من أجل تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

فمن خلال هذا الجدول تبين أن أهم أوجه استخدامات التدفق النقدي في المؤسسة كانت من خلال أنشطتها التشغيلية التي مثلت أكبر نسبة من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة خلال فترة الدراسة ماعدا سنة 2015 أين استخدمت المؤسسة تدفقاتها النقدية بنسبة أكبر في أنشطتها التمويلية التي تقدر ب 51.15%.

المطلب الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية باستخدام النسب المالية.

بعد تقديم قائمة التدفقات النقدية والقيام بقراءة مالية لأهم التغيرات التي حدثت في عناصرها، سنقوم بتحليل قائمة التدفقات النقدية ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة وذلك باستخدام أهم المؤشرات المالية المستخرجة من هذه القائمة بغية تعزيز دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرار المالي في مؤسسة بوفال.

الفرع الأول: تقييم جودة سيولة المؤسسة.

من أهم النسب التي يمكن إشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية واستعمالها لتقييم جودة سيولة المؤسسة مايلي:

أولا: نسبة تغطية النقدية: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.}}{\text{التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.}}$$

ويتم توضيح حساب نسبة تغطية النقدية في الجدول التالي:

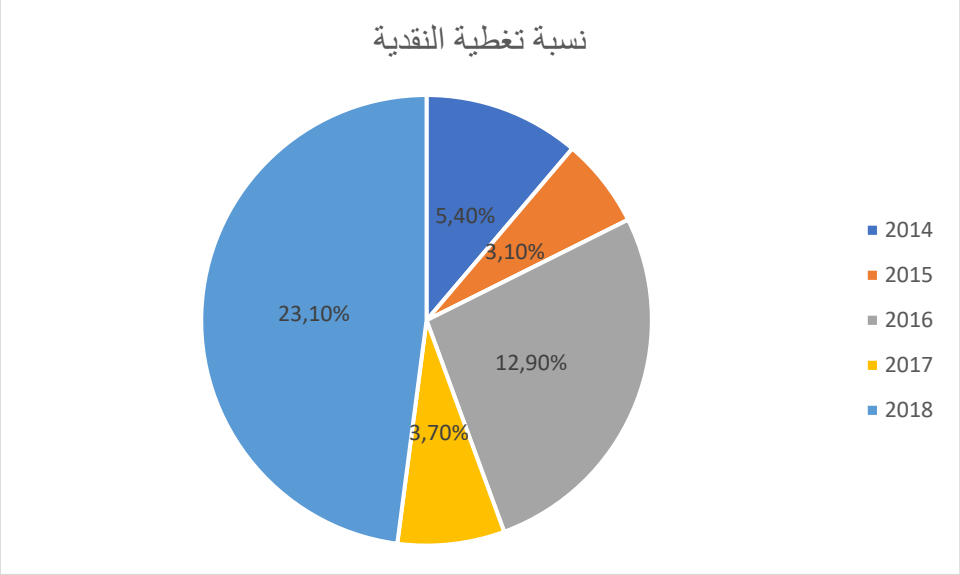
الجدول رقم (3-13): نسبة تغطية النقدية للفترة (2014-2018).

السنوات.	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.	نسبة تغطية النقدية.
2014	51723120.12	956124426.21	0.054
2015	24381481.11	794982863.07	0.031
2016	64521251.45	500690438.25	0.129
2017	11603374.23	309582491.16	0.037
2018	111793102.49	483588435.16	0.231

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-6).

ولتوضيح تطور نسبة تغطية النقدية قمنا بترجمة معطيات الجدول رقم (3-13) في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8): تطور نسبة تغطية النقدية للمؤسسة للفترة (2014-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-13) وبرنامج EXCEL.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للفترة (2018-2014) تغطي ما نسبته 5.4%، 3.1%، 12.9%، 3.7%ة 23.1% على التوالي من الاحتياجات النقدية وهذه النسب منخفضة جدا، مما يدل على أن مؤسسة بوفال غير قادرة على توليد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات التمويلية والاستثمارية، وهذا بسبب ارتفاع قيمة النقدية الخارجة باقتناء الأصول الثابتة من جانب الأنشطة الاستثمارية أما من جانب الأنشطة التمويلية ارتفاع مدفوعات القروض والديون الأخرى المماثلة، وهذا ما يستوجب على المؤسسة أن تبحث على مصادر أخرى لتمويل هذه الاحتياجات.

ثانيا: نسبة تغطية التدفقات النقدية الضرورية: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية التدفقات النقدية الضرورية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.}}{\text{مجموع الخصوم الجارية.}}$$

ويتم توضيح حساب نسبة تغطية التدفقات النقدية الضرورية في الجدول التالي:

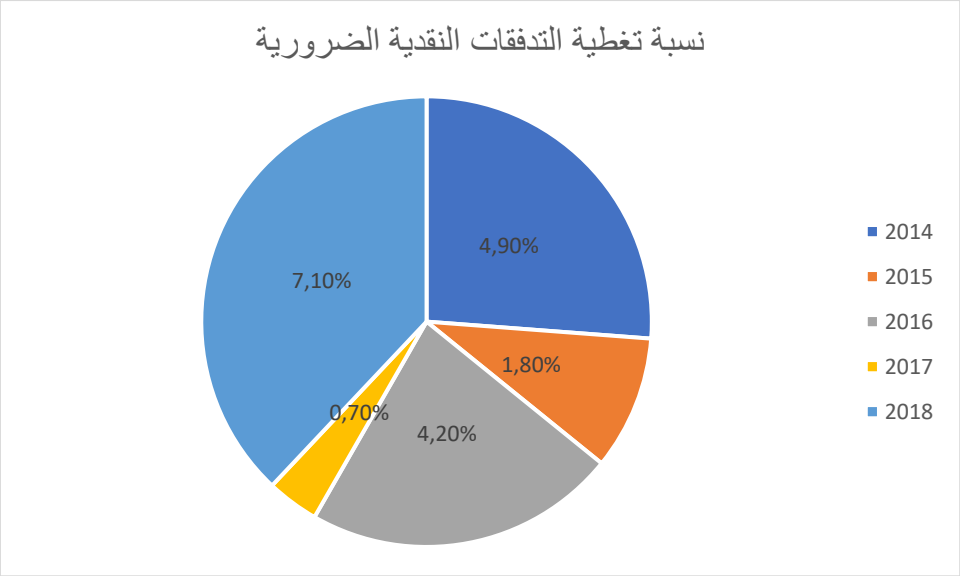
الجدول رقم (3-14): نسبة تغطية التدفقات النقدية الضرورية للفترة (2014-2018).

السنوات.	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	مجموع الخصوم الجارية.	نسبة تغطية التدفقات النقدية الضرورية.
2014	51723120.12	1041031822.65	0.049
2015	24381481.11	1354210422.36	0.018
2016	64521251.45	1547386133.81	0.042
2017	11603374.23	1566947848.50	0.007
2018	111793102.49	1585406302.70	0.071

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-6) وقائمة الميزانية المالية.

ولتوضيح تطور نسبة تغطية التدفقات النقدية الضرورية قمنا بترجمة الجدول رقم (3-14) في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-9): تطور نسبة تغطية التدفقات النقدية الضرورية للمؤسسة للفترة (2014-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-14) وبرنامج EXCEL.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للفترة (2014-2018) على التوالي غطت مانسبته 4.9%، 1.8%، 4.2%، 0.7% و7.1% من الإلتزامات قصيرة الأجل وهي نسب منخفضة جدا في كل سنوات الدراسة، حيث كانت أخفض نسبة سنة 2017 ب 0.7% وهذا راجع إلى انخفاض صافي التدفقات النقدية التشغيلية نتيجة انخفاض في التحصيلات من عند الزبائن وزيادة الالتزامات الجارية خلال هذه السنة من جهة أخرى، وهذا ما يدل على أن المؤسسة ليس لديها القدرة على إنتاج نقدية كافية من أنشطتها الرئيسية (التشغيلية) لمقابلة وتغطية الالتزامات قصيرة الأجل مما ستجد المؤسسة صعوبة

مالية مستقبلية تؤثر على سيولتها، إذ يستوجب على المؤسسة البحث عن مصادر أخرى لتمويل إلتزاماتها قصيرة الأجل كبيع جزء من استثماراتها.

ثالثا: نسبة تغطية الفوائد المدفوعة: وتحسب بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

= ———————————————

الفوائد المدفوعة.

ويتم توضيح حساب نسبة تغطية الفوائد المدفوعة في الجدول التالي:

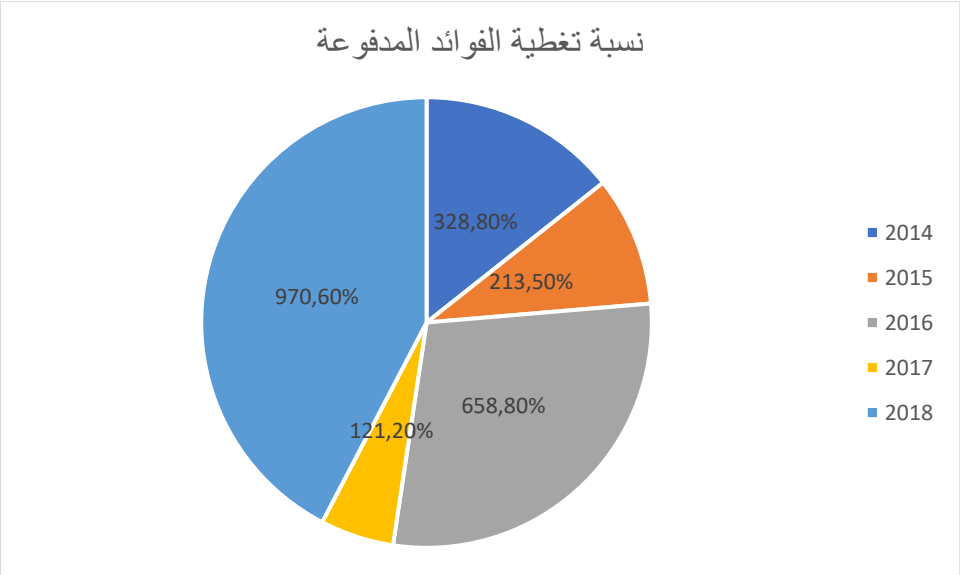
الجدول رقم (3-15): نسبة تغطية الفوائد المدفوعة للفترة (2014-2018).

السنوات.	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	الفوائد المدفوعة.	نسبة تغطية الفوائد المدفوعة.
2014	51723120.12	15730490.79	3.288
2015	24381481.11	11416638.64	2.135
2016	64521251.45	9793659.48	6.588
2017	11603374.23	9575175.68	1.212
2018	111793102.49	11517182.20	9.706

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-6).

ولتوضيح تطور نسبة تغطية التدفقات النقدية الضرورية قمنا بترجمة الجدول رقم (3-15) في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-10): تطور نسبة تغطية الفوائد المدفوعة للمؤسسة للفترة (2014-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-15) وبرنامج EXCEL.

من خلال النتائج المبينة في الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت معدلات مرتفعة فيما يخص هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة، وهي نسب مقبولة والتي تشير إلى الإمكانية الجيدة التي تتمتع بها المؤسسة في تغطية فوائد ديونها بأريحية وبالتالي لن تواجه عسر مالي في هذا الجانب، حيث حققت المؤسسة أعلى نسبة خلال سنة 2018 ب 9.706 بمعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية فوائد الديون ب 9.706 مرة أي تقريبا حوالي 10مرات من خلال صافي تدفقاتها النقدية التشغيلية، ولكن سجلت هذه النسبة إنخفاض في السنتين 2015 و2017 محققة مانسبته 2.135، 1.212 على التوالي وهذا راجع إلى إنخفاض صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية نتيجة إنخفاض في التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن خلال السنتين 2015 و2017.

الفرع الثاني: تقييم جودة أرباح المؤسسة.

من أهم النسب التي يمكن إشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية واستعمالها لتقييم جودة أرباح المؤسسة مايلي:

أولا: نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.}}{\text{الإحتياجات النقدية الأساسية.}} =$$

ويتم توضيح حساب نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية في الجدول التالي:

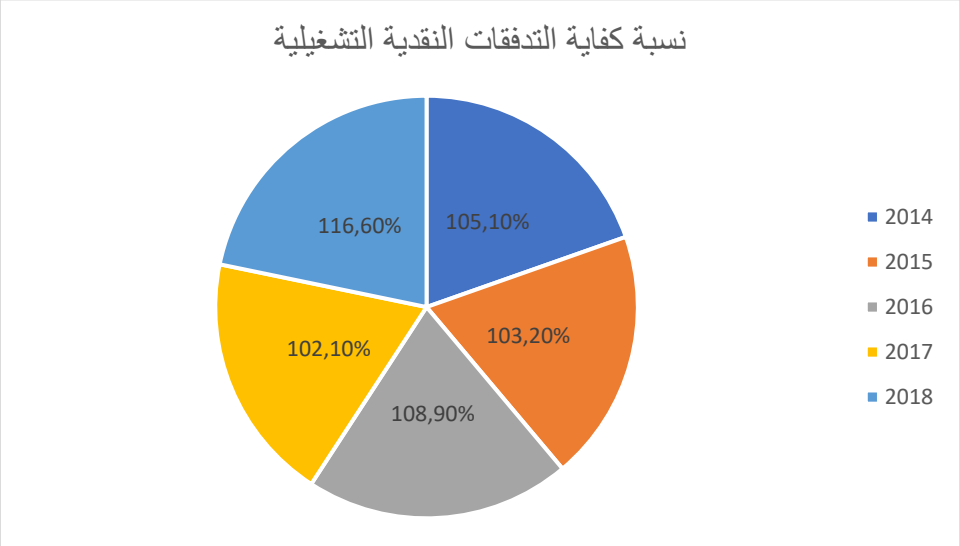
الجدول رقم (3-16): نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية للفترة (2014-2018).

السنوات.	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.	الإحتياجات النقدية الأساسية.	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية.
2014	1069857776.72	1018134656.6	1.051
2015	770974368.19	746592887.08	1.032
2016	781825517.04	717304265.59	1.089
2017	574390726.91	562787352.68	1.021
2018	786054091.63	674260989.14	1.166

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين رقم (3-11) و (3-12).

ولتوضيح تطور نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية قمنا بترجمة معطيات الجدول رقم (3-16) في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-11): تطور نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية للمؤسسة للفترة (2014-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-16) وبرنامج EXCEL.

من خلال حساب هذا المؤشر والنتائج المبينة في الجدول والشكل أعلاه نجد أن التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية خلال سنوات الدراسة تغطي على التوالي ما نسبته 105.1%، 103.2%، 108.9%، 102.1% و116.6% من الإحتياجات النقدية الأساسية، وهي نسب مقبولة تعكس مقدرة المؤسسة على توليد نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لتغطية إحتياجاتها النقدية الأساسية وبالتالي ارتفاع نوعية وجودة الأرباح المحققة.

ثانيا: نسبة النقدية التشغيلية: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية.}}{\text{النتيجة الصافية.}}$$

ويتم توضيح حساب نسبة النقدية التشغيلية في الجدول التالي:

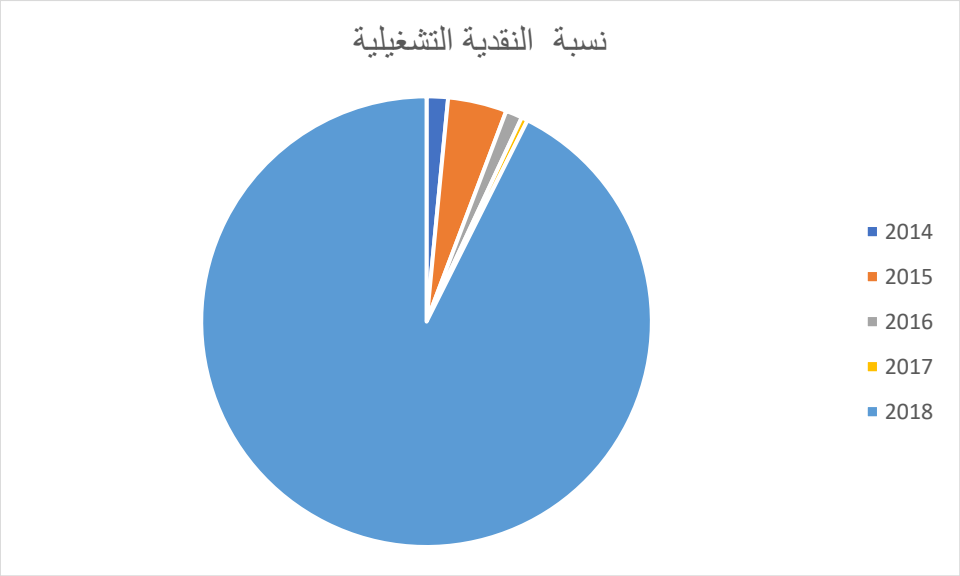
الجدول رقم (3-17): نسبة النقدية التشغيلية للفترة (2014-2018).

السنوات.	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	النتيجة الصافية.	نسبة النقدية التشغيلية.
2014	51723120.12	-149445683.80	-0.346
2015	24381481.11	-25569802.70	-0.953
2016	64521251.45	-240877565.69	-0.268
2017	11603374.23	-113863651.79	-0.102
2018	111793102.49	-5352825.78	-20.885

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-6) والقوائم المالية.

ولتوضيح تطور نسبة النقدية التشغيلية قمنا بترجمة معطيات الجدول رقم (3-17) في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-12): تطور نسبة النقدية التشغيلية للمؤسسة للفترة (2014-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-17) وبرنامج EXCEL.

من خلال النتائج المبينة في الجدزل والشكل أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة أخذت قيما سالبة خلال سنوات الدراسة وهي على التوالي 0.346-، 0.953-، 0.268-، 0.102- و20.885- وهنا راجع إلى الخسائر المحققة من خلال النتيجة الصافية، حيث تشير هذه النسبة إلى الأداء السيء للمؤسسة لعدم قدرتها في الرفع من صافي تدفقاتها النقدية التشغيلية وعدم قدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي وبالتالي لا توجد نوعية وجودة في الأرباح المحققة.

ثالثا: نسبة التدفق النقدي للمبيعات: وتحسب بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.

= ———————————————

المبيعات.

ويتم توضيح حساب نسبة التدفق النقدي للمبيعات في الجدول التالي:

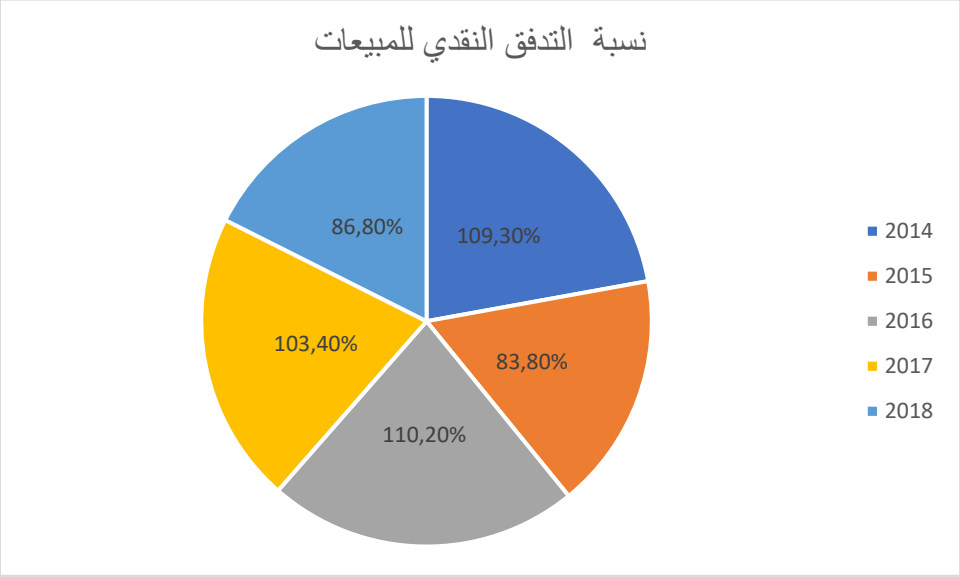
الجدول رقم (3-18): نسبة التدفق النقدي للمبيعات للفترة (2014-2018).

السنوات.	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.	المبيعات.	نسبة التدفق النقدي للمبيعات.
2014	1069857776.72	978550513.70	1.093
2015	770974368.19	920317550.10	0.838
2016	781825517.04	709380536.05	1.089
2017	574390726.91	555471936.85	1.034
2018	786054091.63	905616501.01	0.868

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-6) والقوائم المالية.

ولتوضيح تطور نسبة التدفق النقدي للمبيعات قمنا بترجمة معطيات الجدول رقم (3-18) في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-13): تطور نسبة التدفق النقدي للمبيعات للمؤسسة للفترة (2014-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-18) وبرنامج EXCEL.

من خلال النتائج المبينة في الجدول والشكل أعلاه يتبين أن هذا المؤشر بالنسبة لكل السنوات محل الدراسة جيد، حيث حققت أعلى نسبة سنة2016 ب 110.2%، وهذا ما يفسر كفاءة المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها نظير مبيعاتها، في حين تراجعت هذه النسبة لتصل إلى 83.8% سنة 2015 و 86.8% سنة 2018 وهذا يدل على أن المؤسسة تراجعت نوعا ما في تحصيل النقدية من زبائنها ورغم ذلك فإن المؤسسة تتمتع بالكفاءة في تحصيل النقدية من مبيعاتها وهذا دليل على كفاءة وتحسن السياسة الإئتمانية المتبعة من طرف المؤسسة وهي بمثابة نقطة قوة لها.

رابعا: نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.}}{\text{إجمالي الأصول.}} =$$

ويتم توضيح حساب نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي في الجدول التالي:

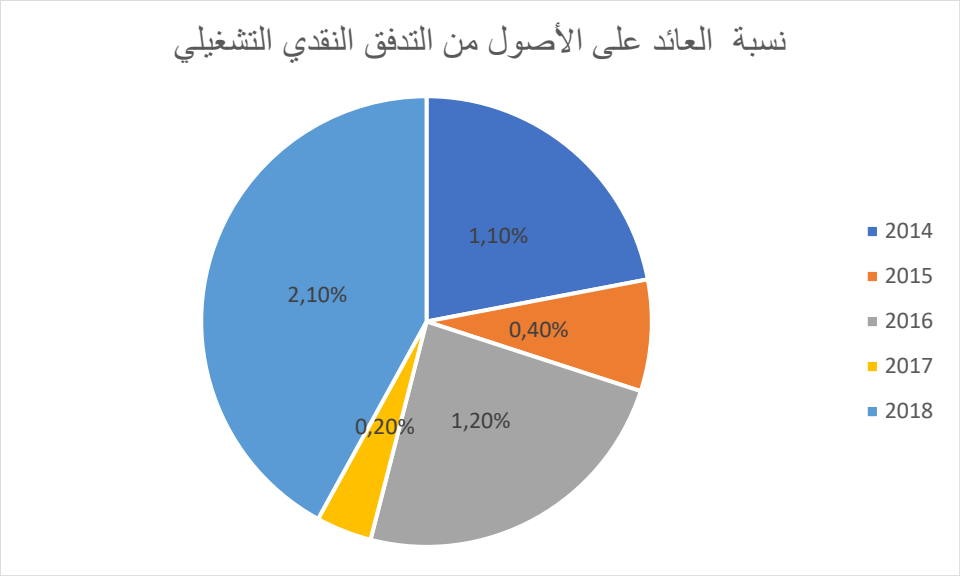
الجدول رقم (3–19): نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للفترة (2014–2018).

السنوات.	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	إجمالي الأصول.	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.
2014	51723120.12	4869315953.98	0.011
2015	24381481.11	5274396031.99	0.004
2016	64521251.45	5317395918.72	0.012
2017	11603374.23	5237493672.07	0.002
2018	111793102.49	5263016267.70	0.021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3–6) والقوائم المالية.

ولتوضيح تطور نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي قمنا بترجمة معطيات الجدول رقم (3–19) في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-14): تطور نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للفترة (2014-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-19) وبرنامج EXCEL.

من خلال النتائج المبينة في الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن مساهمة الأصول في توليد النقدية خلال الفترة (2014-2018) بلغت على التوالي 1.1%، 0.4%، 1.2%، 0.2% و2.1%، وهي نسب منخفضة جدا تدل على الاستغلال الكلي أو الكافي لهذه الأصول في توليد النقدية وهذا ما يوضح عدم قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية وبالتالي عدم كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها وهذا ما أثر على جودة ربحية المؤسسة.

الفرع الثالث: تقييم السياسات التمويلية.

من أهم النسب التي يمكن إشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية واستعمالها لتقييم السياسات التمويلية للمؤسسة مايلي:

أولا: نسبة تغطية التوزيعات النقدية: وتحسب بالعلاقة التالية:

التوزيعات النقدية للمساهمين.

_____ =

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

ويتم توضيح حساب نسبة تغطية التوزيعات النقدية في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–20): نسبة تغطية التوزيعات النقدية للفترة (2014–2018).

السنوات.	التوزيعات النقدية للمساهمين.	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	نسبة تغطية التوزيعات النقدية.
2014	00	51723120.12	0
2015	00	24381481.11	0
2016	00	64521251.45	0
2017	00	11603374.23	0
2018	00	111793102.49	0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3–6).

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة، حيث نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أنه خلال كل سنوات الدراسة كانت نسبة تغطية التوزيعات النقدية معدومة وهذا راجع إلى أن المؤسسة لم تقم بأي توزيعات على المساهمين.

ثانيا: نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات} = \frac{\text{متحصلات الفوائد والتوزيعات.}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.}}$$

ويتم توضيح حساب نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات في الجدول التالي:

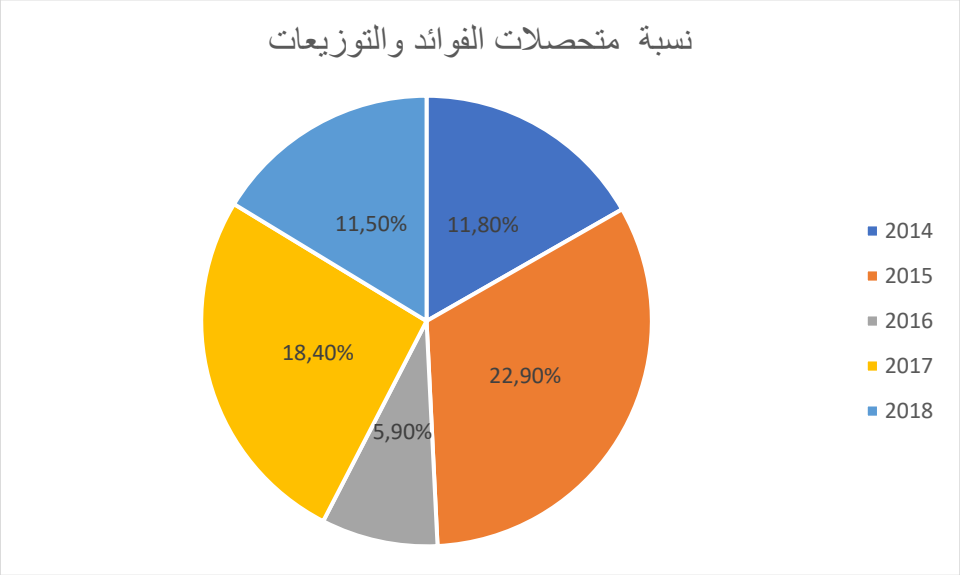
الجدول رقم (3–21): نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات للفترة (2014–2018).

السنوات.	متحصلات الفوائد والتوزيعات.	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.	نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات.
2014	1265965.74	1069857776.72	0.118
2015	1770861.59	770974368.19	0.229
2016	467914.63	781825517.04	0.059
2017	1055889.29	574390726.91	0.184
2018	902101.17	786054091.63	0.115

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3–6).

ولتوضيح تطور نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات قمنا بترجمة معطيات الجدول رقم (3-21) في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-15): تطور نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات للمؤسسة للفترة (2014-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-21) وبرنامج EXCEL.

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول والشكل أعلاه أن نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات خلال الفترة (2014-2018) كانت في إنخفاض مستمر حيث بلغت على التوالي 11.8%، 22.9%، 5.9%، 18.4% و11.5% وهي نسب ضعيفة بالنسبة للتدفقات النقدية التشغيلية الداخلة، وهو ما يدل على تركيز المؤسسة على النشاط الرئيسي والمتمثل في النشاط التشغيلي في الحصول على النقدية مقارنة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

ثالثا: نسبة الإنفاق الرأسمالي: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي} = \frac{\text{الإنفاق الرأسمالي (شراء التثبيتات).}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل.}}$$

ويتم توضيح حساب نسبة الإنفاق الرأسمالي في الجدول التالي:

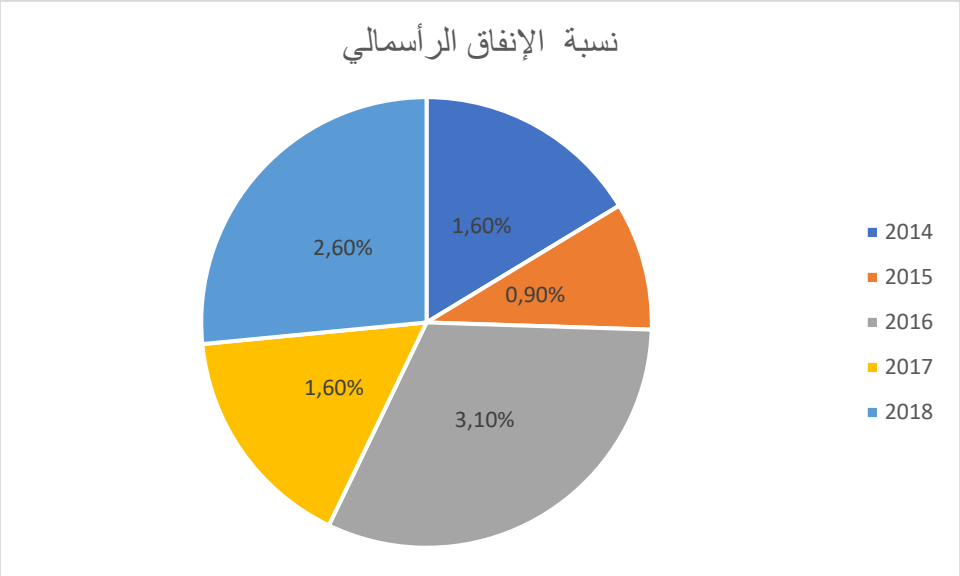
الجدول رقم (3-22): نسبة الإنفاق الرأسمالي للفترة (2014-2018).

السنوات.	الإنفاق الرأسمالي.	التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وقروض طويلة الأجل.	نسبة الإنفاق الرأسمالي.
2014	14286718.6	865487322.73	0.016
2015	6462546.51	725203907.64	0.009
2016	11631090.88	373263434.83	0.031
2017	3357967.79	206656174.88	0.016
2018	9184389.7	354866431.09	0.026

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-6).

ولتوضيح تطور نسبة الإنفاق الرأسمالي قمنا بترجمة معطيات الجدول رقم (3-22) في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-16): تطور نسبة الإنفاق الرأسمالي للمؤسسة للفترة (2014-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-22) وبرنامج EXCEL.

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول والشكل أعلاه أن نسبة الإنفاق الرأسمالي كانت ضعيفة خلال كل سنوات الدراسة، وهذا يدل على أن المؤسسة توجه مصادر تمويلها نحو الاستثمار في الأصول المتداولة بنسبة أكبر مقارنة بالاستثمار في الأصول الثابتة، حيث بلغت نسبة مصادر التمويل الموجهة نحو الاستثمار في الأصول الثابتة خلال الفترة (2014-2018) على التوالي ب 1.6%، 0.9%، 3.1%، 1.6% و2.6% أما الباقي

والذي أخذ الحصة الأكبر من مصادر التمويل تم توجيه نحو الاستثمار في الأصول المتداولة (المخزون، استثمارات قصيرة الأجل...).

❖ **التقرير عن الوضعية المالية للمؤسسة:**

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة هو دراسة وضعية المالية النقدية لها، من خلال تحليل المعلومات التي تتضمنها هذه الأخيرة، ومن المعلومات المفيدة التي تقدمها هن طريق عرض وإفصاح عن تلك المعلومات التي تتمثل في إجمالي التدفقات النقدية من الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية) للوصول إلى صافي النقدية خلال السنة المالية ومن خلال ذلك يتم الحكم عن الوضعية المالية للمؤسسة.

من خلال إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية تم استخراج المؤشرات والمعلومات التالية:

–صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية موجبة مما يجعل المؤسسة في وضعية مريحة من ناحية السيولة والقدرة على الوفاء.

–التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية كانت سالبة ما أثرت سلبا على المركز المالي للمؤسسة.

–التغير في تدفقات الخزينة كان سالبا خلال 4سنوات الأولي وبالتالي حققت المؤسسة عجز في الخزينة الإجمالية وهذا راجع لعدم كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية لتغطية العجز الحاصل في الأنشطة التمويلية، ثم في سنة 2018 عرفت الخزينة الإجمالية فائضا حيث كان التغير في الخزينة موجبا.

بعض المؤشرات المستخرجة من التدفقات النقدية كانت نتائجها ضعيفة ولا تخدم المؤسسة مما يدل على أن المؤسسة لديها نقاط ضعف ومن أبرزها وأخطرها التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، مما يتوجب على المؤسسة إعادة النظر في هذه النقاط ووضع حلول عاجلة لها، ويتم توضيحها كما يلي:

–عند تحليل سيولة المؤسسة من خلال نسب جودة السيولة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لاحظنا أن المؤسسة عرفت وضعا سيئا بسبب عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية من نشاطها الرئيسي لتغطية إلتزاماتها قصيرة الأجل والإحتياجات الخارجية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

–وعند تحليل جودة أرباح المؤسسة من خلال النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لاحظنا أن الأرباح التي حققتها المؤسسة لم تتصف بالنوعية والجودة نظرا لعدم مساهمتها في توليد تدفقات نقدية تشغيلية، بالإضافة إلى النسب الضعيفة للعائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي راجع لعدم إستغلال المؤسسة لكافة أصولها لتقوية حافز الاستثمار مما أثر على جودة أرباح المؤسسة.

–أما بالنسبة لتقييم السياسات التمويلية لاحظنا أن المؤسسة لم تقم بأي توزيعات نقدية على المساهمين، وكذلك تركيزها على نشاطها التشغيلي في الحصول عي النقدية مقارنة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية وهو يعتبر مؤشر جيد، بالإضافة إلى توجيه أكبر نسبة من مصادر تمويلها نحو الاستثمار في الأصول المتداولة.

المطلب الثالث: إتخاذ القرارات المالية لمؤسسة بوفال إعتمادا على النسب المالية.

تقوم مؤسسة بوفال بإعداد القوائم المالية بما في ذلك قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر من أفضل الأدوات التي يمكن للمؤسسة إستعمالها واستخدامها من أجل إتخاذ القرارات المالية الصحيحة ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يلعب تحليل قائمة التدفقات النقدية دورا أساسيا فهو يعكس وضعها وأدائها المالي لتساهم في تنميتها وتقييم أعمالها بحيث تكشف النسب المالية المشتقة منها عن الانحرافات المالية والوضعية المالية للمؤسسة.

نظرا لكبر حجم مؤسسة بوفال ومكانتها الاقتصادية على المستوي المحلي، يجب أن يكون إتخاذ القرار له أهمية بالغة لأن أي قرار خاطئ قد يكلف المؤسسة خسائر كبيرة من حيث إستقرارها المالي ووضعها في السوق، وبعد ماقمنا بتحليل نسب قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال سنقوم بذكر أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة إنطلاقا من هذه النسب.

الفرع الأول: القرارات الاستثمارية.

من خلال تحليلنا لنسب قائمة التدفقات النقدية نستخلص أهم القرارات الاستثمارية التالية:

–تجديد الأصول الحالية.

–يجب على المؤسسة من زيادة قيمة العملاء من سنة إلى أخرى.

–تسريع وتيرة تحصيل الحقوق من الزبائن خلال السنتين 2015 و2017 التي عرفت تراجع فيهما.

–على المؤسسة التوزيع الأمثل للموارد المتاحة لها وكيفية استخدامها لأجل إقتناء مختلف أنواع أصولها لأن الزيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد والنقص يؤدي إلى فوات الفرص لتمكين المؤسسة من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة وذلك بالاستغلال الكلي والكافي في أصولها لتوليد تدفقات نقدية منها وتقوية حافز الاستثمار.

–فتح نقاط بيع جديدة تمكنها من الحصول على تدفقات نقدية.

الفرع الثاني: القرارات التمويلية.

من خلال تحليلنا لنسب قائمة التدفقات النقدية نستخلص أهم القرارات التمويلية التالية:

–الزيادة في رأي المال عن طريق فتح المجال للمساهمين وهذا ما يفتح آفاق استثمارية جديدة.

–البحث عن مصادر تمويل خارجية وتوجيهها نحو الاستثمار من أجل التوسع في نشاط المؤسسة.

-التقليل من اللجوء إلى الديون قصيرة الأجل لتخفيض تسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة.

-الحصول على أجهزة إنتاج جديدة وذات تكنولوجيا متطورة لتحسين الإنتاج وبالتالي الرفع من المبيعات.

-توليد تدفقات نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لتسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل وبالتالي تصبح المؤسسة تتمتع بسيولة تجعلها قادرة على الوفاء اتجاه ديونها.

ومن هذا نجد أنه على المؤسسة عامة ومتخذ القرار خاصة الإعتماد على القوائم المالية بما في ذلك قائمة التدفقات النقدية من خلال تحليل نسبها المالية لإستطاعتهم إتخاذ قرارات مالية مناسبة للمؤسسة وتحسين أدائها ومستواها في المحيط الموجودة فيه.

خلاصة الفصل الثالث:

إن الاهتمام الواسع بقائمة التدفقات النقدية مرده إلى أن هذه القائمة توفر من خلال تحليلها معلومات جديدة ليست متوفرة في باقي القوائم المالية الأخرى، وذلك لأنها تقدم معلومات مفيدة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية التي تمت خلال الفترة، ولذلك تعتبر هذه القائمة غاية في الأهمية بالنسبة للمؤسسة بصفة خاصة ومستخدمي القوائم المالية بصفة عامة، حيث ان تحليلها يساعد المؤسسة في التعرف أكثر على وضعها المالي لتجنب الوقوع في خطر الإفلاس، كما يساعد في بناء قراراتها كالاستثمار أو التوسع من خلال توقع التدفقات النقدية المستقبلية، ولإثبات ذلك تم القيام بدراسة تطبيقية في مؤسسة بوفال وإسقاط الجانب النظري على هذه المؤسسة، حيث تم استنتاج مدى أهمية هذه القائمة في عملية التحليل المالي ومدى مساهمتها في تقديم مجموعة من المؤشرات التي تدعم عملية اتخاذ القرارات المناسبة.

فمن خلال التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال خلال الفترة (2014-2018) توصلنا إلى:

-أن المؤسسة حققت طيلة سنوات الدراسة تدفقات نقدية موجبة ممن أنشطتها التشغيلية مما يجعلها في وضع مريح اتجاه السيولة.

-أن المؤسسة خلال سنة 2014 شهدت صافي تدفق نقدي سالب في الأنشطة الاستثمارية وهذا راجع إلى توسيعها في النشاط الاستثماري لتغطية احتياجات زبائنها، في حين حققت قيما موجبة خلال الفترة (2015-2018) نتيجة تراجعها في توسيع نشاطها.

-كذلك عرفت الأنشطة التمويلية صافي تدفقات سالبة وهذا يدل على أن النشاط التمويلي للمؤسسة مستهلك للنقدية، مما أثر سلبا على المركز المالي للمؤسسة.

خاتمة عامة.

تناولت هذه الدراسة موضوع أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحسين جودة القرارات المالية، والتي تعد ركيزة أساسية تعتمد عليها المؤسسة لتشغيل عملياتها وتسديد التزاماتها وتوفير العوائد للمستثمرين، وعلى هذا أساس فقد حاولنا في هذا الموضوع إبراز الدور الذي يلعبه تحليل قائمة التدفقات النقدية في إطار اتخاذ القرارات المالية وإسقاطه ميدانيا بدراسة حالة في مؤسسة بوفال لنرى عن قرب كيفية إعداد هذه القائمة ونفهم كيفية مساهمتها في اتخاذ القرارات، وهذا من خلال الإشكالية الرئيسية التي تم طرحها كالتالي: **كيف يمكن أن يساهم تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحسين جودة القرارات المالية للمؤسسة؟**

ومن خلال هذه الدراسة اتضح لنا أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة فعالة وذات أهمية في المؤسسة من خلال ما جاءت به من إضافات كبيرة ومهمة للمؤسسات الاقتصادية، لأنها تحتوي على مؤشرات من شأنها تقدير حجم النقدية المتوفرة في المؤسسة المتأتية من كل نشاط من الأنشطة على حدا وبصورة مستقلة، مما تعطي الصورة الحقيقية للمؤسسة وعلى أساسها يتم اتخاذ القرارات المالية المناسبة في الزمان والمكان المناسبين.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى نتائج واختبار الفرضيات، التوصيات والاقتراحات كما فتحت لنا هذه الدراسة آفاقا جديدة يمكن أن تكون مواضيع لأبحاث ودراسات مستقبلية.

1. نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي أجريناها توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

ـ تم إعداد قائمة التدفقات النقدية في مؤسسة بوفال وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بعرض الحد الأدنى من المعلومات اللازمة وكيفية العرض.

ـ اكتفت المؤسسة بعرض قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة الموصي بها في النظام المحاسبي المالي والتي تراها مناسبة لاتخاذ قراراتها.

ـ إظهار صافي التدفقات النقدية الناتجة عن كل نشاط على حدي يمكن من الحكم على كفاءة أنشطة المؤسسة ومعرفة حركة النقدية في كل نشاط بحيث سجلنا:

- صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي موجب وهو ما يجعل المؤسسة في وضع مريح اتجاه السيولة.

- صافي التدفق النقدي من النشاط الإستثماري سالب خلال السنة الأولى وهذا راجع إلى توسيع المؤسسة في نشاطها الاستثماري لتغطية احتياجات زبائنها، في حين حقق قيم موجبة خلال الأربع سنوات الموالية نتيجة تراجع المؤسسة في توسيع نشاطها الإستثماري.
- صافي التدفق النقدي التمويلي سالب هذا ما يدل على أن النشاط التمويلي مستهلك للنقدية حيث قامت المؤسسة بتسديد ما عليها من أقساط الديون، بالإضافة إلى عدم كفاية الاموال المقترضة على تغطية العجز.

ـ وضعية المؤسسة المالية سيئة لعدم توفرها على نقدية كافية لتغطية العجز نتيجة الخسارة التي حققتها خلال سنوات الدراسة.

–يبرز دور قائمة التدفقات النقدية في توفير معلومات مهمة عن سيولة المؤسسة من خلال النسب المالية المشتقة منها، حيث تبين:

من خلال تحليل نسب السيولة أن هناك ضعف في النقدية المتحصل عليها من الأنشطة التشغيلية على تغطية الإلتزامات قصيرة الأجل والإحتياجات الخارجية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، ومن خلال تحليل نسب جودة الربحية لاحظنا عدم جودة الأرباح التي حققتها المؤسسة نظرا لعدم مساهمتها في توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكذلك نسب السياسة التمويلية التي تبين عدم قدرة المؤسسة على تمويل أنشطتها بمواردها الداخلية نظرا للنتائج السلبية التي حققتها.

–إن قائمة التدفقات النقدية تساهم في تقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة من خلال توضيح حركة السيولة (الداخلة والخارجة)، إلى جانب ذلك تمكنها من التنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية التي تخدم كافة الأطراف المستخدمة لمعلوماتها في اتخاذ القرارات المالية الملائمة.

2. نتائج اختبار الفرضيات:

لقد وقفنا على نتائج الفرضيات وتوصلنا إلى ما يلي:

الفرضية الأولى: قد ثبتت هذه الفرضية في الجانب النظري من الدراسة، وذلك أن ما يميز قائمة التدفقات النقدية عن القوائم المالية الأخرى، من خلال اعتماد هذه الأخيرة على مبدأ النقدية عكس القوائم الأخرى التي تعتمد على مبدأ الاستحقاق، وبالتالي هي قائمة لا يمكن الاستغناء عنها، كما أن لها دور فعال في إمداد مستخدمي القوائم بمختلف المعلومات المهمة التي يحتاجونها، وإعدادها لا يمكن إلا بوجود القوائم السابقة وهذا يعني أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا عن القوائم المالية وإنما هي مكملة لها.

الفرضية الثانية: قد تم إثبات هذه الفرضية في الجانب النظري للدراسة، حيث تعتبر القرارات المالية المتمثلة في قرار التمويل، قرار الإستثمار وقرار توزيع الأرباح قرارات متكاملة ويؤثر إحداها على الآخر، إذ أن المؤسسة لا تستطيع الإستثمار دون وجود مصدر تمويلي كافي، كما أنها لا تستطيع التطور في نشاطها والنمو دون زيادة الاستثمارات وتوسيعها، ولا تستطيع توزيع الأرباح دون وجود أرباح كافية تحققها من خلال استثماراتها.

الفرضية الثالثة: وتم إثبات هذه الفرضية من خلال الجانب التطبيقي للدراسة، حيث تبين من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة بوفال أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تساهم في تقييم سيولة المؤسسة وجودة أرباحها وفي تقييم السياسة المالية التي تنتهجها، ومدى قدرتها على توليد النقدية، وهي بذلك تقدم معلومات مفيدة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية حول الوضعية المالية للمؤسسة مما تساعد في صنع قرارات مالية مناسبة والتحسين من جودتها.

3. اقتراحات الدراسة:

من خلال دراستنا للجوانب المختلفة لهذا الموضوع، يمكن الخروج بجملة من الإقتراحات التي نرى أنها ضرورية من أجل الرفع من كفاءة استخدام قائمة التدفقات النقدية:

ـ ضرورة الإهتمام بقائمة التدفقات النقدية عند إجراء المقارنة بين أداء المؤسسات في نفس القطاع أو أداء المؤسسة نفسها في فترات مالية متتالية.

ـ التركيز عند تحليل قائمة التدفقات النقدية على التدفقات النقدية التشغيلية فكلما كان صافي التدفقات النقدية التشغيلية عاليا كلما قلت مخاطر الاستثمار في تلك المؤسسة.

ـ إعطاء قائمة التدفقات النقدية الإهتمام والدراسة اللازمة لإبراز دورها لمتخذي القرارات وللجهات المستعملة للقوائم المالية كونها توفر معلومات مالية خالية من التضليل.

ـ ضرورة الربط بين قائمة التدفقات النقدية والقوائم المالية الأخرى لمعرفة مكامن القوة والضعف في المؤسسة وللتأكد من أن المؤسسة تعمل في مجالها الصحيح.

ـ ضرورة استخدام النسب المالية في تحليل قائمة التدفقات النقدية فهي توفر درجة عالية من الثقة في القرارات التي تتخذها الإدارة والمستخدمين.

ـ ومن بين الحلول المقترحة لحل المشاكل المالية التي تعاني منها مؤسسة بوفال مايلي:

- مطالبة الزبائن والمدينين الآخرين بتسديد مستحقاتهم في أقصر الآجال، لتتمكن المؤسسة من تحقق تدفقات نقدية أكبر تساعدها في تحقيق فائض من تدفقاتها النقدية العملياتية لتصبح قادرة على دفع مستحقاتها وتحقق خزينة إجمالية موجبة.
- إذا أرادت المؤسسة التوسع في نشاطها الاستثماري مستقبلا، عليها وضع إستراتيجية مالية دقيقة بحيث تمكنها من تغطية نفقاتها الإستثمارية من أجل تقليل اللجوء إلى القروض البنكية والتي يترتب عليها فوائد مرتفعة تعجز المؤسسة عن تسديدها مستقبلا.
- على المؤسسة مراعاة الجانب التمويلي أكثر من خلال زيادة في راس المال وكذا إصدار الأسهم والسندات من أجل زيادة التدفقات التمويلية الداخلة للمؤسسة وتوجيهها للإستثمارات المستقبلية.

4. آفاق الدراسة:

إن التعرض لموضوع أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحسين جودة القرارات المالية للمؤسسة الإقتصادية لا يمكن الإحاطة به من خلال دراسة واحدة، ومنه فإن هذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة وخطوة أولى لدراسة قادمة، وقد قمنا باقتراح بعض المواضيع التي من الممكن أن تثري هذا الموضوع مستقبلا، نذكر أهمها فيما يلي:

ـ دور قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل المالي.

ـ إستخدام قائمة التدفقات النقدية كأداة لتفعيل السوق المالي وترشيد القرار الاستثماري.

قائمة المراجع.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1) يوسف جربوع، حلس سالم، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الكبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.

2) فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2010.

3) طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، عين شمس، الدار الجامعية، بدون سنة النشر.

4) طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

5) طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الإئتمان نظرة حالية ومستقبلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2006.

6) عبد الغفار الحنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

7) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح الطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة 3، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

8) زياد سليم رمضان، **أساسيات الإدارة المالية**، دار صفا للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، 1996.

9) هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن،2000.

10) إسماعيل السيد، **نظرية القرارات الإدارية**، المكتب العربي الحديث، مصر، بدون سنة النشر.

11) شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.

12) شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

13) محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر محاسبة إدارية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014

14) عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

15) مؤيد عبد الحسين الفضل، **الإبداع في اتخاذ القرارات: منهج كمي**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

16) نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة والنشر، عمان، 2003.

17) أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة،** الدارالجامعية، الإسكندرية، مصر،2005.

18) أمين السيد أحمد لطفي، **تقييم المشروعات الاستثمارية،** الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

19) هواري معراج، عباس بهناس، **القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية،** دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.

20) منير شاكر محمد واخرون، **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات،** دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان،2005.

21) أحمد محمد نور، **المحاسبة المالية القياس والتقويم المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية،** الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.

ثانيا: الرسائل والأطروحات:

22) أولاد قادة أمال، **جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الإقتصادية،** أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2017.

23) عبد الكريم خيري، **أثر صنع القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية،** أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018-2019.

24) زاوي أمال، **أثر تبني المعايير المحاسبية والمالية على جودة المعلومات المحاسبية والمالية مع دراسة ميدانية حول المعيار المحاسبي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية،** أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2016-2017.

25) فطيمة الزهرة قرامز، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016-2017.

26) مزغيش إيمان، **دور بعض الأساليب الكمية للتحليل في عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الرياضية،** أطروحة الدكتوراه في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، تخصص الإدارة والتسيير الرياضي، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر، 2013-2014.

27) عبد الكريم بوحادرة، **أثر إختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة: دور سياسة توزيعات الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتور قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.

28) بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009.

29) بن خليفة حمزة، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2012-2013.

30) سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2008-2009.

31) سليماني عبد الحكيم، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

32) عبد الناصر شحدة السيد أحمد، **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2008.

33) محمد حسين محمد عبد العال، **إدارة الأزمات وأثرها علي جودة القرارات الإدارية بوزارتي العمل والتنمية الاجتماعية بالمحافظات الجنوبية**، مذكرة ماجستير في برنامج القيادة والإدارة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2017.

34) لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي الدولي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري–قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.

35) ياسين لعكيكزة، **مدى ملائمة مؤشرات الأداء المالي المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ القرارات الإئتمانية**، مذكرة ماجستير في العلوم المالية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2011-2012.

36) مختاري رزيقة، **دور الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2013-2014.

37) نوري محمد معافي، **مدى إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية الليبية، 2015.

38) محمد سميح محمد الوادية، **علاقة نظم المعلومات الإدارية بجودة القرارات المالية**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2015.

39) بن يوسف مريم، **التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة02، الجزائر، 2014.

40) الأرقط مروة، رقيبي حدة، **مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر،2018-2019.

41) أسماء بشبيل، **التشخيص المالي لجدول تدفقات الخزينة حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم، الجزائر، 2015-2016.

42) بوميمز فريد، **دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر،2014-2015.

43) صابور أحمد، علوش الوناس، **إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي ومدى مطابقتها للمعيار المحاسبي السابع IAS7**، مذكرة ماستر في علوم تجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2015-2016.

44) نسرين فرحات، **أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر،2015-2016.

45) بلال مبارك، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول سيولة الخزينة**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر،2018-2019.

46) ميسور ماجدة، **أثر قائمة تدفقات الخزينة على القرارات الاستثمارية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013-2014.

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات:

47) مليكة زغيب، لإلياس بوجعادة، **دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية**، الملتقي الدولي: التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 14-2009/04/15.

رابعا: القرارات، القوانين، المراسيم:

48) الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار المؤرخ في جويلية 2008، **الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيره**، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009.

49) القرار رقم11/07 المؤرخ في 2008/07/26، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، بتاريخ 25مارس2009.

50) القرار رقم11/07 المؤرخ في 2008/07/26، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، بتاريخ 25مارس2009.

خامسا: المجلات العلمية:

51) سعيد عزيز إسبر، عفراء علي، **دور استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القرارات الإدارية،** مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 5، سوريا، 2018.

52) فداء عبد المجيد صبار الأعرجي، ثامر مهدي محمد صبري، **أهمية إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية في الكليات الأهلية الممولة ذاتيا،** المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد التاسع والعشرون، العراق،2009.

53) محمد بشارة، **فهم قائمة التدفقات النقدية،** مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول.

54) بن عمر محمد البشير، نصير أحمد، **مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية،** مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد10، الجزء 3، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.

55) محمود جمام، أميرة دباش، **أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية،** مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015.

56) محمد عباس ديوب، **دور جودة المعلومات في جودة اتخاذ القرارات، مجلة جتمعة البحث، المجلد 38،** العدد 19، جامعة طرطوس، سوريا، 2016.

57) زهواني رضا، واخرون، **دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية: قرار التمويل،** قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد01، العدد01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2017.

58) شريط صلاح الدين، حفاصة أمينة، **دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7،** مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد5، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018.

59) ظريف مريم، الحائك أيمن، **أهمية إعداد وتحليل جدول تدفقات الخزينة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية،** العدد الثالث، مجلة أفاق علوم الإدارة والإقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2018.

60) قصي عمار، وآخرون، **أثر قرار توزيع الأرباح في القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية،** مجلة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد41، العدد3، سوريا، 2019.

61) ميودة إيناس، **دور تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة في تقييم الأداء والوضعية المالية للمؤسسة (تحليل جدول تدفقات الخزينة للجزائرية للمياه)**، مجلة أبعاد إقتصادية، العدد6، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016.

62) آمال نوري، **مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوي المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية**، دراسة تحليلية بالإعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد34، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2013.

63) بوهالي محمد، لعبني عمر، **أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة**، المجلد 04، العدد01، جامعة الجزائر، 2019.

سادسا: مراجع باللغة الأجنبية:

64) L arson, kernit, "fundamentals accounting principles", Irwin, 14 edition, 1996.

65) PIRRE SCHEVIN (Décembre 2006) : Equivalants de Trésorie et tablaauxdes flux de teésorerie (IAS7) ; la Prise de position de l'AMF ; Revue Frarçaise de comptabilité, paris.

66) pierre comso, farouh hemici, grstiom f inacière de l' entreprise, 9eme éditon; DUNOD, paris, 1999.

سابعا: مواقع الانترنت:

77) www.infotechaccountants.IAS7-la dernire consente :24/02/2020.